

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

إنعكاسات تذبذب أسعار النفط في الميزانية العامة حالة الجزائر 2000-2018

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

تحت اشراف الأستاذ
فركاجي سوعيد

إعداد الطالبتين :
- بوكريش أمال
- طوبال زينب

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذة فاطمة بوسالم
مشرفا ومقرار	جامعة جيجل	الأستاذ فركاجي سوعيد
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ بوبلوطة بلال

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر و عرفان

إن الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل
والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى:

الأستاذ المشرف

فرکاجي سوعيد

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا وكان سندنا لنا.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء

والمرسلين إلى يوم الدين

إلى رمز الوفاء أمة الغالية حفظها الله.

إلى من علمني أن النجاح مصدر للسعادة

والذي الفاضل حفظه الله.

إلى الإخوة والأخوات وكل أفراد عائلتي.

إلى زميلتي التي رافقتني في إنجاز هذا العمل.

إهداء

إهداء

الحمد لله خالقني الذي كلما سألته أعطاني وكلما شكرته زادني بفضل
والذي بعونه أنهينا هذا العمل المتواضع
وبعد هذا المشوار الطويل من الدراسة والصبر والعناء لم يبق لي الحق سوى في
أن أهدي هذا العمل المتواضع
إلى من أذكر ولا أنساه وتدمع عيني لذكراه الذي تمنيت أن يكون بقربي لكنه
الآن في رحمة الله إلى أبي الغالي رحمه الله
إلى من أدين لها بكل شيء جميل في حياتي إلى أجمل كلمة ينطق بها لساني إليك
يا أمي الغالية أحملك الله لي
إلى زوجي العزيز الذي أكن له كل الإحترام والتقدير
إلى كل من ساندني في الحياة إخواني وأخواتي كل باسمه
إلى من أخذوا مساحة في قلبي
إلى صديقاتي في الدراسة
إلى من يذكرهم فكري ولم يدونهم قلمي
أهدي لكم جميعا

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر و تقدير
	إهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - و	مقمة عامة
الفصل الأول: مدخل عام للنفط	
8	تمهيد
9	المبحث الأول: النفط و مكانته في الاقتصاد العالمي
9	المطلب الأول: ماهية النفط
9	الفرع الأول: تعريف النفط
10	الفرع الثاني: نشأة النفط
12	الفرع الثالث: خصائص النفط
13	المطلب الثاني: الصناعة النفطية
13	الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية
13	الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية
14	الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية
15	المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد العالمي
15	الفرع الأول: تطور الانتاج العالمي للنفط
18	الفرع الثاني: الاحتياطي العالمي للنفط
20	الفرع الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد العالمي
23	المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية العالمية
23	المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية
23	الفرع الأول: تعريف السوق النفطية
23	الفرع الثاني: مميزات السوق النفط العالمية
24	المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية
24	الفرع الأول: الاسواق الفورية للنفط الخام
24	الفرع الثاني: الأسواق الأجلة للنفط

25	المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية
25	الفرع الأول: الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك)
25	الفرع الثاني: الشركات العالمية للنفط
25	الفرع الثالث: وكالة الطاقة الدولية
27	المبحث الثالث: أسعار النفط و العوامل المحددة
27	المطلب الأول: أساسيات حول أسعار النفط
27	الفرع الأول: تعريف سعر النفط
27	الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط
29	الفرع الثالث: العوامل المحددة لأسعار النفط
33	المطلب الثاني: التطور التاريخي للأسعار للنفط
33	الفرع الأول: تطور أسعار النفط قبل 1970
35	الفرع الثاني: تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2010)
36	الفرع الثالث: تطور أسعار النفط في الفترة (2010 - 2016)
38	المطلب الثالث: الصدمات النفطية
38	الفرع الأول: الصدمة النفطية لسنة 1973
40	الفرع الثاني: الصدمة النفطية لسنة 1979
40	الفرع الثالث: الصدمة النفطية لسنة 1986
42	الفرع الرابع: الصدمة النفطية لسنة 1998
43	الفرع الخامس: الصدمة النفطية لسنة 2004
45	الفرع السادس: الصدمة النفطية لسنة 2008
47	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مدخل عام للميزانية العامة	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة
50	المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة
50	الفرع الأول: نشأة الميزانية العامة
50	الفرع الثاني: تعريف الميزانية العامة
51	الفرع الثالث: خصائص الميزانية العامة
52	الفرع الرابع: أهمية الميزانية العامة
53	المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة

53	الفرع الأول: أهداف الميزانية العامة
54	الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة
58	المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة
59	الفرع الأول: الميزانية العامة التقليدية
61	الفرع الثاني: ميزانية البرامج والأداء
61	الفرع الثالث: ميزانية والتخطيط والبرمجة
62	الفرع الرابع: الميزانية الصفرية
63	المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة
63	المطلب الأول : أساسيات حول الإيرادات العامة
63	الفرع الأول: مفهوم الإيرادات العامة
64	الفرع الثاني: تقسيمات الإيرادات العامة
67	المطلب الثاني: أساسيات حول النفقات العامة
68	الفرع الأول: مفهوم النفقات العامة
69	الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة
71	المبحث الثالث: مراحل إعداد دورة حياة الميزانية العامة
71	المطلب الأول : إعداد مشروع الميزانية العامة
71	الفرع الأول: إجراءات تحضير الميزانية العامة
72	الفرع الثاني: الأساليب المتبعة لتقدير النفقات و الإيرادات
74	المطلب الثاني: اعتماد الميزانية العامة
74	الفرع الأول: إجراءات اعتماد الميزانية العامة
75	الفرع الثاني: حق السلطة التشريعية في تقدير الميزانية
76	الفرع الثالث: قانون ربط الميزانية العامة
76	المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية العامة
77	الفرع الأول: تحصيل الإيرادات العامة
77	الفرع الثاني: صرف النفقات العامة
79	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: تحليل وضع الميزانية العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط	
81	تمهيد
82	المبحث الأول: المكانة الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر
82	المطلب الأول: تطور القطاع للنفط في الجزائر

83	المطلب الثاني: الامكانيات النفطية للجزائر
86	المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري
90	المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية العامة في ظل تذبذبات أسعار النفط
90	المطلب الأول: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط
90	الفرع الأول: تحليل العلاقة بين النفقات العامة و اسعار النفط
92	الفرع الثاني: تطور هيكل النفقات العامة في ظل تذبذبات أسعار النفط
93	المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط
94	الفرع الأول: تطور هيكل الإيرادات العامة في ظل تذبذب أسعار النفط
97	المبحث الثالث: توازن الميزانية العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط
97	المطلب الأول: وضع رصيد الميزانية العامة في ظل تذبذبات أسعار النفط
99	المطلب الثاني: تطور صندوق ضبط الإيرادات في ظل تذبذب أسعار النفط
100	خلاصة الفصل
102	خاتمة
108	قائمة المراجع
115	ملخص

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	الانتاج العالمي للنفط حسب الدول خلال الفترة (2011-2015)	16
2-1	الاحتياط العالمي للنفط ونسبة الأوبك في الفترة (2011-2015)	20
3-1	العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)	38
4-1	الصدمة النفطية الايجابية لسنة 1979	39
5-1	الصدمة النفطية السببية لسنة 1986	41
6-1	أسعار البترول ما بين (1992-1995)	41
7-1	الصدمة النفطية لسنة 1998	42
8-1	الصدمة النفطية الايجابية خلال الفترة (2001-2004)	44
9-1	الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008	45
1-3	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	83
2-3	الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	83
3-3	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018)	84
4-3	تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2018)	90
5-3	تطور الجباية النفطية تبعا لأسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	93
6-3	تطور للوضع المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	97
7-3	تطور صندوق ضبط الإيرادات في ظل تغير أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)	101

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطيات النفطية	18
1-2	أنواع الميزانية العامة	58
2-2	عمليات التخطيط والموازنة الأسلوب الميزانية للصفرية	61
3-2	تقسيمات الإيرادات العامة	63
1-3	التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط	84
2-3	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	85
3-3	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)	91
4-3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	94
5-3	الإيرادات العامة والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)	95

مقدمة

مقدمة:

يمثل النفط المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي، فهو من أهم المعايير الرئيسية التي لها تأثير عالمي، ويعتبر من الدعامات الأساسية لكل الاقتصاديات العالمية، وذلك لقيمة الحيوية للبلدان والأرباح الضخمة الملازمة له.

ويلعب النفط دورا مهما في اقتصاديات أغلب الدول خاصة الدول المنتجة والمصدرة له، حيث تشكل العائدات النفطية العمود الفقري لاقتصادها ومن بين أهم هذه الدول نجد الجزائر، حيث يعتبر النفط المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر اقتصاد يعني يعتمد بالدرجة الأولى على مداخله، وهو ما يعني انه معرض للصدمات السلبية أو الإيجابية مع كل انخفاض وتراجع أو ارتفاع بسعر في الأسواق الدولية، وهذا الاعتماد على الموارد النفطية تشكل عقبة رئيسية أمام الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الظروف الحالية التي يعيشها العالم جراء الانخفاض المستمر في أسعار النفط الذي انعكس على السياسة الاقتصادية للدولة.

إن السمة البارزة في حقل المحروقات المرتبطة بعدم استقرار الأسعار أفضت دائما إلى ظروف تتسم بعدم اليقين في إعداد الموازنات العامة بالدول النفطية، وباعتبار أن الميزانية العامة هي برنامج عمل متفق عليه يتضمن تقدير للاتفاق العام للدولة ولمواردها لفترة لاحقة تلتزم بها الدولة يكون مسؤولة عن تنفيذه، وأمام تحدي اتجاه النفقات العمومية نحو الارتفاع بشكل مستمر في كثير من الدول-ولاسيما النفطية منها-المرتكزة على توجه الأسعار لدورها نحو الارتفاع مع توجيه هذه الزيادة حول مشروعات البنية التحتية المادية والاجتماعية الداعمة للنمو، بدون إيلاء اهتمام أكبر إلى جودة الإنفاق، وبالرغم من اعتماد كثير من هذه الدول على سعر محفظ للنفط في إعداد الميزانية العامة، إلا أنه كان هناك نقص في عدم وجود إرشادات صريحة حول كيفية اتفاق الإيرادات الإضافية أو ما إذا كان يتم إنفاقها أصلا والاحتفاظ بها، لأن واقع استخدام الإيرادات الإضافية الآتية في تغطية مستحقات دائمة قد يستحيل أو يصعب التراجع عنه في حالة اتجاه أسعار النفط حول الانخفاض، وهو وضع اقتصادي هش يؤدي إلى ظهور عجز بالميزانية العامة قد يوجد صورة العجز البنوي الذي يظهر في نهاية السنة المالية نتيجة زيادة في الإنفاق غير

مقدمة

مصاحبة لزيادة الإيرادات العامة، وهو العجز الذي قد لا تتفجع معه إجراءات التعسف في الإنفاق العمومي وترشيده.

وباعتبار أن سوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وان التحول المفاجئ في الأسعار وما يليه من ركود وتحسن في النشاط الاقتصادي، أوضاع يستعصى على صناعات السلطات العامة إدارتها بفاعلية، فإن التغلب في الأسعار كثيرا ما مارس ضغط بليغا على الميزانية العامة ومرد ذلك أن مستوى الإنفاق العمومي يتأثر سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات العمومية التي تتجسد في جزء مهم منها من الإيرادات النفطية (الجباية البترولية)، وبهذا فإن مستويات الإنفاق والإيرادات العامة ومن ثم توازن الميزانية العامة للجزائر ظلت بشكل عام ومتأثرة بشدة بتحركات أسعار النفط، إذ وكنتيجة للاعتماد المفرط على البح النفطية لتمويل الأعباء العامة والتنمية الاقتصادية فإن الواقع الاقتصادي دوما ما يتأثر بصورة سريعة ومباشرة بالتغيرات التي تطرأ على هذا الريح سواء بالانخفاض أو الارتفاع.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق فإننا ارتأينا ان السؤال الذي يطرح كإشكالية رئيسية هو كالتالي:
أمام تعدد موارد الميزانية هل تميزت الميزانية العامة في الجزائر بالمرونة الكافية لإستعاب نتائج الصدمات النفطية و ما تخلفه على أسعار النفط؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح تساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي محددات أسعار النفط؟.
- ✓ ما مدى تنوع مصادر تمويل الميزانية العامة؟
- ✓ ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الجباية النفطية في الجزائر؟.
- ✓ ما هي علاقة أسعار النفط بالنفقات العامة؟.
- ✓ هل تمكنت الجزائر من تنويع مصادر إيراداتها بما يضمن امتصاص الصدمات في السوق النفطية؟

الفرضيات:

- ✓ للإجابة على هذه التساؤلات تم وضع الفرضيات التالية:
- ✓ تتمثل محددات أسعار النفط في العرض والطلب العالمين على النفط.
- ✓ إن العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر هي علاقة طردية حيث كلما زاد سعر النفط زادت قيمة الجباية النفطية المحصلة.
- ✓ تتأثر النفقات العامة بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية النفطية والتي تؤثر بدورها على إيرادات الميزانية العامة.
- ✓ لم تتمكن الجزائر من تنويع مصادر إيراداتها بما يضمن إمتصاص الصدمات في السوق النفطية، حيث تعتمد الجزائر اعتمادا شبة كلي في تمويل ميزانيتها على الجباية البترولية و ما تشهده هذه الأخيرة من تراجع لإيراداتها نتيجة الإنخفاض المستمر لأسعار النفط في السوق العالمية،و لذلك يجب التنبيه الى صعوبة الإعتماد على مورد واحد لتغطية نفقات الدولة.

✓ أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- أسباب ذاتية: أن دراسة هذا الموضوع يدخل ضمن متطلبات الحصول شهادة الماستر، كما انه يندرج في إطار التخصص المتعلق بالاقتصاد الدولي.
 - أسباب موضوعية: أن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على قطاع النفط، وأن تقلبات أسعاره تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في ظل الأزمة النفطية الأخيرة، ومن هنا تبرز أهمية معرفة تداعياتها على الميزانية العامة بالخصوص.
- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر تذبذبات أسعار النفط التي شهدتها الفترة من (2000-2018) على الميزانية العامة للدولة، نظرا لاعتباره أهم المواضيع الحساسة في الوقت الراهن وذلك وفقا للاعتبارات التالية:

✓ إن الميزانية العامة بمثابة المرآة العاكسة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للدولة؛

✓

✓ طبيعة الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ربيعي، يعتمد نسبة كبيرة على عوائد قطاع المحروقات.

✓ كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أثاره جدل واهتمام دول العالم، والدول النفطية وخاصة الجزائر وباعتبارها حديث الساعة وذلك لارتباط ظاهرة تذبذب أسعار النفط بتغيرات المالية العامة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

✓ محاولة فهم السعر النفطي والسوق النفطية والعوامل المؤثرة فيها.

✓ محاولة فهم العلاقة بين عناصر الميزانية العامة وتغيرات أسعار النفط، وكيفية تأثير هذه الأخيرة عليها؛

✓ الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط مما يجعله رهينة للتغيرات التي تطرأ على هذه الأخيرة في السوق العالمية؛

✓ تحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر (تطور حجم النفقات والإيرادات) خلال فترة الدراسة من 2000 إلى 2018.

حدود الدراسة:

✓ **الحدود الزمنية:** نظرا لأهمية التغيرات السريعة لسعر النفط وأثرها البارز كل على حدى اخترنا الفترة من 2000 إلى 2018، حيث شهدت الفترة من 2000 إلى 2014 صدمات نفطية عديدة.

✓ **الحدود المكانية:** دراسة حالة الجزائر

منهج الدراسة:

اعتمدنا في معالجة إشكالية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض مختلف المفاهيم والتعاريف الخاصة بالنفط والميزانية العامة، وبالتالي تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر ومدى تأثيرها بتقلبات

أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من (2000-2018)، بالإضافة على المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض التطور التاريخي.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وقد خصص الفصل الأول إلى مدخل عام للنفط، وقد قسم إلى ثلاث مباحث، يضم المبحث الأول النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي والذي تضمن ماهية النفط والصناعة النفطية بالإضافة إلى أهمية النفط في الاقتصاد العالمي، أما المبحث الثاني فتضمن ماهية سوق النفط العالمية من خلال تسليط الضوء على مفهوم السوق النفطية وأنواعها والأطراف الفاعلة فيها، أما المبحث الثالث فقد تناول بالتحليل أسعار النفط والعوامل المحددة لها.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي كان تحت عنوان الإطار العام للميزانية العامة فتطرق في مبحث أول مفاهيم عامة حول الميزانية العامة من حيث النشأة، المفهوم، الخصائص، الأهمية، الأهداف، المبادئ، الأنواع، في حين تمحور المبحث الثاني حول مكونات الميزانية العامة، ليتم مراحل دورة الميزانية العامة في المبحث الثالث من إعدادها إلى تنفيذها.

وللجمع بين الفصلين النظريين في الواقع الميدان خصص الفصل الثالث لحالة تطبيقية، فقد خصص لدراسة تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط للفترة الممتدة من (2000-2018) وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، تضمن المبحث الأول المكانة الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر والمتمثل في تطور القطاع النفطي في الجزائر والإمكانيات النفطية للجزائر وأهميته في الاقتصاد الجزائري أما المبحث الثاني فقد خصص لتطور عناصر الميزانية في ظل تذبذبات أسعار النفط تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط، ليتم التطرق من خلال المبحث الثالث إلى توازن الميزانية العامة للجزائر في ظل تذبذبات أسعار النفط من خلال دراسة رصيد الميزانية العامة وصندوق ضبط الإيرادات في ظل تذبذبات أسعار النفط.

الدراسات السابقة:

يعتبر النفط عجلة نمو وتطور اقتصاديات دول العالم وبذلك حاز على اهتمام الكثير من الباحثين، فعلى سبيل المثال نذكر:

-مشدن وهيبة: بعنوان "أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004-2005)، تطرقت إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية 2003، بالإضافة إلى تحديات ومستقبل النفط العربي ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت إلى النتائج الآتية:

أن كل ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها سياسات دفاعية لأسعار النفط، كما أثبتت الأزمة النفطية سنة 1986 أن الاقتصاد العربي اقتصاد يحتوي على العديد من النقائص والثغرات على الرغم من التوجهات المنادية بتنويع مصادر الدخل.

-زكاري محمد: دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي جامعة احمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013/2014 وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

-تمثل الجباية البترولية المصدر الرئيسي لتمويل النفقات العمومية في الجزائر، حيث تغطي ما نسبته 60% من الإنفاق العام.

-شهدت الجزائر بين سنتي 1995 و 2012 معدلات نمو عام متذبذبة رغم تحسين عموماً مقارنة بما عرفته الجزائر قبل سنة 1995، إلا أنها تبقى رهينة ما يحدث بقطاع المحروقات إذ يلاحظ تأثرها السلبي بعد كل أزمة بترولية.

أما بخصوص دراستنا فقد تم التركيز فيها على تناول العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تؤثر الأسعار على كل من الإيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي على الرصيد الإجمالي وصندوق ضبط الإيرادات لميزانية الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

الفصل الأول

مدخل عام للنفط

تمهيد:

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية باستهلاك نوع معين من أنواع الطاقة وهو الفحم والذي ساهم في تحريك دواليب الثورة الصناعية، ثم ارتقى الإنسان مع إطلاة القرن العشرين ميلادي باكتشاف البترول الذي صار أهم مصادر الطاقة نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى.

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان فقد أصبح المصدر الأول والأساسي للطاقة، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج العديد من الصناعات وسلعة هامة في التجارة الدولية.

أما موضوع أسعار النفط فيعد من المواضيع المهمة التي أثارت جدلا كثيرا من الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة له وكان الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه، واستطاعت الدول الصناعية في كثير من الأحيان ضمان إمدادها من النفط بأحسن الأسعار لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، التي ساهمت إلى حد كبير في تصاعد وارتفاع استهلاك البترول عالميا بمعدلات عالية. ومن خلال هذا الفصل سوف نحاول إعطاء صورة واضحة عن النفط وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي

المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية العالمية

المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المحددة لها.

المبحث الأول: النفط ومكانته في الاقتصاد العالمي

احتل النفط مكانة عالمية بالغة الأهمية، كمورد استراتيجي تعتمد عليه الدول في وكل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها مختلف استخداماته ، الأمر الذي جعله يحظى برعاية واهتمام خاص بالأوساط العلمية والجامعية.

المطلب الأول: ماهية النفط

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقد لعب دورا مهما وفعالا في إعادة رسم الخارطة السياسية الاقتصادية العالمية، كما يعتبر سلعة هامة في التجارة الدولية ومصدرا للدخل للدول المنتجة والمصدرة له.

الفرع الأول: تعريف النفط

إن كلمة (petroleum) هي كلمة لاتينية الأصل تتكون من مقطعين الأول (Petra) ويعني صخور والثاني (Oleum) ويعني زيت وتعني الكلمة باللغة العربية زيت الصخر أو ما يطلق عليه النفط، يتميز النفط الخام باللون البني الغامق أو الأسود ذات البريق الأصفر الذهبي وتختلف الكثافة النوعية للنفط من خزان إلى آخر ومن حقل إلى آخر وتكون في المتوسط حوالي 0.835...سم مكعب.

أما القيمة الحرارية للزيت فتتراوح بين (10400-10900) سعرة حرارية ، ويحتوي الزيت الخام في المتوسط ما بين 82-87% من عنصر الكربون 11%هيدروجين وحوالي 1%اوكسجين وباقي المكونات في معظم الأحيان تكون من الكبريت والنيتروجين⁽¹⁾.

يتكون النفط من تحلل المواد العضوية (حيوانية ونباتية) التي انظمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت ضغط وحرارة شديدين، ويبقى النفط داخل مسام تلك الطبقات الرسوبية إلى أن تحدث فيها إنتواءات أو انكسارات بفعل حركات القشرة الأرضية فيندفع تحت فعل الضغط الواقع عليه⁽²⁾.

إن المادة البترولية تكون على أشكال وصور مختلفة فهذه المادة إما أن تكون على صورة سائلة ويطلق عليها مادة البترول الخام، وهي مادة ذات رائحة خاصة و متميزة ولونها بين الأسود والأخضر

(1) عبد المقتر عبد العزيز، البترول وطرق اكتشافه، دار الفكر، الأردن، 2008، ص23.

(2) كامل بكري، الموارد واقتصاديتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص167.

والبني والأصفر، كما تتميز هذه المادة السائلة باللزوجة التي تكون مختلفة بحسب الكثافة النوعية التي تتحدد بذرات الكربون في مادة البترول الخام، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة تكون الكثافة عالية ويكون البترول ثقيل، والعكس كلما كانت نسبة ذرات الكربون منخفضة تقل كثافة البترول وصبح خفيف⁽¹⁾، كما أن الكثافة النوعية تؤثر على السعر البترولي فكلما كان النفط خفيف يرتفع سعره، أو يكون على صورة غازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Nator Gaz) وهو يتكون من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والبروبان والبوتان والنثروجين وثاني أكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة⁽²⁾.

يعرف أيضا على انه عبارة عن مواد هيدروكربونية أي المركبات التي تتكون من عنصري الكربون والهيدروجين سائلة دهنية لها رائحة خاصة، كما تختلف لزوجته وبالتالي كثافته النوعية⁽³⁾.

الفرع الثاني: نشأة النفط

لقد عرف واستخدم الإنسان النفط في العديد من جوانب حياته منذ قديم الزمن إلى حوالي (600-500) سنة قبل الميلاد، إلا انه لم يتمكن من معرفة النفط حين ذاك، سواء ما تعلق بماهية وطبيعة النفط وخصائصه وكيفية وجوده وتكونه إلا في فترات متأخرة من حياة الإنسانية وهي فترة العصر الحديث، وخاصة أواخر القرن التاسع عشر، والتي ازدادت وتطورت وتوسعت فيها المعارف والعلوم الإنسانية لتبلغ مراحل متقدمة، وابتداء بإحلال هذه الثروة المهمة والحيوية بصورة واسعة حيث قام عليها وتكون وارتبط بها نشاط اقتصادي وصناعي متنوع وكبير.

لقد اختلفت وتباينت آراء المعنيين والمختصين بشؤون النفط من جيولوجي وكيميائي حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة، وهذه الآراء والنظريات متعددة ومتنوعة، بعضها يركز ويستند إلى أن نشأة وتكون النفط كان من عناصر غير عضوية مع تنوع تلك الآراء، والبعض الآخر يعتمد ويركز على أن العناصر العضوية هي الأساس في تكوين النفط في الطبيعة وكل فريق من هؤلاء له أسانيده وبراهينه وتنقسم تلك النظريات إلى مجموعتين رئيسيتين وهي:

(1) كامل بكري واخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989، ص151.

(2) محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983، ص 09.

(3) مصلح الطراونة ولىلى لعبيدي ماضي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط أوبك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 231-232.

أولاً- النظرية اللاعضوية: تعترف النظرية اللاعضوية بأن كل من الهيدروجين والكربون موجودان في البنية الطبيعية تحت سطح الأرض، وهناك نظريات أخرى متشابهة تشرح دمج عنصرين في وسط هيدروكربوني، و أغلب النظريات اللاعضوية قد تم التشكيك فيها، إلا ان نظرية التدخل الحراري تظهر بأن درجات الحرارة العالية المطبقة على الصخور الكربونية باستطاعتها أن تنتج غاز الميثان او ثاني أكسيد الكربون، إلا أن هذه النظرية تنطبق فقط على الغاز وليس على المواد الهيدروكربونية الثقيلة مثل البترول(1).

وعلى العموم النظرية اللاعضوية التي سادت القرن التاسع عشر تفسر نشأة النفط على انه ناجم عن تفاعلات كيميائية على نطاق واسع في باطن الأرض بين العناصر اللاعضوية كالهيدروجين والكربون مع الماء او العناصر الأخرى، غير أنه لا يوجد دليل حقيقي على حدوث هذه العمليات في الطبيعة كما أن أغلب الحقول النفطية لم تعكس وجود النفط الخام بسبب العوامل اللاعضوية فقط(2).

ثانياً- النظرية العضوية: تؤكد هذه النظرية على أن النفط، ينجم من تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني والنباتي التي انظمرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، استندت هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرزها(3):

✓ وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية وهذه المواد العضوية نباتية كانت او حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة لتكون النفط.

✓ وجود عناصر البروتين والنيتروجين في أغلب العينات الخفية أو الثقيلة ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا او المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

✓ يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكوليسترول والتي هي من أصل حيواني او نباتي في النفط.

(1) حسين القاضي وسمير الرياش، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 21-22.

(2) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2011، ص ص 17-1.

(3) أمينة مخلفي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2013، ص ص 11-

و يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق انه يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات ، وقد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي.

استنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ راحت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية تؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية او المناطق القريبة للبحار، وهذا يفسر لنا الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج الغربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

الفرع الثالث: خصائص النفط

إن خصائص السلعة النفطية ترتبط بطبيعتها أو كيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضد قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزات⁽¹⁾:

- ✓ يتركب النفط من عنصري الهيدروجين والكربون، وتعد ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام من أهم العوامل التي تقلل جودته وتخفيض سعره، حيث أن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث الهواء.
- ✓ يتميز النفط بكونه مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه طبيعة دولية وأهمية خاصة.
- ✓ يعتبر النفط مصدرا ناضبا يتناقص بكثافة استخدامه.
- ✓ تتعدد المشتقات النفطية بحيث تبلغ 2600 منتج.
- ✓ يعد النفط المصدر الرئيسي للطاقة، حيث يعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والقوى الإنتاجية السائدة .
- ✓ تتركز معظم مكامن النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.
- ✓ تعد صناعة النفط من الصناعات العملاقة التي يتضمن مخاطر عالية وتحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، الأمر الذي لا يتيح للأفراد بصفة عامة او للدول المختلفة بصفة خاصة أن تغامر فيها.

(1) مديحة حسين الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول الغربي منها، دار الجيل، الطبعة الاولى، بيروت، 1992،

المطلب الثاني: الصناعة النفطية

تعتبر الصناعة النفطية صناعة استراتيجية وتحويلية في آن واحد

الفرع الأول: تعريف الصناعة النفطية

الصناعة النفطية هي مجموعة النشاطات والفعاليات او العمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية وهذا سواء بإيجادها خام او تحويل الخامات إلى منتجات قابلة للاستبدال والاستهلاك المباشر او غير المباشر من قبل الإنسان⁽¹⁾.

وتعرف أيضا أنها صناعة تجمع بين الصناعة الاستراتيجية والتحويلية وحالات ومرحل وصناعات متكاملة، فالصناعة النفطية تشمل استخراج النفط والغاز، النقل والتكرير، التسويق والتوزيع وكذلك الصناعات المرتبطة بها (الصناعات البتروكيمياوية)⁽²⁾.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة النفطية

إذا كان النشاط الصناعي النفطي متعدد في مراحل ومنتوع في مجالاته بصورة واسعة ومتراطة، فان هذه الصناعة عموما من السمات او الخصائص ما يجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى. ومن أهم هذه الصفات والخصائص:⁽³⁾

- تطلب الصناعة النفطية توفير رؤوس اموال بكميات كبيرة بل وضخمة جدا من استغلال الثروة النفطية، بسبب تعد وتنوع المراحل الصناعية وطبيعة الثروة النفطية؛
- تسم الصناعة النفطية لاتقاع هوامش المخاطرة في معظم المراحل الانتاجية ، المرحلة الخاصة بالبحث والتنقيب؛
- إن المادة الأولية التي تقوم وتعتمد عليها الصناعية والنشاط النفطي هي ناضبة وغير متجددة في الطبيعة أي أن حياة الصناعة النفطية لمدة زمنية محدودة ومعلومة، وعليه فان الصناعة النفطية توقف على مدى تطور نسبة تقديرات الاحتياط النفطي؛
- تميز الصناعة النفطية بالتكامل الرئيسي، حيث تداخل مراحل أنتاج النفط بصورة يصعب معها أحيانا الفصل بين نفقات بعض المراحل وبعضها الآخر؛

(1) محمد احمد الدوري، محاضرات في اقتصاد البترول، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) المرجع السابق، ص 06.

(3) أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 23-24 .

- يعتمد النشاط الصناعي النفطي بصورة كبيرة وغالبة على العمل المركب اي العمل المتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص وتحصيل علمي متقدم وعالي، مما يؤدي الى ضخامة حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة في مراحل الصناعة النفطية وخاصة المرحلة الاولى (مرحلة المنبع).

الفرع الثالث: مراحل الصناعة النفطية

يمر إنتاج النفط بعدة مراحل مقسمة إلى مراحل المنبع ومراحل المصب وفيما يلي موجز لهذه المراحل وهي كالآتي⁽¹⁾:

أولاً. مراحل المنبع: تضم المراحل العليا للصناعة النفطية وتتمثل فيما يلي:

أ. **مرحلة البحث والاستكشاف:** إن هذه المرحلة هي أولى مراحل الصناعة النفطية حيث يركز هدف هذه المرحلة مهما تنوعت وتعددت طرق البحث والتنقيب عن النفط نحو معرفة تواجد الثروة النفطية وتحديد أماكنها جغرافياً وجيولوجياً في المناطق النفطية وأهم هذه الطرق هي: (رشف النفط وتسرب الغازات)، المسح الجوي، المسح الجيوفيزيائي).

ب. **مرحلة الحفر والتنقيب:** تعتبر هذه المرحلة حاسمة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي لثروة النفط الطبيعية، بعد أن تم تحديد المكامن النفطية المتوقعة يتم تحديد موقع البئر الاستكشافية، لمعرفة ما إذا كان هناك نفط أولاً، حيث أن حفر البئر هو الوسيلة الوحيدة التي يتم بموجبها التحقق من وجود النفط من عدمه، وتعد عملية الحفر من أخطر مراحل البحث عن النفط وأكثرها نفقة.

ج. **مرحلة الاستخراج او الإنتاج البترولي:** مرحلة تهدف إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزاً أو صالحاً للتصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة وفي داخل المنطقة أو البلد أو خارجه، حيث إن مرحلة الاستخراج النفطي مرتبطة ومعتمدة اعتماداً كاملاً ومباشراً على المرحلة السابقة، وهاتان المرحلتان تشكلان عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه الصناعة الاستراتيجية النفطية.

ثانياً. **مراحل التنقيب:** تضم المراحل الدنيا من عمليات الصناعة النفطية وهي كالآتي:

(1) عبد القادر حساني، تطور العقود البترولية وأثرها على النشاطات الصناعية النفطية -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص ص 24-25.

أ. **مرحلة النقل النفطي:** المرحلة الهادفة إلى نقل النفط أو الغاز من مناطق إنتاجها على مناطق تصديرها أو تصنيعها التكريري وهناك نوعان في طريقة النقل، عن طريق البر من خلال الصهاريج والأنابيب أو عن طريق البحر من خلال سفن عملاقة ناقلة للنفط.

ب. **مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:** مرحلة تهدف إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية لتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة لسد الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة ومتعددة، يطلق على هذه المرحلة مرحلة الصناعة التحويلية وهي بمثابة غرلة لمادة النفط من أجل الحصول على المنتجات النفطية بأنواعها المختلفة وذات الطلب الواسع والمتنوع والكبير.

ت. **مرحلة التسويق والتوزيع:** يتمثل هدف هذه المرحلة في تسويق وتوزيع السلعة النفطية سواء كانت مادة خام أو منتجات نفطية إلى أسواق استعمالها واستهلاكها على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي ويتم ذلك عبر إجراءات متعددة فنية، قانونية إدارية، اقتصادية وبمعدات مختلفة وواسعة.

ث. **مرحلة التصنيع البتروكيمياوي:** تهدف هذه المرحلة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بترو كيمياوية مختلفة ومتنوعة وعديدة، وتضم هذه المرحلة عدد واسع وغير محدود من نشاطات اقتصادية وصناعية مهمة وحيوية على الصعيد الوطني أو العالمي.

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد العالمي

يحتل النفط مكانة كبيرة وأساسية ضمن اقتصاديات الطاقة، كما انه يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر.

الفرع الأول/ تطور الإنتاج العالمي للنفط: يعتبر إنتاج النفط حديث العهد إذا ما قورن بإنتاج الفحم أو المعادن الرئيسية الأخرى كالحديد والنحاس وغيرها، ولقد حقق زيادة سريعة منتظمة بالرغم من أن هذا الإنتاج يتغير بالانتقال من منطقة لأخرى، بمعنى انه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج تنتقل إلى مناطق أخرى تكون غنية بالنفط ويحدث ذلك في الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة.

من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي من النفط، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال الحديث والتي اتخذت التصنيع أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، ويستعمل النفط أيضا كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات الاقتصادية والزراعية.

الجدول (1-1)

الإنتاج العالمي للنفط حسب الدول الفترة من 2011 إلى 2015 (ألف برميل يوميا)

الوحدة: 1000 برميل/يووميا

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
8 822,1	7 793,1	6 913,4	6 698,0	6 570,8	6 348,4	أمريكا الشمالية
9 680,2	9 682,6	9 790,3	9 629,7	9 469,5	9 635,2	أمريكا الجنوبية
12 757,3	12 624,7	12 613,0	12 646,6	12 396,4	12 050,2	أوروبا الشرقية وأوراسيا
2 721,6	2 888,2	3 196,3	3 529,6	3 820,0	4 046,6	أوروبا الغربية
23 834,5	24 106,5	23 004,8	21 030,6	20 868,5	23 141,6	الشرق الأوسط
7 640,1	8 195,5	7 438,4	8 676,5	8 465,0	9 191,4	أفريقيا
7 386,4	7 475,2	7 474,7	7 654,5	7 351,8	7 414,3	آسيا والمحيط الهادئ
72 842,2	72 765,8	70 430,9	69 865,4	68 942,1	71 827,8	المجموع العالمي
						منها
31 603,8	32 424,7	30 121,2	29 249,4	28 927,1	32 075,4	الأوبك
43,4	44,6	42,8	41,9	42,0	44,7	OPEC %
14 453,4	13 687,8	13 129,1	13 349,9	13 524,5	13 732,4	OECD
12 623,1	12 495,6	12 484,1	12 516,3	12 263,8	11 909,4	الاتحاد السوفياتي سابقا

Source :OPEC Annual Statistical Bulletin 2015.

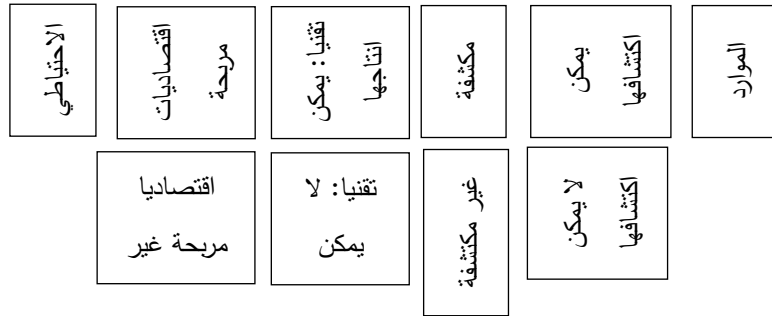
من خلال الجدول يتضح لنا أن الانتاج العالمي شهدت زيادة طفيفة بنسبة 1.41% في عام 2013 مقارنة بعام 2008 ، ويعود ذلك إلى التحسن الاقتصادي الذي شهدته عدد من الدول الصناعية وكذلك بدء إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لكميات إضافية من النفط الصخري I . كما حافظت منطقة الشرق الأوسط على صادراتها كأكبر منطقة إنتاج في العالم حيث يقدر إنتاجها عام 2013 بحوالي 23834.5 ألف برميل أي بنسبة 32.72% من حجم الإنتاج العالمي.

الفرع الثاني/الاحتياطي العالمي للنفط: في بداية الأمر يجب التمييز أولاً بين الموارد النفطية والاحتياطيات، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة⁽¹⁾، أما الاحتياطيات النفطية فيقصد بها كمية الثروة البترولية الكامنة تحت الأرض والمكتشفة علمياً والمقدرة كمياتها على ضوء المعلومات المتوفرة من عمليات البحث في المنطقة المعلومة موضوعة الاستغلال، والبحث مع إمكانية استخراج تلك الثروة الكامنة في باطن الأرض بوسائل ومعدات الإنتاج المتوفرة والمتاحة⁽²⁾، ويمكن تعريفها على أنها القسم القابل للاسترجاع من الموارد والقابلة للتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق والتطورات التقنية⁽³⁾.

والشكل التالي يبين العلاقة بين الموارد النفطية و الاحتياطيات النفطية :

الشكل (1-1)

العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطيات النفطية



من الشكل أعلاه نلاحظ بأن الموارد تنقسم إلى موارد يمكن اكتشافها وموارد لا يمكن اكتشافها وبالتالي هنا نلاحظ بأنه تم الاستغناء على الموارد التي لا يمكن اكتشافها، وصنفت في خانة الموارد غير مكتشفة، وأكملت الدراسات والأبحاث حول الموارد التي أمكن اكتشافها، هاته الدراسات والأبحاث حول الموارد التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية، هاته الموارد التي يمكن إنتاجها أثبتت الدراسات انها تنقسم إلى قسمين:

✓ الموارد المربحة اقتصادياً أي الموارد التي يتم من خلالها استخراجها تحقيق أرباح اقتصادية،

⁽¹⁾ institut française du pétrole, recherche et production du pétrole et du gaz, couts, contrats, paris, editions technip, 2002, p 95.

⁽²⁾ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 110.

⁽³⁾ Institut Française dapétrole, op, cit, p 95.

✓ الموارد غير المربحة من الناحية الاقتصادية في ظل تكاليف الاستخراج والإنتاج الحالية، وأيضاً في ظل الأسعار السائدة حالياً في الأسواق النفطية العالمية، أي أن هاته الموارد غير المربحة من الناحية الاقتصادية قد تصبح مربحة لاحقاً في ظل التوفر التكنولوجي وارتفاع أسعار البترول. وعليه فإنه حسب الشكل أعلاه فإنه لا يدخل ضمن الاحتياطات النفطية سوى تلك الموارد التي تكون مربحة من الناحية الاقتصادية، ويصنف الاحتياطي النفطي ضمن هذا المفهوم إلى ثلاث أنواع رئيسية وهي كالاتي:

أ. **الاحتياطي المؤكد**: يعني الكميات من النفط الكامنة في باطن الأرض والتي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة، وهذا في ظل الشروط الاقتصادية والتقنية الحالية، والتي يزيد احتمال وجودها واستخراجها عن 90% أحياناً أو يزيد من 95% ويرمز لها (P1) أو (م1).⁽¹⁾

ب. **الاحتياطات المحتملة**: عبارة عن الكميات النفطية والمكتشفة علمياً ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية، إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد وجوده من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية⁽²⁾، ويزيد احتمال وجودها 50% وتعتبر هذه الاحتياطات من التقييمات الأكثر واقعية والأقرب إلى الاحتياطات النفطية، ويرمز لها لمجموع النوعين (م2) أو (م2)⁽³⁾.

ت. **الاحتياطات غير المكتشفة**: إن هذا النوع من الاحتياطات يعني عبارة عن الكميات النفطية غير المكتشفة وغير المقدرة في كمياتها وانواعها بصورة دقيقة، بل تخمين وتقدير الكميات بصورة أولية ومقارنة على ضوء الاختصاص الجيولوجية لطبقات الأرض في المنطقة أو المناطق المجاورة لتلك المنطقة التي اكتشف بها النفط، ويزيد احتمال وجودها عن 10% ويرمز لمجموع الأنواع الثلاث (م3) أو (م3).

جدول (1-2)

الاحتياط العالمي للنفط ونسبة الأوبك في الفترة 2011-2015 (مليون برميل)

2015	2014	2013	2012	2011	
1.492.677	1.490.465	1.489.352	1.478.753	1.465.813	الاحتياط العالمي
1.211.432	1.209.685	1.209.474	1.204.121	1.200.979	احتياط الأوبك
81.2	81.2	81.2	81.4	81.9	نسبة الأوبك (%)

تم إعداد الجدول بناء على إحصائيات أوبك لسنة 2015. <http://www.org/opec web/en/publication/2002.htm>

⁽¹⁾-Benoit Thévard, op, cit, p 95.

⁽²⁾ محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 111.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 112.

يشير الجدول أعلاه أن الاحتياطي العالمي للنفط في تزايد مستمر وهو ما يدل على أن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في الأعوام القادمة، كما نلاحظ أن الأوبك تهيمن على الحصة الأكبر من الاحتياط العالمي بنسبة 81% ما يجعلها قادرة على الهيمنة على هذه السوق خاصة مع نهاية عصر النفط.

الفرع الثالث/ أهمية النفط في الاقتصاد العالمي: يحظى النفط بلا ريب موقع الريادة بين الموارد المحددة للعلاقات الدولية والإقليمية من أوجه مختلفة سواء اقتصادية أو سياسية.

اولا. الأهمية الاقتصادية للنفط: عرفت تطورات الحضارة الإنسانية ارتباطا كاملا باستخدامها للطاقة، وذلك منذ اكتشاف النار وتسخيرها في الطهو والإنارة والتدفئة، وطاقة الرياح في صورة الشراع والمطاحين الهوائية، والمياه بصورتها البسيطة حيثما كانت الأنهار، وبعدها تم اكتشاف الفحم الحجري والذي ساهم في تحريك دواليب الثروة الصناعية، ثم جاء بعد ذلك اكتشاف النفط ليأخذ المكانة الأهم في مصادر الطاقة التي تعتمد عليها الحضارة البشرية، وهذا نظرا لما يتميز به من خصائص فريدة من نوعها لا تتوفر في المصادر الطاقوية الأخرى ومن هنا تبرز أهمية الثروة النفطية وعلى كافة المجالات الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية والزراعية.

أ- القطاع الصناعي: تظهر أهميته بشكل واقعي في النقاط التالية:

- ✓ يلعب النفط دورا هاما في تأمين الطاقة اللازمة لتشغيل الآلات والمصانع التي تنتج المستلزمات التي تغطي الاحتياجات البشرية والضرورية والثانوية من مأكّل وملبس وغير ذلك، فضلا عن ذلك فإن القطاع الصناعي يقوم بتشغيل الملايين من اليد العاملة و تأمين أجورهم.
- ✓ يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل فهو يستخدم كوقود لمعظم الصناعات الثقيلة والخفيفة أيضا، ويستخدم أيضا لضمان استمرارية الآلات وإطالة عمرها الإنتاجي وذلك عن طريق تزويد الصناعة بمواد التشحيم الضرورية التي تخفف من درجة الاحتكاك المستمر لأجزاء الآلات ببعضها البعض.
- ✓ تظهر ميزة أخرى للنفط الخام هي بروز مجموعة من المشتقات ذات الاستخدامات غير الطاقوية كالبلاستيك الألياف الصناعية، والدهنات والمنظفات.....، والتي كان لها أثر واضح في مختلف جوانب الحياة البشرية.

ب- أهمية النفط في القطاع الزراعي: لا تختلف كثيرا أهمية النفط في الزراعة عن الصناعة، فمنذ

القدم كانت الزراعة تعتمد على المجهود العضلي للإنسان أو الحيوان، ولكن بعد قيام الثورة الصناعية وتوالي الاكتشافات والاختراعات في مجال الميكنة الزراعية، وما غرز هذه اختراعات وأعطائها أهمية بالغة وزاد في حدة تطورها هو اكتشاف النفط، وهذا باعتباره مصدر توليد الطاقة التي تغذي مختلف الآلات والمعدات الزراعية الحديثة كالجرارات ومضخات المياه وغيرها من جهة ومصدر للمنتجات البتروكيمياوية كالأسمدة الأزوتية، والمبيدات العشبية.....، والتي ساهمت تحقيق تقدم زراعي.

ج- أهمية النفط في قطاع النقل والمواصلات: يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل التي مكنت الإنسان من الانتقال بسهولة ويسر حتى إلى أقصى الأرض، ويعود الفضل في ذلك إلى النفط من خلال مشتقاته التي تستعمل كطاقة ضرورية لعملها (كالبنزين والمازوت والديزل....).

ثانيا. أهمية النفط في المجال السياسي: مازال النفط كمادة خام حيوية للبشرية يثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثير في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السياسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج النفطي، وكذلك أسعاره هي قرارات سياسية بالدرجة الأولى وليس لها علاقة بميكانيكية قوانين السوق الكلاسيكية⁽¹⁾، فلقد أصبح النفط العامل الأساسي والمؤثر في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما أصبح النفط أيضا يستخدم كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا أساسية مثلما حدث في حرب أكتوبر 1973 عندما استعملت الدول العربية النفط كسلاح ضد الإمبريالية الغربية وشكل حظر النفط منعطفًا تاريخيًا في مجرى العلاقات السياسية الدولية، واستقر استعماله المباشر في هذه الحرب عن نجاح أوسع وفاعلية أكبر في خدمة القضية العربية.

ثالثا. أهمية النفط في المجال العسكري: إن النفط يتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة منها المجال العسكري، فالطلب العالمي على النفط دو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 05% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين اهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب

(1) محمد خناوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، دار للنفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، ص 207.

العسكري لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف باليات الحرب الميكانيكية، كما ان من ابرز اسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط (1).

أ. أهمية النفط في القطاع التجاري: كان ولازال الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الحصاص، بيد ان النفط لعب أيضا الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية والتي تظهر في النقاط التالية:

✓ يعتبر مصدر دخل الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية التجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل، وارتفاع الميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية فحسب كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أصبحت مادة استراتيجية تستعمل في فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية.

✓ من المعروف ان الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية، وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية(2).

✓ يلعب النفط دوره الفعال في تسيير العوامل المؤثرة في العلاقات التجارية الدولية، والتي يمكن ان تطل حتى العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، باعتبار انه مادة استراتيجية وأكبر الاحتياطات موجودة في الدول النامية بخاصة الدول العربية التي تربطها علاقات حساسة جدا مع الدول المتقدمة.

(1) محمد طاقة ، مازق العولمة ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2007، ص 75.

(2) محمد ختاوي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

المبحث الثاني: ماهية السوق النفطية العالمية

تختلف سوق النفط عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة استراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها، وعليه سنتناول في هذا المبحث التعرف على السوق النفطي والأطراف الفاعلة فيه.

المطلب الأول: مفهوم السوق النفطية

الفرع الأول/ تعريف السوق النفطي : هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط⁽¹⁾. يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين والشركات النفطية الكبرى.

الفرع الثاني/ مميزات أسواق النفط العالمية: تتميز الأسواق النفطية بمجموعة من الخصائص هي⁽²⁾:

- أ. ارتفاع نسبة التركيز الاختياري: أخذت مختلف دول العالم كتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع على مصالحها كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- ب. عدم مرونة الطلب في فترة الأجل القصير: يتميز الطلب في الأجل القصير بعدم مرونته، فالصناعات المبنية على أساس استخدام النفط لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بسبب ارتفاع أسعاره، لأن هذه العملية تتطلب بعض الوقت للتحول إلى مصادر الطاقة البديلة أو ترشيد استخدام الطاقة.
- ت. تأثير السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط، وبصورة عامة تتميز الأسواق النفطية بخصائص مهمة تتمثل في:
 - ث. سوق أكثر تنافسية: حيث تتميز السوق بحرية بيع وشراء البترول أين أصبح السعر هو المسيطر في السوق ولم يعرض من قبل الشركات الاحتكارية، كما انه يتميز بمرونة أكبر حيث تكون الشركات والدول المنتجة والمستهلكة في منافسة مباشرة في الصفقات.

(1) سارة حسين منيمة، جغرافيا الموارد والانتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

(2) سمية موري، اثر تقلبات اسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 30.

ج. سوق شفافة: أصبحت سوق النفط العالمية أكثر تنافسية بسبب ظهور وتطور الصفقات طويلة الأجل، حيث أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار.

ح. سوق غير مستقرة: يرجع عدم استقرار السوق النفطية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد ان الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثار واضحة على الأسعار.

المطلب الثاني: أنواع الأسواق النفطية

نتج عن الأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، وتطورات طرق تسويق النفط الخام أشكالاً مختلفة من الأسواق النفطية متمثلة في الآتي⁽¹⁾:

الفرع الأول: الأسواق الفورية للنفط الخام: تتمثل في مجمل الصفقات التي لا يتعدى أجلها 15 يوم والموجودة في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للتجارة على النفط، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق روتردام وهولندا.

الفرع الثاني: الأسواق الآجلة للنفط:

أ. الأسواق النفطية المادية الآجلة: تعمل مثل الأسواق النفطية الفردية ولكن بأجل أطول من 15 يوماً ويمكن ان يتجاوز شهر، وتتم العمليات بالتراضي على سعر معين مع التسليم في آجال لاحقة، وهذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة والتي يجب ان لا يقل عن 500000 برميل، والبائع بتحديد تاريخ توفيرها وتكون هذه الأسواق تتوفر على عدد محدود من النفط الخام والمنتجات النفطية مثل: البنزين، زيت الديزل وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

ب. الأسواق النفطية المالية الآجلة: يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهذه العقود لها طابع السندات المالية، وهي بمثابة تعهد بالبيع او الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو من المشتقات النفطية

(1) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010، ص 70-74.

من نوع محدد، وتوجد ثلاث بورصات نفطية كبرى في العالم هي سوق نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن، سوق سانغفورا النقدي العالمي.

المطلب الثالث: الفاعلون في السوق النفطية

هناك العديد من الأطراف الفاعلة في السوق النفطية المتمثلة فيما يلي:

الفرع الأول/ الدول المصدرة للنفط (منظمة الأوبك): أنشأت منظمة الأوبك عام 1960، وهي عبارة عن منظمة دولية تضم الدول المصدرة للنفط، تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق دخولها، ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من النفط⁽¹⁾.

الفرع الثاني: الشركات العالمية للنفط: هي أحد أنواع الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بأنشطة تتجاوز الحدود القومية، وتأخذ جنسية الشركة الأم إلا أنها ذات فروع تعمل على نطاق عالمي⁽²⁾. وعليه فإن الشركات النفطية العالمية شركات عابرة للحدود تنشط في قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط، وأهمها شركة إكسن موبيل (أمريكية)، شركة رويال دتتش (هولندية)، برليتش بتروليوم BP (انجليزية)، توتال (الفرنسية)⁽³⁾.

الفرع الثالث/ وكالة الطاقة الدولية: وكالة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ظهرت كرد فعل لمنظمة أوبك سنة 1974، وتعتبر هيئة مستقلة في إطار التنمية مقرها باريس، تهدف إلى الإشراف على تنفيذ البرامج المسطرة ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للنفط، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، ولزيادة التعاون مع الدول المصدرة والمستهلكة للنفط، ومن أهم أعضائها النمسا، الدانمارك، بلجيكا، كندا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، لكس مبورج، هولندا، حيث تقوم بتخزين كميات من النفط تتعدى 33 مليون برميل يوميا على الرغم من التكاليف العالية للتخزين وتكون لمدة أقصاها 60 يوما، وهذا لإضعاف القوى التفاوضية لمنتجي النفط والمشاركة في تسعير النفط⁽⁴⁾.

(1) فريد النجار، إدارة شركات البترول وبيانات الطاقة قراءة استراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 201.

(2) محمد ختاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار سلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010، ص 18.

(3) أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط الصادرات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، دراسات تطبيقية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص 56.

(4) خلاق عبد الجابر خلاق، العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية النفطية العربية، الملتقى الدولي حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومية، مصر، 11-13 يناير 1987، ص 20.

المبحث الثالث: أسعار النفط والعوامل المحددة لها

يعتبر موضوع تسعير النفط والعوامل المحددة له من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، فهناك اعتبارات عديدة تلعب دوراً هاماً للغاية في تحديد أسعار النفط، وشهدت الأسعار العديد من التقنيات وفترات عدم الاستقرار وذلك إلى يومنا مرجعها العديد من العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: أساسيات حول أسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهذا لمكانة النفط في الاقتصاد العالمي، نظراً لزيادة الطلب على هذه السلعة الحيوية فإن أسعار النفط لها تأثير كبير على اقتصاديات الدول، وكل اضطراب في هذه الأسعار يكون له نتائج على الدول المستهلكة أو المصدرة.

الفرع الأول/ تعريف سعر النفط: يعرف سعر النفط على أنه قيمة المادة أو السلعة النفطية معبراً عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه⁽¹⁾.

كما يعرف أيضاً بأنه "سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية، بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساساً للتسعير مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس"⁽²⁾، كما يمكن تعريفه على أنه "مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7-8 براميل حسب كثافة النفط"⁽³⁾.

الفرع الثاني/ أنواع أسعار النفط: تنقسم أسعار النفط إلى عدة أنواع، وفيما يلي سيتم تناول هذه الأصناف.

(1) محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006، ص 240.

(3) سيد احمد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، 1997، ص 237.

أولاً. الأسعار المعلنة: يرجع شراء النفط من العاملة على أراضيها، ولأنه منذ فترة الخمسينات إلى الستينات تمكنت الدول المنتجة من إنشاء شركات مستقلة حيث أصبحت تبيع بترولها الخام بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة غير معبرة عن السوق النفطية إلا أنها استمرت تعلن كأسعار اسمية للبتروال الخام⁽¹⁾.

ثانياً. الأسعار المتحققة: هي عبارة عن الأسعار المتحققة لقاء تسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن أو التسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع لفائدة المشتري⁽²⁾.

وظهر هذا النوع من الأسعار نهاية الخمسينات حيث عملت به لأول مرة الشركات النفطية المستقلة عند تقديمها تلك الخصومات، كما أن هذه الأسعار تتأثر بظروف سوق النفط السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية فمثلا عند إجراء عقود بترولية طويلة الأجل يمكن للمشتري أن يستفيد في خصوصيات أكبر مما هو عليه في العقود قصيرة الأجل.

ثالثاً. أسعار الإشارة: ظهرت في فترة الستينات هي عبارة عن سعر البترول الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ويتم احتسابه عن طريق متوسط السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات، واعتمده بعض البلدان المنتجة والشركات البترولية الأجنبية لأجل توزيع العوائد المالية البترولية بين الطرفين، ومن الدول التي اعتمدت هذا النوع من الأسعار فنزويلا عام 1966.

رابعاً. سعر تكلفة الضريبة: هي الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من اجل الحصول على برميل النفط بموجب الاتفاقيات التي عقدها مع الدول المنتجة للنفط، حيث في نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة، أي أنه السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية، العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية.

(1) العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد الكمي، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 04.

(2) بيطان ريمة، أسعار النفط وانعكاسها على الميزانية العامة للدولة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، الجزائر، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 17.

خامسا. الأسعار الفورية : هو السعر الوحدة النفطية المتبادلة انيا او فوريا في السوق النفطية الحرة ، وهذا السعر معبر او مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الاطراف العارضة والمشتريية بصورة فورية.

و ظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة او المفتوحة بين الاطراف المعنية بعرض و طلب السلعة النفطية نتيجة لاختلال او عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث ان مقدار مستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل او ادنى مما هو السعر المعلن النفطي او مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة اذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا او محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الاسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض و الطلب النفطي و بصورة كبيرة (1).

سادسا. السعر المستقبلي: هو سعر التفاوض حوله بين متعاملين لشحنه من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.

الفرع الثالث/ العوامل المحددة لأسعار النفط: إذا نظرنا إلى النفط الخام كسلعة وحاولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعرها المتمثلة في الطلب والعرض لوجدنا أن هذه السلعة أحاطت بها ظروف وسياسات نفطية واستراتيجيات فريدة من نوعها حالت دون تحقيق السعر الحقيقي لهذه السلعة نظرا لتدخل عوامل عديدة في السوق النفطية.

أولا. العرض النفطي ومحدداته: العرض النفطي عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، والكمية المعروضة من النفط لها أثر كبير على أسعار النفط، فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة وسعر النفط هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة النفطية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس.

يتأثر العرض النفطي بعدة عوامل خارجية نوضحها من خلال النقاط التالية:

أ. الطلب النفطي: يشكل الطلب النفطي محور العملية السوقية والقائمة على التقاء كل من العرض والطلب، وهذا التضارب في الأهمية ظهر في الفكر الكلاسيكي والذي دافع على كون العرض هو

(1) محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص57.

المتحكم في الآلية السوقية غير أن العديد من التناقضات والتضاربات في الواقع بينت أن ذلك غير صحيح، ليأتي الفكر الكينزي موضحاً أن الطلب هو من يتحكم بمجريات السوق، وفعلاً فالطلب على الشيء وفي هذه الحالة سيزيد ويحفز المنتجين من زيادة إنتاجهم وعرضهم لها والعكس صحيح. فالعلاقة القوية التي تربط كل من العرض والطلب تظهر ملامحها من خلال عامل السعر، فزيادة الطلب النفطي سيؤدي إلى الرفع من سعره مما يزيد من رغبة الدول المنتجة الرفع من معدلاتها الإنتاجية وذلك للحصول على عوائد أكبر جراء هذا الارتفاع في السعر، أما في حالة انخفاض الطلب فهذا يعني أن المعروض سيفرق ما هو مطلوب متسبباً في انخفاض السعر، والذي سيتسبب بآثار سلبية على الدول المنتجة والعكس بالنسبة للدول المستوردة التي ستحاول الاستفادة من هذا الانخفاض⁽¹⁾.

ب. **الخزين النفطي**: تم إنشاء الخزين النفطي بعد تأسيس وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط عام 1973، ولقد مارس هذا الخزين دوراً فاعلاً في التأثير على العرض والطلب الكلي على النفط من خلال اللجوء إليه عند حدوث ارتفاع في أسعار النفط حيث يتم إمداد السوق النفطية بكميات هائلة من هذا الخزين وبيعه بنفس مستوى الأسعار المرتفعة، ومن جانب آخر فإن هذا الخزين يؤدي إلى امتصاص القوة الشرائية للعوائد النفطية نتيجة الاستيرادات المتزايدة من السلع الغذائية التي تستوردها البلدان المنتجة للنفط من البلدان الصناعية المتقدمة.

ت. **الاحتياطي النفطي الثابت**: إن سياسة إنتاج النفط ترتبط بنسبة الاحتياطي النفطي وهو يمثل الاحتياطي المخزون القابل للاستخراج خلال فترة زمنية معينة، فعندما يكون الاحتياطي النفطي أكبر حجماً قياساً لنسبة الإنتاج السنوية، فإن الدولة تتدفع لزيادة معدلات الإنتاج وذلك ما حصل خلال السبعينات نظراً لتزايد الطلب على النفط وارتفاع أسعاره من جهة وحاجة البلدان المصدرة للنفط إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل خططها التنموية وتفصيل برامجها الاستثمارية من جهة أخرى⁽²⁾.

ث. **السياسات الحكومية الخاطئة**: في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم اللازمة على عوامل وظروف السوق على أنها الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض من المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008. من ناحية نجد أن عامل تأمين الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من تطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط، وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق

(1) إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص ص 106-107.

(2) توفيق عباس عبدعون، مرجع سبق ذكره، ص ص 359-360.

الناشئة مثل إيران وأروبا حافظت حكومات هذه الدول على الإعلانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق

العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار، ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين.

والنظر إلى بعض الدول المتقدمة نجد ان السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود⁽¹⁾.

ثانيا. الطلب على النفط ومحدداته: يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية او استهلاكية.

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدا سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر على الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

يتأثر الطلب النفطي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها ما يلي:

أ. **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:** تعتبر الطاقة وخاصة النفط عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالنفط محرك فعال لهذا التطور وفي نفس الوقت مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك البترول خاصة في ظل التطور التكنولوجي الميكانيكي الهائل، كما ان انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من النفط⁽²⁾.

(1) سعيد الله دود، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2000-2008"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر 3، 2011، ص 20.

(2) محمد احمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 147.

- ب. **السعر:** حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى ان تأثير سعر أية سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير منخفضة لأنها تقتضي ببعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.
- ت. **أسعار السلع البديلة:** حيث يظهر أثر هذا العامل في الطلب على النفط لأنه عبر عن العلاقة الطردية مع أسعار السلع البديلة مثل الغاز، الكهرباء.....إلخ.
- ث. **المناخ:** يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، في العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط، كل ذلك جعل الاوبك تحد سقف انتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محد لسعر.
- ج. **هيكل الإنتاج:** على العموم تكون الدول الصناعية أكثر استهلاكاً للطاقة من الدول النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى حجم قطاع الصناعة في تلك البلدان⁽¹⁾
- ح. **العوامل الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دورا هاما ومؤثرا في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط، وتكريره والذي يهدد امن الإمدادات النفطية إلى المستهلكين وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك يبقى العامل السياسي عاملا أنيا ومرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال فترة (2000-2010) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبقة⁽²⁾.

(1) حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص125.

(2) عماد الدين محمد المزيني، "العوامل التي أثرت على أسعار النفط"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2013، ص337.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

ان المتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يوقن ان سعر النفط لم يخضع لتوتيرة ثابتة إنما كان يتم وفقا لمصالح الشركات النفطية، مما ساهم في تعدد أشكاله حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات.

الفرع الأول/ تطور أسعار النفط قبل 1970: لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة، حيث اخذ الكارتل النفطي على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار التي كانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول، ويمكن تقسيم تطور تسعير النفط في هذه الفترة إلى عدة مراحل:⁽¹⁾

أولا. مرحلة التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة (1920-1939): تمكنت الشركات الاحتكارية النفطية الكبرى خلال فترة العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين من تكوين وفرض نظام خاص لأسعار النفط حيث وضعت في اتفاقية "كناكري" في سبتمبر 1927 معادلة او قاعدة لتسعير الخام، اتخذ فيها سعر الزيت الخام في خليج المكسيك أساسا لتسعير الخامات المماثلة في أي مكان من العالم، مضافا إليه تكاليف النقل، والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى منطقة استيراد بغض النظر عن موقع مصدر الخام، وكان تبرير الولايات المتحدة الأمريكية تحدد معدلات الشركات الكبرى لهذا التسعير أن الإنتاج الأمريكي يمثل 68% من الناتج العالمي، وان التصدير على النحو الذي يكفل الاستقرار للسوق العالمية لصالح أعضائه.

ثانيا. مرحلة التسعير حسب نظام نفطي الأساس (1939-1945): استمر نظام نقطة الأساس الوحيدة -خليج المكسيك- مقبولا كواحدة من حقائق الحياة العادية التي لا يناقشها أحد، وكانت الشركات النفطية تحقق من خلاله أرباح خيالية، ولكن هذا النظام في التسعير انتهى على إثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرًا من الاعتراف لمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وحدد سعر النفط في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج

⁽¹⁾ محمد بن بوزيان، وعبد الحميد الخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، (2012)، ص ص 188-189.

المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبح الأسعار المعلنة للنفط نقطتنا أساس: خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل السعر في كلتا النقطتين⁽¹⁾، ويمكن إيجاز العوامل المؤدية إلى إتباع هذه القاعدة التسعيرية لأسعار النفط الخام فيما يلي:

- أ. قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبت من استهلاك واسع للنفط.
 - ب. التزايد الواسع والكبير لمكانة وأهمية نفط الشرق الوسط عالميا ونفط الخليج العربي خاصة في السوق النفطية الدولية.
 - ت. استمرارية المحافظة على القوة التنافسية للنفط الأمريكي إزاء النفط الأجنبي، وخاصة نفط منطقة الخليج العربي، من الملاحظ مرة أخرى ان معادلة التسعير والعوامل الحاكمة لها كانت تتجاهل إلى حد شبه مطلق مصالح الدول المصدرة للنفط، وإنما المهم هو مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح الشركات ومصالح الدول المستهلكة في أوروبا، وظلت الدول المنتجة عديمة التأثير في الأسعار حتى عام 1960 حين أنشأت منظمة الأوبك، وبدأت الدول المنتجة تشارك في عملية تحديد السعر.
- ثالثا. **مرحلة التسعير وفق نقطة الأساس الواحدة المتعادلة (1946-1950):** بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار، تم تغيير قاعدة التسعير التي كانت سائدة إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية⁽²⁾، وذلك بجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب إنجلترا لميناء ساوثهمبتن ، أي ان ثمن النفط المدفوع من قبل المشتري الأوروبي للنفط العربي مثلا يكون سعر نفط قرب الخليج العربي مضافا إليه أجور النقل من الخليج العربي ، وبينما كانت أسعار قرب الخليج العربي مقارنة أو معادلة لأسعار خليج المكسيك فترة الحرب العالمية الثانية فقد ارتفعت أسعار النفط الأمريكي بصورة أكبر من زيادة أسعار نفط الأمريكي 1.05 دولار في نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح عام 1947 يعادل 2.75 دولار، أما نفط الخليج العربي فكان بحدود 1.05 دولار، وتراوح بين 1.17 و 1.59 في عام 1947 وإتباع هذه القاعدة نجم عن العديد من العوامل أبرزها: فقدان الولايات المتحدة الأمريكية مركزها ومكانتها الأولى في تصدير النفط، تزويد المناطق الأوروبية بنفط رخيص لا يحمل الولايات المتحدة الأمريكية تكاليف كبيرة نتيجة المساعدة التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للبلدان الأوروبية الغربية لتطوير إقتصادياتها وخاصة من خلال مشروع مارشال، تزايد الطلب العالمي على النفط وخاصة المنطقة الأوروبية.

(1) محمد بن بوزيان، وعبد الحميد الخديمي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(2) محمد بن بوزيان وعبد الحميد الخديمي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

رابعاً. مرحلة التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار: مع تزايد الوعي النفطي بالدول المنتجة، وبالتالي ضغط الرأي العام على الحكومات لتؤكد حقها في جني ثرواتها النفطية ولتضع حداً للتحكم الاحتكاري للشركات النفطية الكبرى في أهم صناعات تلك الدول، كانت هذه العوامل من أهم دوافع سعي الحكومات إلى تنمية تأثيرها في الصناعة وبالأخص في الأسعار لتأثيرها المباشر على عائداتهم، ثم جاءت تخفيضات الأسعار من جانب الشركات عامي 1959 و 1960 لتعجل باتخاذ الحكومات المنتجة موقفاً موحداً تمخض عنه إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" كجبهة موحدة للمنتجين، وكان الهدف المعلن للمنظمة هو منع أسعار النفط من الانخفاض مجدداً على أن يتم تحديد السعر بالتشاور فيما بين الشركات وبين الدول المنتجة، وبدأت القوى الحاكمة للصناعة تتغير قليلاً وشيئاً فشيئاً تمكنت المنظمة بالفصل من تثبيت الأسعار المعلنة للنفط عند مستواها في أوت 1960 ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك، وبالتالي أضحى السعر المعلن عبارة عن سعر مرجعي يتخذ أساساً لحساب عائدات الحكومات المنتجة، وبصرف النظر عن السعر الفعلي الذي تبيع به الشركات والذي كان أقل من السعر المعلن بحوالي 20-25% خلال هذه الفترة.

لقد ميز هذه الفترة ارتباط نظام تسعير النفط الخام بالسياسات الاحتكارية لشركات النفط، والتي تعكس الاستراتيجيات السياسية الإجمالية للدول الصناعية التي تتبعها هذه الشركات وعلاقتها مع الدول المنتجة للنفط، وحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن هناك سوق للنفط بالمعنى الصحيح، ولم يكن للدول المنتجة أي دور في تسعير النفط، وكانت حصة الدول المنتجة عبارة عن مبلغ ثابت عن كل طن مستخرج من النفط.

الفرع الثاني/ تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2010): لقد شهدت هذه المرحلة عدة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلاً عام 1982 سعياً وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عالٍ، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984 أقرت منظمة "الأوبك" تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمن حصصاً فردية ألزمتها دولها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987، والشكل رقم 02 يوضح تطور الأسعار الاسمية والحقيقية من 1960 إلى

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلا أن منظمة الأوبك أدركت بان هناك اعتبارات أخرى تتعلق يسقف الإنتاج او حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص لا تقل أهمية، آخذين في الحسبان أثر ذلك على نمو الاقتصاد العالمي وانعكاسه على مستوى الطلب، وبرز أيضا عامل أساسي وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة، والتي تمثل ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط، من بين هذه الدول غير الأعضاء في المنظمة مثلا النرويج ثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية وكذلك المكسيك وانغولا واستنادا إلى هذه المعطيات أقرت منظمة الأوبك، في شهر مارس 1999 آلية لضبط أسعار النفط تقضي بتخفيض مستوى الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يومي إذا ما بقي سعر سلة سعر سلة نفط الأوبك أقل من 22 دولار لمدة عشرة أيام متواصلة، وزيادته بنفس الكمية إذا ارتفع السعر فوق 28 دولار، لبرميل سلة نفط أوبك طوال 20 يوما متواصلة⁽¹⁾، تعتبر الدول النفطية خاصة الدول الأعضاء في منظمة الأوبك من أشد الأطراف تأثرا بما يجري في سوق النفط لارتباط عملية نموها الاقتصادي والاجتماعي بالدخل النفطي، لذلك قامت بأخذ زمام المبادرة لإعادة التوازن لأسواق النفط، تواسلا مع المساعي التي بدأتها في عام 1999 وانتهت بأحداث نقلة هامة في أسواق النفط، فقد انتقل اهتمامها في عام 2000 على مدى كفاية الطاقة الإنتاجية لتلبية الزيادة في الطلب على النفط حيث قامت الدول الإنتاجية بزيادة إنتاجها أربع مرات بلغ مجموعها ما يقارب 4 مليون برميل يومي لتهيئة السوق، والتخفيف من حجم المضاربة التي سيطرت على الأسواق المستقبلية⁽²⁾.

الفرع الثالث/ تطور أسعار النفط في الفترة (2010-2016): إن تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010-2016 يمكن تقسيمها إلى فترتين: فترة ارتفاع أسعار النفط 2010-2013 والفترة الثانية 2014-2016 والتي تعكس أزمة انهيار أسعار النفط

اولا.ارتفاع أسعار النفط (2010-2013): يعود تذبذب أسعار النفط في أغلب الأوقات خلال 2010 إلى عوامل متعددة منها ما له علاقة بأساسيات السوق ومنها ما هو خارج عن نطاق ذلك ومن أهمها⁽³⁾:

(1) أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 57، 2005، ص15.

(2) تقرير الأمين العام السوي السابع والعشرون لمنظمة الأوبك لسنة 2000، ص17.

(3) نصر الدين عيساوي، "تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات العربية-دراسة حالة الاقتصاد الجزائري-"، مجلة

البحوث، الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة العربي بن مهيدي. ص10.

أ. تباطؤ معدلات النمو الاقتصادية في غالبية الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ب. النزاعات الجيو استراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا...).

ت. العلاقة غير مستقرة بين العملتين الأكثر استعمالا في التجارة الخارجية يورو/دولار.

ث. الاستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الامن الطاقوي (الطاقات البديلة).

ثانيا. أزمة انهيار أسعار النفط (2014-2016): يعود سبب حدوث الأزمة إلى عدة عوامل نلخصها فيما يلي⁽¹⁾:

أ. تراجع معدلات الطلب العالمي: لاشك ان الطلب على النفط كان ضعيفا ارتباطا مع مستويات أداء منخفضة في اقتصاد العالم بصفة عامة وأوروبا خاصة، وبنيت التقارير منذ انخفاض الأسعار في 2014 ضعف الأداء في دول رئيسية مثل ألمانيا واليابان، وخفضت منظمة التجارة العالمية من توقعاتها وكذلك صندوق النقد الدولي بشأن نمو الناتج العالمي.

ب. انحسار دور المنتج المرجح: نظرا إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم، فقد كانت جل التوقعات ترجح قيامها بتخفيض سقف إنتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة، حيث أبقّت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغيير، ورغم أن أوبك ليست هي المتسبب الوحيد في تخمة السوق النفطية، إلا أن موقع المنظمة ودورها كضامن لاستقرار أسواق النفط، جعل قرارها الأخير بمنزلة الشرارة لانطلاق الأسعار في مرحلة تراجع جديدة.

ت. الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج الأوبك: في السنوات الأخيرة تزايدت طاقة إنتاج النفط من خارج الأوبك وتمثل الانطلاقة المفاجئة في إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى، اجتمع فيها ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يعد غير مجد اقتصاديا في الماضي إلى مورد قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية.

ث. السياسات النفطية للمملكة العربية السعودية: النفط كان و مزال سلعة سياسية بامتياز وقد تم استخدام النفط في هذا السياق في عدة مناسبات، فمنذ الغزو الألماني للاتحاد السوفياتي عام 1941، وصولا إلى احتلال روسيا جزيرة شبه القرم عام 2014، كان النفط العامل المشترك بينهما، ويشير مستشار البنك الدولي عن الحروب النفطية بين هذين التاريخين، أكد فيها أن غزو الولايات المتحدة للعراق

(1) حيدر حسين آل طعمة، "هبوط أسعار النفط والتعاضد مع الصدمة دراسة في نمط السريع النفطي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم

الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 08، العدد 15، 2016، ص 4-7.

كان بالأساس من اجل النفط، وقبلها كان غزو العراق للكويت أيضا من أجل النفط، ، وكذلك حرب 1973 كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالنفط، وان هناك أسباب سياسية لازمة النفط الحالية، مشير إلى توافق سياسي إن لم يكن تواطؤ بين السعودية والولايات المتحدة بهذا الشأن.

المطلب الثالث: الصدمات النفطية

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار الناتج عن اختلال في محددات العرض والطلب او كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن ان يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية.

الفرع الأول/ الصدمة النفطية لسنة 1973: اعتمدت الدول العربية بصفة خاصة نتيجة حرب أكتوبر 1973 لرفع أسعار نفطها، بل وتمكنت من مضاعفتها على مستويات لم تكن متوقعة، وهذا وفق للاعتبارات التالية:

- أ. حق السيادة الوطنية على الثروات والحرية المطلقة في تحديد الأسعار.
- ب. إعطاء قيمة فعلية للبتروول.
- ت. ربط أسعار البترول بأسعار مصادر الطاقة المنافسة والبدلية.
- ث. ربط السعر البترولي بمعدلات التضخم في الدول الصناعية.
- ج. تقليص الفارق بين أسعار النفط الخام وأسعار المنتجات.

وتضمن مؤتمر الكويت الذي اجتمع فيه ممثلوا ست دول أعضاء في الأوبك قطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة لإسرائيل (الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا) بسبب مواقفها المعادية للقضية العربية والمساندة لإسرائيل.

إضافة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة 25% مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا نسبة 5% ابتداء من ديسمبر من نفس النسبة، وهذا أدى إلى نقص المعروض النفطي فارتفع سعر البترول من \$2.9 للبرميل إلى \$11.6، كما تم رفع الضريبة على أرباح الشركات من 55% إلى 85% ودخل العالم في أزمة طاقة حقيقية⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Maurice Drousset, le Marché du pétrole, Edition Ellips 1999, P47.

إضافة إلى هذا زاد الصدمة عمقا تضافر عدة عوامل أهمها:

- أ. انخفاض قيمة الدولار سنة 1971 بـ 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويله إلى الذهب واستمراره إلى غاية 1973 مما أثر على الأسعار الحقيقية للبتروول.
- ب. ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعيين للاستحواذ على أكبر كمية من النفط الرخيص.
- ت. تضاعف قوة الأوبك حيث أصبح عدد الدول الأعضاء 13 دولة لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية.

كرد فعل لذلك أنشأت الدول الصناعية الكبرى الوكالة الدولية للطاقة بموافقة 21 دولة للضغط على الارتفاع في الأسعار، وكانت أبرز آثار صدمة 1973 ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك مما أثبت وجودها في الساحة الدولية، والجدول التالي الزيادة في عائدات دول الأوبك.

الجدول (1-3)

العوائد النفطية لبعض دول الأوبك خلال الفترة (1972-1975)

الوحدة: \$ للبرميل

السنة	1972	1973	1974	1975
السعودية	3107	4340	22574	226276
الكويت	1657	1900	7000	7500
الجزائر	700	300	3700	3378
ليبيا	159	230	600	510
العراق	575	1843	5700	7500
الإمارات	551	900	5536	6000

Source : Abde Kader sid Alimed, « l'opap passé present est prospective » opu, 1980, p 13.

الفرع الثاني/ الصدمة النفطية لسنة 1979: بعد صدمة 1973

ويمكن تلخيص أهم أسباب حدوث هذه الصدمة فيما يلي:

- أ. الأوضاع السياسية لإيران والتي أدت إلى انخفاض انتاجها البترولي من 52417 برميل يومي سنة 1978 إلى 3167.9 عام 1979، وهذا ما أدى على رفع الأسعار نتيجة منافسة الدول الصناعية الكبرى على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط من احداث إيران.
- ب. تواصل الدولار الأمريكي في الانخفاض جعل دول الأوبك ترفع من أسعار البترول بنفس وتيرة هذا الانخفاض لتعويض ضعف القدرة الشرائية لعوائدها.

الجدول (1-4)

الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 1979

السنة	السعر الرسمي (\$ للبرميل)	السنة	السعر الرسمي \$/البرميل
جانفي 1979	13.48	نومبر 1980	32.00
مارس 1979	14.56	جانفي 1981	32.60
أبريل 1979	17.08	مارس 1981	32.85
ديسمبر 1979	22.74	أبريل 1981	23.00
جانفي 1979	27.17	ديسمبر 1981	34.16
ماي 1980	28.68	1982	32.38
سبتمبر 1980	30.21	1983	29.03

Source : opec Annual Statistical Bulttetin 1979/1983.

الفرع الثالث/ الصدمة النفطية لسنة 1986: يوصف عام 1986 بالعام الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد، وبدأ الهبوط اعتبارا من مارس 1985، حيث شهدت السوق النفطية في فترة الثمانينات أعنف حرب للأسعار مارسنها عدة أطراف لأغراض سياسية واقتصادية.

من أهم الأسباب المؤدية لوقوع صدمة البترول لعام 1986 ما يلي:

- أ. الغش الممارس بين أعضاء دول الأوبك، حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحدد لسقف الإنتاج والمقدر بـ 17 مليون برميل يومي، فعلى سبيل المثال رفعت نيجريا وليبيا حصصهما بزيادة وقدرها 200000 برميل يوميا وإبرام السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج مقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم⁽¹⁾.
- ب. ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول الأوبك، تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15% من إجمالي الاستهلاك العالمي.
- ت. تشجيع وكالة الطاقة العالمية الاستكشافات والتنقيب.

⁽¹⁾ chems Eddine, la politique le Nouvel ordove pétrolier, Ededahleb, 1995, p 171.

ث. انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويض بمواد بديلة، وهذا عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1973، فمثلا تراجع استهلاك كندا من البترول من 41% عام 1979 إلى 30% سنة 1985، وفي المقابل ارتفع استهلاكها من الفحم خلال نفس السنة من 8% إلى 13% سنة 1985. وكانت نتائج هذه الصدمة وخيمة خصوصا على الدول العربية الريعية وتمثلت في:

- ✓ تراجع قيمة الصادرات البترولية العربية إلى 77 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل 43% من قيمتها في بداية هذه العشرية.
- ✓ انخفاض الناتج الإجمالي الحقيقي لمجموع الدول العربية حوالي 14% عن مستوى عام 1980.
- ✓ عجز موازين المدفوعات العربية بـ 11.6 مليار دولار سنة 1986.
- ✓ تفاقم المديونية العربية حيث وصلت إلى 118 مليار دولار سنة 1986، بعدما كانت مستقرة في 82 مليار دولار في بداية الثمانينات.
- ✓ الانعكاس السلبي لانخفاض الأسعار على مجموعة الدول غير النفطية حيث انخفض حجم المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من الدول النفطية ذات الفائض، حيث انخفضت المساعدات الإنمائية التي كانت تقدمها بلدان الخليج من 7.727 مليار دولار سنة 1981 إلى 3.451 مليار دولار سنة 1986⁽¹⁾.

الجدول رقم (5-1)

الصدمة النفطية السلبية لسنة 1986

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1984	28.20	1987	17.73
1985	27.01	1988	14.24
1986	13.53	1989	17.31

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1984/1989.

في نهاية جوبلية 1990، وتحسبا لحرب الخليج الثانية (الكويتية/العراقية)، وتخوف من تكرر سيناريو الحرب الخليجية الأولى ارتفع سعر بيع البرميل ليلبغ 21 ثم 22.3 دولارا، لتتخفف ثانية إلى 18 دولار للبرميل سنة 1991 باندلاع الحرب، وبقيت الأسعار بين 15 و 16.8 دولار للبرميل هذه الفترة (1991-1995).

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987، ص30.

الجدول رقم (1- 6)

أسعار البترول ما بين 1990-1995

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1990	22.26	1993	16.33
1991	18.62	1994	15.53
1992	18.44	1995	16.86

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1990/1995.

الفرع الرابع/ الصدمة النفطية لسنة 1998: عرفت السوق النفطية اختلالا كبيرا بين العرض والطلب سنة 1998 حيث شهدت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك مما انعكس سلبا على الطلب، ومن ناحية العرض النفطي فقد رفعت دول الأوبك من إمداداتها من 25 إلى 27.5 مليون مليار دولار مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط وهذا ما أدى إلى هبوط الأسعار إلى حدود 12.3 دولار للبرميل.

أثرت الازمة سلبا على كافة دول العالم وبالأخص الدول المنتجة للبترول والتي انخفض معدل نموها من 3.4% سنة 1997 إلى 1.8% سنة 1998 ومع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار تتناهي حيث ارتفع إلى 17.5 دولار وذلك لخفض حجم المعروض ليصل إلى 27.60 دولار للبرميل⁽¹⁾.

الجدول رقم (1- 7)

الصدمة النفطية لسنة 1998

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
1996	22.29	1999	17.48
1997	18.68	2000	27.60
1998	12.28	2001	23.12

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 1996/2001.

(1) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001، ص 20.

الفرع الخامس/ الصدمة النفطية لسنة 2004: في مطلع عام 2001 انخفضت أسعار سلة الأوبك حيث بلغت 23.1 دولار للبرميل لتتخفف بعد ذلك بـ 5.3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001⁽²⁾، وفي سنة 2002 لعبت عدة عوامل الدور في تحسين أسعار الأسواق النفطية حيث وصل سعر سلة الأوبك على 24.3 دولار للبرميل⁽³⁾، ليبلغ 28.2 دولارا في سنة 2003، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

- أ. الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر.
 - ب. عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا نتيجة الاضطراب العام الذي شهدته البلاد مما أدى إلى انقطاع الإمدادات منها.
 - ت. الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا والتي حجت جزءا كبيرا من الامدادات.
 - ث. برودة الطقس في الدول المستهلكة الرئيسية.
- وشهد العالم ثورة أسعار سنة 2004 حيث تخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير منها⁽⁴⁾، وخلال نفس السنة قفز الطلب على النفط قفزة غير معهودة من 1.5 مليون برميل الى 2.4 مليون برميل في اليوم مما أجبر الأوبك على الرفع من سقف إنتاجها المحدد رسميا من 1.5 مليون برميل إلى 2 مليون برميل في اليوم، وهذا ما أفقد الأوبك سيطرتها على المحافظة على التوازن في الأسواق النفطية واستقرار أسعار النفط فيها.

وقد أرجعت الأسباب المؤدية لهذا الارتفاع إلى:

- ✓ تلبية حاجات النمو في اقتصاديات الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وعملياتها العسكرية التي تقوم لها خارج حدودها.
- ✓ تزايد معدلات النمو في الدول الآسيوية والصين.
- ✓ انخفاض الإنتاج في نيجيريا بـ 10% سنة 2004 نتيجة الاضطرابات السياسية⁽¹⁾.
- ✓ المشاكل التي واجهتها الشركة الروسية "بوكس" بسبب ارتفاع حجم الضرائب المفروض عليها مما أدى إلى وقف إنتاج ما ساهم في زيادة الأسعار بـ 23 %.
- ✓ الاضطرابات السياسية في كل من العراق وفنزويلا.
- ✓ إعصار إيفان في خالغ المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارص.

(2) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، المرجع نفسه، ص 21.

(3) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002، ص 35.

(4) ضياء محمد الموسوي، ثروة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الاولى، الجزائر، 2005، ص ص 17-21.

(1) ضياء محمد الموسوي، المرجع نفسه، ص 30

✓ ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات. وتواصل سعر النفط في الارتفاع إلى أن بلغ 57.9 دولار كحد أقصى في سبتمبر 2005، وحقق النمو الاقتصادي العالمي نسبة 4.4%، ووصل إجمالي الطلب العالمي على البترول 83.3 مليون برميل بزيادة 1.5% مقارنة السنة السابقة، مما دفع بإمدادات الأوبك إلى بلوغ 84.3 مليون برميل في اليوم، وهذا التذبذب أدى إلى زيادة المضاربة في سوق البورصة، وهذا ما حفز على تخزين كميات من النفط مما أسهم في زيادة الأسعار ودرجة تدببها⁽²⁾. وفي الربع الأخير من سنة 2006 سجل ارتفاع إنتاج الدول خارج الأوبك مثل خليج المكسيك مما أدى على تراجع الأسعار، وتباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط⁽³⁾.

الجدول رقم (1 - 8)

الصدمة النفطية الإيجابية لسنة 2001-2004

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
2002	24.36	2005	50.64
2003	28.20	2006	67.08
2004	36.05	2007	69.08

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2002/2007

الفرع السادس/ الصدمة النفطية سنة 2008: تمهد العالم سنة 2007 ارتفاع في المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك تجاوز 90 دولار للبرميل ليبلغ 113.5 دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2008 غير انه هوى إلى حد 52.5 دولار للبرميل في الفصل الرابع، ويعزى سبب ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والتي تلتها انهيارات متسلسلة في أسواق المال.

والمؤسسات المصرفية ما ساهم في الانخفاض الحاد للأسعار، غير انه استقر عند سعر 61 دولار في سنة 2009 بنسبة انخفاض 35.4% مقارنة بسنة 2008⁽¹⁾.

(2) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 32، سنة 2005، ص45.

(3) تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006، ص28.

(1) تقرير الأمين العام بمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2008، ص18.

هذا وقد رجح الخبراء والمحللين الاقتصاديين أسباب انهيار أسعار النفط في فترة قصيرة إلى الآتي:

✓ رفع أو تخفيض المضاربين الأسعار على النحو الذي يمكنهم في تحقيق الأرباح الطائلة والسريعة.

✓ اضطرابات السياسة والأمنية في الدول المنتجة للنفط وتأثيرها السلبي على المعروض النفطي والذي يسهم في ارتفاع أسعاره.

✓ الكوارث الطبيعية وما تلحقه من أضرار على المنشآت النفطية القائمة كالأعاصير في خليج المكسيك، الذي يؤثر على عرض.

✓ تغير الطلب على النفط بمعدلات تفوق بكثير بمعدلات نمو العرض، وهذا العامل ذو أهمية في تفسير تذبذب الأسعار⁽¹⁾.

✓ موقع البترول ضمن الطاقة المختلفة كونه الأرخص والقادر على الاستجابة حيث تمثل 95% من الطاقة المستعملة في المواصلات وأساس لصناعات عديدة.

✓ تزايد الطلب على النفط في السنوات الأخيرة من قبل الصين، الهند وروسيا.

✓ استمرار العامل السياسي في التأثير مستقبلا.

الجدول(1-9)

الصدمة النفطية السلبية لسنة 2008

السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)	السنة	السعر الرسمي (\$/البرميل)
2007	69.08	2010	77.45
2008	94.45	2011	107.46
2009	61.06	2012	109.45

Source : OPEC Annual Statistical Bulletin 2010/2011

(1) مهداوي هند وآخرون، "الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على أسعار النفط حالة الجزائر (مداخلة مقدمة في المتلقي الوطني بسطيف تحت عنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية)، 20-21 أكتوبر 2009، ص 14.

خلاصة الفصل:

يعد النفط المحرك الأساسي الذي تدور حوله كل القوى الاقتصادية، ويبقى موضوع أسعار النفط من أكثر المواضيع إثارة للجدل وإحاطة بالغموض فمن مبادئ علم الاقتصاد أن سعر أي سلعة يتحدد بناء على توازن عرض السلعة مع الطلب عليها، ولا يختلف النفط عن السلع الأخرى في ذلك. غير أن النفط يختلف في العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب عليه عن العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب للسلع الأخرى، والتغيرات التي عرفتتها الصناعة النفطية فيما يخص مراكز القوى وضع القرارات فيها قد صاحبتهما التطورات هامة في أسعار النفط وقد كانت سنة 1973 نقطة تحول كبيرة في تاريخ الصناعة النفطية.

وتعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في لسلة تطورات أسعار النفط فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص وبداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة والمصدرة للبتترول الحق في تولي ماض التصحيح السعري وإعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية.

عن الصدمات التي شهدتها تاريخ النفط قدمت صورة عن حالة للاستقرار، فالآثار الإيجابية لطفرات السبعينات أزاحتها صدمة 1986م، والبحبوحة المالية التي تبنتها فوائض الألفية الجديدة هدمتها الصدمة الأخيرة، هذه المفارقات التي قدمها النفط أوضحت النعمة التي حظيت بها الكثير من الدول، أصبحت بمثابة لعبة على الاقتصاديات، فوجه النفط الآخر يكشف عن مدى سلبية الاعتماد عليه، وكيف أصبحت الدول الريعانية رهينة الصدمات النفطية المختلفة، وما تحمله من تقلبات للعوائد التي لم تتجح حتى الان في تحقيق تنمية هذه الاقتصاديات.

الفصل الثاني :

مدخل عام للميزانية العامة

تمهيد:

تمثل الميزانية العامة المرآة العاكسة لمالية الدولة، فهي تبين مختلف الموارد التي تعتمد عليها الدولة ومجالات إنفاق هذه الموارد في سبيل تحقيق الحاجات العامة، فقد ارتبط مفهوم الميزانية العامة ارتباطا وثيقا بتطور دور الدولة، وهذا ما أدى إلى تطور دورها الذي لم يعد منحصرًا في تحقيق التوازن المالي، وإنما امتد إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

على غرار هذا التحول مرت الميزانية بمراحل عديدة عرفت خلالها تعاريف مختلفة وظهرت لها أشكال متعددة بالإضافة إلى تعدد أدوارها، ومن أجل تأدية دورها بفعالية تزايد البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تعد وتسير على أساسها، وبذلك ظهرت أشكال متعددة لها ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة؛

المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة؛

المبحث الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة

تمثل الميزانية العامة صورة لمالية الدولة في ظل تطور دورها، ودرجة تدخلها في الحياة الاقتصادية، لذلك ازدادت أهميتها وأصبحت أداة مهمة لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة، ومن أجل التعرف أكثر على الميزانية العامة يجب التعرف على أهم حيثياتها.

المطلب الأول: ماهية الميزانية العامة

للتعرف على الميزانية العامة لا بد من الوقوف على نشأتها وتعريفها واهم خصائصها.

الفرع الأول/ نشأة الميزانية العامة إن فكرة الميزانية العامة ليست فكرة حديثة ، وإنما تعود إلى عقود قديمة، حيث أشار القرآن الكريم في سورة يوسف إلى أن النبي يوسف عليه السلام، وضع الميزانية العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لمصر في ذلك الوقت، قال الله تعالى: "قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليهم وكذلك مكنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين"⁽¹⁾.

غير أن الميزانية العامة التي عرفت تلك الحقبة الزمنية الماضية، شكلها بسيط مقارنة بما عليه في الوقت الحاضر، ويرى معظم المفكرين المعاصرين أن فكرة الميزانية العامة كمفهوم علمي حديث ارتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أي السلطتين التنفيذية والتشريعية بوجود الدولة الحديثة القائمة على مبدأ الفصل بين السلطات أي السلطة التنفيذية التشريعية والقضائية، وذلك فإن أول ظهور للميزانية العامة بمفهومها الحديث كان في انكلترا، ثم انتقلت إلى باقي الدول الأوروبية الأخرى، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتقلت فكرة الميزانية العامة والتطورات التي أدخلت عليها إلى باقي الدول الأخرى⁽²⁾.

الفرع الثاني/ تعريف الميزانية العامة: الميزانية العامة عبارة عن برنامج عمل متفق عليه فيه تقدير الإنفاق العام للدولة ومواردها لفترة لاحقة تلتزم به الدولة وتكون مسؤولة عن تنفيذه وتتكون الميزانية العامة

(1) القرآن الكريم، سورة يوسف، مكية، ص 235، الآية رقم 55، 56.

(2) محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، ص 19.

من جانبين يشمل الأول النفقات العامة (الاستخدامات) ويشمل الجانب الثاني كافة الإيرادات التي تؤول إلى خزينة الدولة مهما كان مصدرها.

تمثل الميزانية العامة الوثيقة الأساسية لإدارة المالية العامة لأي دولة من الدول إذ أنها تشمل بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع الموارد على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنها بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الإنفاق⁽¹⁾.

فالميزانية بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

وعليه فإن الميزانية العامة للدولة ما هي إلى خطة مالية يتم على أساسها اتخاذ القرارات الخاصة بالنفقات العامة للدولة وإيراداتها لفترة لاحقة، أي أنها تمثل برنامجاً مالياً يترجم السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها⁽²⁾.

مما سبق نخلص إلى أن الميزانية العامة هي توقع وإجازة لنفقات الدولة و إيراداتها لفترة قادمة عادة ما تكون سنة.

الفرع الثالث/ خصائص الميزانية العامة: من خلال التعاريف السابقة يتضح أن للميزانية مجموعة من الخصائص هي:

أولاً. الميزانية العامة وثيقة رسمية تشريعية: قانون الميزانية هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الميزانية من قبل الحكومة كل سنة، ويعتبر هذا الحق أقوى من الحقوق التي تتمتع بها السلطة التشريعية إذ يتوجب على الحكومة طرح قانون المالية والمتضمن الميزانية سنوياً لترخيصه وإعطائه الصفة القانونية⁽³⁾.

ثانياً. الميزانية العامة هي عنصر تقدير أو تنبؤ: أي أن الوثيقة التي تقدمها السلطة التنفيذية تحتوي على تقديرات أو تنبؤات مستقبلية أكيدة عن إيرادات الدولة ونفقاتها (على اعتبار أن الظروف هي العامل

(1) مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1999، ص 261.

(2) قاسم إبراهيم الحسني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة، عمان، 1999، ص 73.

(3) فاطمة سويسي، المالية العامة وموازنة الضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005، ص 12.

الحاسم في تحديدها)، والغرض من هذه التقديرات هو إشباع حاجات المستقبلية للأفراد في المجتمع ، وهذا العنصر هو الذي يميز الميزانية عن غيرها من الحسابات كالحساب الختامي، والحسابات القومية والحسابات العامة، وفيه تطلب وزارة المالية من الوزارات الأخرى والجهات المختلفة تزويدها بخطة مقترحة تحتوي الإيرادات والنفقات المتوقعة وبعد إعدادها تقدم إلى السلطة التشريعية (البرلمان)، وحينها يتم تدقيقها ومقارنتها مع ميزانية وحسابات السنة الماضية فإذا وجد البرلمان فارق كبيرا بين الإيرادات والنفقات للسنة السابقة فإن الحكومة توضع في موضع المؤاخذه لعدم دقتها في التقدير⁽¹⁾.

ثالثا. الميزانية العامة هي التعبير المالي لبرنامج العمل الحكومي: فالميزانية ما هي الانعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، فإذا ما قررت الحكومة مثلا زيادة الاعتمادات المقررة للدفاع في الميزانية فإن ذلك يعكس سياسة حكومية معينة، وزيادة الاعتمادات الخاصة بالتكامل الاجتماعي في الميزانية يعني الاتجاه إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات محدودة الدخل وهكذا⁽²⁾.

رابعا. الميزانية العامة تكون غالبا لمدة سنة مقبلة: القاعدة هي أن الميزانية العامة تكون لمدة سنة واحدة، ولكن هناك استثناءات فبعض الدول تعدها لمدة سنتين والحقيقة هي أن زيادة المدة لأكثر من سنة يسبب إخلالا بالتنبؤات المستقبلية لكل من الإيرادات والنفقات، لذا فكلما طالت المدة كلما ازدادت نسبة الخطأ في التقديرات، كما أن تقليص المدة لأقل من سنة تفرض جهودا ضخمة لإعداد الميزانية⁽³⁾.

الفرع الرابع/ أهمية الميزانية العامة: تظهر أهمية الميزانية العامة في مختلف النواحي الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والسياسية.

أولا. الأهمية الاقتصادية: تعكس الميزانية العامة في دول كثيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات هذه الدول، فهي أداة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي، حيث لم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي، بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروع وقطاعاته، فالميزانية العامة تؤثر وتتأثر بهذه القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدم الدولة الميزانية العامة ومحتوياتها لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها،

(1) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 276.

(2) حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2000، ص 437.

(3) احمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الآفاق المشرقة ناشرون، الطبعة الاولى، الإمارات العربية المتحدة، 2011، ص243.

فالعلاقة وثيقة بين النشاط المالي للدول "الميزانية" والأوضاع الاقتصادية بكل ظواهرها من تضخم وانكماش وانتعاش..... بحيث يصبح من المتعذر فصل الميزانية العامة عن الخطة الاقتصادية، وخاصة بعد أن أصبحت الموازنة أداة مهمة من أدوات تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانيا. الأهمية المالية: تعد الميزانية المرآة التي تعكس المركز المالي للدولة لأنها وثيقة مالية تفصل وتعدد كل المصادر التي تدر الإيرادات العامة خلال السنة المالية كما أنها تضع الجداول المفصلة للنفقات العامة والأغراض التي اعتمدت لأجلها لذلك فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة⁽²⁾. كما تعتبر الميزانية الترجمة المالية للتدخلات الحكومية، فهي ببيانها لمختلف النفقات العمومية سواء كانت تسييرية أو تجهيزية تعكس الحجم المالي لدور الدولة في الاقتصاد.

ثالثا. الأهمية الاجتماعية: تمثل الميزانية العامة أهم وسيلة لتحقيق إصلاحات هيكلية ذات الانعكاسات الاجتماعية، نظرا للوظيفة التوزيعية للميزانية العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات الاجتماعية وضمان الترابط الاجتماعي⁽³⁾. ويتم التصحيح عن طريق فرض الضرائب التصاعدية وخاصة المباشرة منها وتوجيه حصيلتها لتمويل بعض النفقات المساعدة للطبقات ذات الدخل المحدود مثل إعانات الضمان الاجتماعي من خلال ضرائب على السلع الاستهلاكية غير المرغوب في استهلاكها اجتماعا.

رابعا. الأهمية السياسية: يشكل إعداد الميزانية واعتمادها مجالا حاسما من الناحية السياسية، حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على عمل الحكومة سواء من حيث تعديلها أو حتى رفضها حتى تضطر الحكومة لإتباع نهج معين تحقيقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الميزانية العامة

الفرع الأول/ أهداف الميزانية العامة: الميزانية العامة تسعى لتحقيق عدة أهداف يمكن حصرها في النقاط التالية⁽⁵⁾:

(1) لطفى فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية-دراسة حالة: مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي-، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015/2014، ص13.

(2) إبراهيم علي عبد الله، أنور عجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ص31

(3) لطفى فاروق زلاسي، مرجع سبق ذكره، ص13.

(4) محمد الصغير بعلي وأبو الولا يسرى، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص89.

(5) نور محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبدل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2011-2012. ص43.

أولاً. الأهداف التخطيطية: يمكن حصر الأهداف التخطيطية في العناصر التالية:

- ✓ حصر الموارد ومصادر التمويل الأخرى؛
- ✓ التدقيق بين وحدات الجهاز الحكومي؛
- ✓ حصر احتياجات إنفاق وحدات الجهاز الحكومي خلال الفترة القادمة؛
- ✓ التنسيق بين الميزانية كبرنامج سنوي وبين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ وضع البرنامج الزمني للتنفيذ.

ثانياً. الأهداف الرقابية: تهدف الميزانية العامة إلى المساعدة في تحقيق رقابة أكثر فعالية على عمليات التنفيذ، وذلك من خلال:

- ✓ قياس الأداء الفعلي للبرامج والأنشطة الحكومية؛
- ✓ متابعة البرامج والأنشطة الحكومية؛
- ✓ التحقق من أن الالتزام بكافة القوانين والتعليمات والقواعد الحكومية المالية منها والإدارية؛
- ✓ المساعدة في تحقيق وضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

ثالثاً. الأهداف السلوكية: الميزانية العامة تأثير على سلوك واتجاهات العاملين بالجهاز الحكومي للدولة، وذلك من خلال:

- ✓ التشجيع على نشر روح المبادرة والابتكار؛
- ✓ افتتاح المجال للعاملين للمشاركة في إعداد الميزانية، ووضع أهداف ومعايير مقبولة من جانبهم وغير مفروضة عليهم من سلطات أعلى.

الفرع الثاني/ مبادئ الميزانية العامة:

أولاً- مبدأ السنوية: يقصد بهذا المبدأ أن يحدث توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية ومنظمة كل عام⁽¹⁾. وقد تكون بداية السنة المالية هي نفسها بداية السنة الميلادية (01 جانفي) في بعض الدول، ودول أخرى اتخذت أول أبريل هو بداية السنة المالية كما هو الحال في الجماهيرية الليبية، ويرجع هذا المبدأ إلى اعتبارات سياسية ومالية معينة، تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

(1) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008، ص336.

(2) أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص253.

- ✓ **الاعتبارات السياسية:** التي تتمثل في أن مبدأ سنوية يكفل دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية التي تجد نفسها مضطرة إلى الرجوع إليها والحصول على موافقتها بصفة دورية كل عام؛
- ✓ **الاعتبارات المالية:** قد تمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية، كما أنها تضمن دقة تقرير إيرادات الدولة ونفقاتها.
- أ - **الأسباب التي تبنى عليها قاعدة السنوية:** نتطرق إليها كما يلي: (1)
 - ✓ ضمان الدقة في وضع التقديرات؛
 - ✓ فعالية التخطيط الاقتصادي؛
 - ✓ تحقيق العبء الإداري والاقتصادي الذي تفرضه عملية إعداد الميزانية؛
 - ✓ إيجاد تنسيق بين الميزانية العامة والحسابات العامة والخاصة الأخرى؛
- ب - **الاستثناءات على مبدأ سنوية الميزانية العامة:** نتطرق إليها كما يلي: (2)
 - ✓ **الاعتمادات الدائمة:** هي الاعتمادات التي تفتح لأكثر من السنة، وتسعى أيضا اعتمادات ثابتة.
 - ✓ **اعتمادات التعهد:** هي التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية طويلة الأمد، والتي لا يمكن إنجازها.
 - ✓ **في سنة واحدة:** كبناء متحف، تشييد مستشفى.....
 - ✓ **الموازنات لأقل من سنة:** لذا يفوض البرلمان الحكومة بفتح اعتمادات شهرية على حساب الميزانية القادمة لحين التصديق.
 - ✓ **الاعتمادات المدورة من سنة إلى أخرى.**
 - ✓ **الاعتمادات الإضافية:** بعد إقرار الميزانية العامة قد تطلب الحكومة من البرلمان اعتمادات تكميلية أو طارئة، فيقرها البرلمان، فهي في هذه الحالة استثنائية باقي الحالات.
- ثانيا - مبدأ وحدة الميزانية العامة:** يقصد بمبدأ وحدة الميزانية العامة ان تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها⁽³⁾ في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي، وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة التصرفات المالية للدولة، ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية، وينشأ من ذلك ما يلي:

- أ - **الميزانية الملحقة:** والتي تكون منفصلة عن ميزانية الدولة العامة، حيث تتضمن إيرادات نفقات بعض الإيرادات والمؤسسات التابعة للدولة والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن

(1) عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص59.

(2) أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص255.

(3) عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ، 2005 ، ص59.

شخصية الدولة⁽¹⁾، او هي ميزانيات يستند عليها حسن سير بعض المرافق العامة، القائمة بنشاط صناعي او إداري حيث توضع لهذه المرافق ميزانيات مستقلة تشمل على إيراداتها وتحلق بميزانية الدولة⁽²⁾.

ب **الحسابات الخاصة:** يقصد بها الإطار الذي يسجل دخول أموال إلى خزينة الدولة نتيجة بعض العمليات الخاصة التي تقوم بها، ولا تعتبر إيرادات عامة وتسجل خروج أموال منها لا تعتبر نفقات عامة، مثل ذلك التأمين الذي يلتزم بدفعة المقاولون المتعاقدون مع الحكومة ضمنا لتنفيذ مشروع معين لا يعتبر إيرادا عاما رغم انه يدخل خزانة الدولة، إذ أن هذه الأخيرة ستقوم برده إليهم عندما ينتهون من تنفيذ أعمالهم على النحو المتفق عليه، وعندما يتم رد هذه الأموال إليهم فإن ذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة رغم أن هناك خروجا للأموال من خزانة الدولة⁽³⁾.

ت **الميزانيات العادية:** يتم إعداد هذا الشكل من الميزانيات للمشروعات والمؤسسات العامة التي لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة، حيث يتم السماح لها بإعداد حساباتها وميزانياتها بصورة مستقلة تماما عن ميزانية الدولة، والأصل أن هذه الميزانيات لا يحتاج تنفيذها موافقة السلطة التشريعية، بل إنها تعد وتنظم ويتم الموافقة عليها من قبل مجالس إدارتها، وبهذا المعنى فإن الميزانيات المستقلة تعد خروجا صارخا على مبدأ وحدة الميزانية⁽⁴⁾.

ث - **الميزانيات غير العادية:** ذكرنا أن مبدأ وحدة الميزانية يهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للدولة فيما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها عن سنة مالية معينة، لكن إتباع هذا المبدأ قد لا يجدي في إعطاء هذه الصورة الصادقة في بعض الحالات، مثال ذلك اضطرار الدولة إلى إنفاق مبالغ كبيرة لأغراض وقتية او استثنائية، كتعمير ما خربته الحروب أو القيام باستثمار ضخم، إذ يترتب على إتباع مبدأ وحدة الميزانية وإدراج هذه النفقات غير العادية إلى جانب النفقات العادية، إلى تضخم الميزانية بشكل يوحي بازدياد نشاط الدولة لدرجة كبيرة مقارنة بنشاطها في السنوات السابقة وهو ما لا يطابق الواقع، لذلك يفضل وضع ميزانية خاصة لهذه النفقات غير العادية، يطلق عليها اسم الميزانية غير العادية، مما يسمح بمقارنة حالة الدولة في السنوات المختلفة مقارنة صحيحة بالرجوع إلى أرقام الميزانيات العادية وحدها⁽⁵⁾.

(1) أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 215.

(2) محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة-النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 401.

(3) سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 599.

(4) سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تجليلي معاصر، الدار الجامعية بيروت، ، 2008، ص 567.

(5) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق ذكره، ص ص 293-294.

ج- الميزانيات المستقلة: هي الميزانيات الخاصة بالمرافق العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، إذ أن المعروف أن الاستقلال في الشخصية يستتبع الاستقلال في الميزانية الخاصة بها، مستقلة عن ميزانية الدولة بدون حاجة إلى نص صريح على ذلك⁽¹⁾.

ثالثاً- مبدأ العمومية (الشمولية): عن عمومية الميزانية مبدأ مكمل لمبدأ وحدة الميزانية ويعني أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة النفقات وكافة تقديرات الإيرادات دون أي مقايض بين الاثنين ويحتوي في مجمله على قاعدتين أساسيتين:⁽²⁾

أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات: بموجب المادة الثامنة من القانون 84-17 فإنه لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة تستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية بلا تمييز، وحسب نفس المادة فإنه يمكن لأن تستثنى من هذه القاعدة⁽³⁾:

✓ الميزانيات المكلفة؛

✓ الحسابات الخاصة للخزينة؛

✓ الإجراءات الحسابية الخاصة ضمن الميزانية العامة، التي تسري على الأموال المخصصة للمساهمات أو استعادة الاعتمادات.

ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات: تعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجمالياً بل يجب أن يخصص مبلغاً معيناً لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي ويترك للحكومة أمر توزيع على أوجه الإنفاق المختلفة.

رابعاً- مبدأ التوازن: يقصد بتوازن الميزانية العامة أن تتساوى جملة تقديرات، النفقات العامة مع جملة تقديرات الإيرادات العامة، وفي هذا الاتجاه نصت المادة 121 من الدستور الجزائري على ما يلي: "لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجة تخفيض الموارد العمومية، أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوق بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح انفاقها"⁽⁴⁾. علماً أن توازن الميزانية له مفهومين: مفهوم تقليدي ومفهوم حديث، وذلك على النحو التالي:⁽⁵⁾

(1) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 346.

(2) فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص ص 71-72.

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخة في 10 يوليو 1984، المادة 08.

(4) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(5) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 302-304.

أ - المفهوم التقليدي: حسب المفهوم التقليدي فإن توازن الميزانية هو تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم، ينظر إليه بنظره حسابية بحتة، وهذا المفهوم كان يطبق على ميزانية الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على ميزانية الأفراد والمشروعات الخاصة، وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته على التزايد إذ تمت تغطية عن طريق الاقتراض، أو إلى حدوث تضخم إذ ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي، أو حدوث فائض يدفع على الإسراف والتبذير، وبعبارة أخرى كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي.

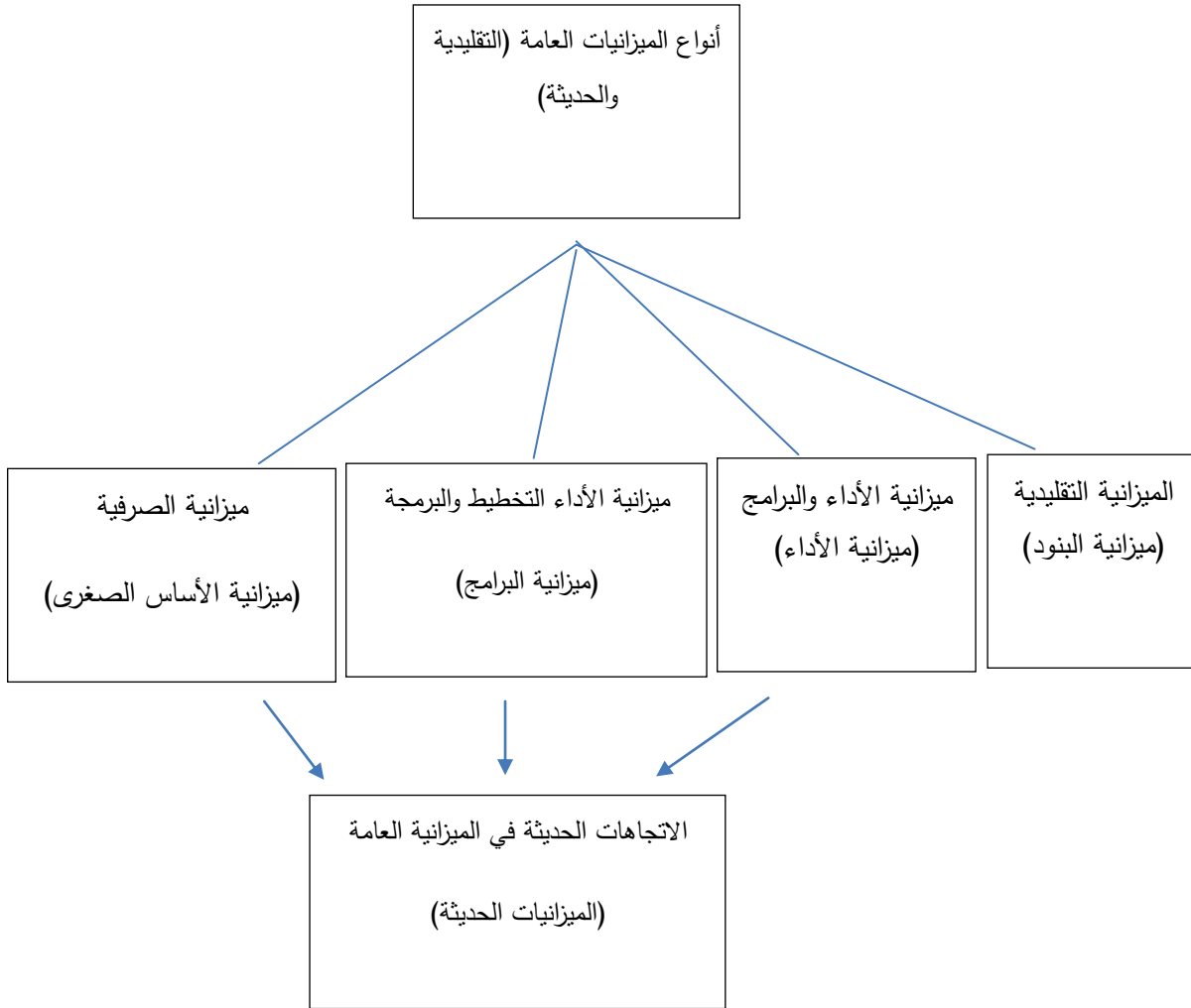
ب المفهوم الحديث: أما المفهوم الحديث نجد أن النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الميزانية على أنه كارثة محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن، كل ما هنالك أنه يميل إلى أن يستبدل فكرة التوازن المالي البحث (المحاسبي) بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى لو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية.

المطلب الثالث: أنواع الميزانية العامة

تتخذ الميزانية العامة العديد من الأنواع والأشكال والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل (1-2)

أنواع الميزانية العامة



المصدر: فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزانية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر، دفعة 2010-2011، ص 31.

الفرع الأول/ الميزانية العامة التقليدية: هي "الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة، اللازمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يتاح من خلال هذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة، باحتلال البرلمان حق اعتمادها سنويا، كما انه يقوم بممارسة دوره الرقابي على تحصيل الإيرادات العامة والتصرف بها من خلال مطابقة إنفاقها على الأوجه المحددة لها ووفق للمبالغ المعتمدة من قبله والواردة

في الميزانية⁽¹⁾، وهذا النوع من الميزانيات يمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها والرقابة عليها مما يجعلها سهلة الفهم بالنسبة لغير المتخصصين⁽²⁾.

أولاً- الاهتمامات الرئيسية للميزانية العامة التقليدية: يطلق على ميزانية البنود عدة تسميات توضح اهتماماتها الأساسية منها:⁽³⁾

- ✓ ميزانية البنود بسبب تركيزها على بنود الميزانية وما يرصد فيها من اعتمادات وضرورة التقيد بالبنود على الإنفاق؛
 - ✓ ميزانية الرقابة لأنها تركز على أحكام الرقابة المالية على النفقات العامة في الوزارات والمصالح الحكومية، من حيث أوجه صرف، وحدود إجازة واقتناء السلع والخدمات التي من أجلها رصدت الاعتمادات في الميزانية؛
 - ✓ الميزانية الجزئية أو المتدرجة أو المتزايدة جزئياً؛
- يتناسب أسلوب ميزانية البنود مع نمط التسيير المركزي المبني على تركيز قوة القرار المالي ومسؤوليته في قمة الهرم التنظيمي حيث يبدأ هذا الأسلوب بتحديد البنود المعتمدة للإنفاق، أي تصنيف الأنفاق بالكميات الواجب الحصول عليها لتحقيق أهداف الوحدات الحكومية، ومن ثم خدمة السياسة العليا للدولة، ولذلك تكون بنود الإنفاق محددة، ولكن بند مخصصاته المالية، وهذا التحديد ضروري لأن الإنفاق يتم ضمنه، مما يجعل الضبط وتحديد المسؤولية عنصران أساسيان في الميزانية التقليدية⁽⁴⁾.

ثانياً- مميزات ميزانية البنود: تتسم ميزانية البنود بعدة مميزات تتمثل فيما يلي:⁽⁵⁾

- ✓ سهولة استخدامها وفحصها لوجود تعليمات ونماذج واضحة تساعد على تجميع البيانات؛
- ✓ سهولة إعدادها عند تقدير احتياجات كل جهة حكومية؛
- ✓ سهولة إجراء المقارنات وعمل سلسلة زمنية بين إيرادات ونفقات السنة السابقة؛
- ✓ سهولة أحكام الرقابة عند الصرف من الأموال العامة؛
- ✓ سهولة توزيع النفقات على البنود لأنها محددة واضحة.

(1) فليح حسن الخلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص316.

(2) جمال لعامرة، أساسيات الموازنة للدولة-المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004، ص178.

(3) جمال لعامرة، أساسيات الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 176-175.

(4) جميل جريسان، موازنة الأداء بين النظرية والتطبيق-المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995، ص19.

(5) فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص32.

الفرع الثاني/ ميزانية البرامج والأداء: إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في ميزانية التقليدية (البودج) من خلال إظهار الميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق، بل إنها تربط ذلك مع ما يتحقق من خلال هذا الإنفاق، وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المخرجات التي تتحقق من هذا الإنفاق، ولذلك يطلق على هذا النوع مصطلحات مماثلة ومقاربة منها: ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز⁽¹⁾، ويتسم هذا النوع بمجموعة من المفاهيم الأساسية نذكر منها:⁽²⁾ التخطيط، البرامج، تحليل البدائل، التقييم.

اما فيما يخص خطوات تطبيق ميزانية البرامج والأداء، تكون كالتالي:

- ✓ تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج وأنشطة؛
- ✓ تحديد مقاييس الأداء؛
- ✓ إعداد تقارير الأداء.

الفرع الثالث/ ميزانية التخطيط والبرمجة: ميزانية التخطيط والبرمجة هي "أداة التخطيط، وسيلة لاتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو تعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط وتتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية، وهي الأهداف المطلوب تحقيقها"⁽³⁾، ويتم ذلك عن الخطوات التالية:⁽⁴⁾

- ✓ تحديد الأهداف المكلفة بها الوحدة الحكومية؛
- ✓ البحث عن البرامج التي يمكن أن تحقق تلك الأهداف؛
- ✓ تقييم كل برنامج عن طريق تحليل الكلفة مقابل المنفعة لتحديد المساهمة الممكنة لكل برنامج في تحقيق الهدف؛
- ✓ اختيار أفضل بديل من البرامج؛
- ✓ إعداد ميزانية رئيسية توحد البرامج المختارة حديثاً مع البرامج القائمة حالياً؛

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 317.

(2) فاطمة مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-35.

(3) خالد شحادة خطيب واحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص 335.

(4) حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهامي، الموازنة العامة للدولة بين الإعداد والتنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64،

2007، ص 110.

✓ وضع الميزانية موضع التنفيذ؛
 ✓ الرقابة والإشراف على تنفيذ وتوفير المعلومات المسترجعة عن نتائج التطبيق، وجملة هذه الخطوات حققت ما قد يعرف بمزايا ميزانية البرمجة والتخطيط.
الفرع الرابع/ الميزانية الصفرية: يقوم أسلوب الميزانية الصفرية على أنه وضع تقديرات الميزانية لأي بند من بنود النفقات يجب أن نبدأ من نقطة الصفر، أي لا ينظر إلى الواقع المالي للعام السابق، حتى إذا كان هذا البند موجودا في السابق بل نضع تقديرات وفق الظروف المتوقعة في المستقبل أي أن كل عمل إداري منظم يتطلب التخطيط الدقيق، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت تنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منحى للعام الجديد⁽¹⁾ ، وهذا ما تضمنه الميزانية الصفرية من خلال أسلوب التخطيط والتنفيذ بين البدائل المتاحة التي تحقق الأهداف المخطط لها، والشكل الموضح أدناه يبين لنا عمليات التخطيط والموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية.

الشكل (2-2)

عمليات التخطيط والموازنة لأسلوب الميزانية الصفرية

الميزانية والخطط التشغيلية	التقسيم:	ميزانية الأساس الصفري:	التخطيط:
	<ul style="list-style-type: none"> ✓ مقارنة الموازنة بالخطط. ✓ تقرير عمليات المبادلة والتعديل بين الأهداف والتكاليف 	<ul style="list-style-type: none"> التحديد المفصل والتقسيم والمراجعة للأنشطة والبدائل الممكنة وتكاليف إنجاز الخطط. 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ تحديد وتصميم الخطط والبرامج. ✓ وضع المهام والأهداف. ✓ وضع قرارات السياسة

المصدر: حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص 114.

من خلال استعراض أنواع الميزانية العامة يمكن القول أن الاستحداث الحاصل كل مرة على مستواها لا يعني إضفاء دور جديد لها ولكنه يعتبر تطوير في جانب النفقات لمحاولة التغلب على الثغرات التي تظهر كل مرة وتؤدي إلى صرف مبالغ الدولة في غنى عنها.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 164.

المبحث الثاني: مكونات الميزانية العامة

تشكل دراسة النفقات العامة والإيرادات العامة ركنا أساسيا في الدراسات المالية التي تعكس دور الدولة وتطوره، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف المرجوة للنظامين الاقتصادي والمالي، ومن هذا المنطلق سنتطرق إلى مفاهيم أساسية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة.

المطلب الأول: أساسيات حول الإيرادات العامة

تعتبر الإيرادات العامة مصدرا من مصادر تمويل نشاطات الاقتصاد العام، وهذا ما يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية مختلف النفقات العامة التي تكون ضمن سياق هذه النشاطات، لهذا تسعى الدولة لتوفير الموارد المالية سواء من خلال الدخل الوطني أو من خلال الخارج، وفيما يلي إبراز أهم أساسيات الإيرادات العامة.

الفرع الأول/ مفهوم الإيرادات العامة: توجد العديد من التعاريف للإيرادات العامة منها:

تعرف الإيرادات العامة على انها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفقتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية عن ذلك، سواء قروض داخلية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية⁽¹⁾ "جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الإيرادات العامة في الميزانية العامة"⁽²⁾.

ويقصد بها المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها، وهذه الإيرادات المتعددة أهمها: إيرادات الدولة من أملكها الخاصة الضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية⁽³⁾.

وتعتبر أيضا الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها وهي أداة التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف العامة⁽⁴⁾.

(1) عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة 14، 2013، ص 236.

(2) عناية غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998، ص 48.

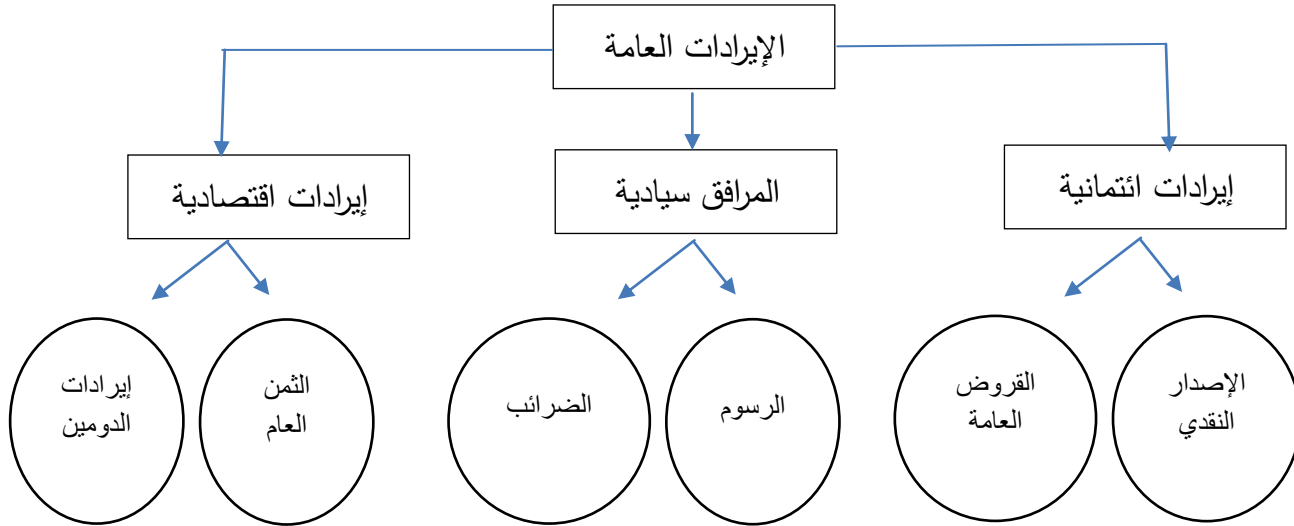
(3) حسن عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978، ص 388.

(4) عصام يشور، المالية العامة والنشر الضريبي، مكتبة المعرفة، 1985، ص 117.

الفرع الثاني/ تقسيمات الإيرادات العامة: تعبر الإيرادات العامة عن مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، ويتطلب ذلك تغطية النفقات العامة، وفيما يلي استعراض لأنواع الإيرادات العامة والتي هي كالتالي:

الشكل (2-3)

تقسيمات الإيرادات العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

أولاً- الإيرادات الاقتصادية: تعرف الإيرادات الاقتصادية بأنها تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات، وبهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين: الثمن العام، إيرادات الدومين⁽¹⁾.

أ- الثمن العام: الثمن العام هو مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها خدمات عامة تعود على الأفراد، بمنفعة خاصة، والثمن العام يدفع اختياري حيث لا يدفعه على من ينتفع بالخدمة⁽²⁾.

(1) زينب حسين عوض، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003، ص95.

(2) زين العابدين ناصر، علم المالية العامة والتشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، 1971، ص135.

ب الدومين: تعني كلمة الدومين ممتلكات الدولة أي الأموال العقارية والمنقولة التي تمتلكها الدولة والمؤسسات والهيئات العامة، ملكية عامة أو خاصة⁽¹⁾. وينقسم الدومين إلى قسمين هما: الدومين الخاص، الدومين العام وتتمثل فيما يلي:

✓ **الدومين العام:** وهي الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للدفع العام.

✓ **الدومين الخاص:** ويقصد به الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره مما يمكن للأفراد تملكه بالتقادم الطويل الأجل، حيث ينقسم الدومين الخاص على ثلاث أقسام وهي كما يلي:⁽²⁾

○ الدومين العقاري (ممتلكات الدولة).

○ الدومين المالي (محفظة الدولة).

○ الدومين الصناعي والتجاري.

ثانياً - الإيرادات السيادية: هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مما تتمتع به من سلطة أمره وقدرة على إكراه الأفراد على دفع الأموال حيزاً لغرض أو لآخر وهي تتمثل في الضرائب، الرسم، الإتاوة⁽³⁾.

أ - الضرائب: تعرف الضريبة على أنها "عبارة عن ضريبة إلزامية تحددها الدولة ويلتزم الممول بأدائها دون مقابل تمكن للدولة من القيام بتحقيق أهداف المجتمع"⁽⁴⁾. وتتميز الضريبة بمجموعة خصائص أهمها:

○ **الضريبة مبلغ مالي:** اكتسبت الضريبة صفة نقدية في الأنظمة الجبائية الحديثة فقط، لذلك فهي تدفع نقداً تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي⁽⁵⁾.

○ **الضريبة فريضة جبرية:** الأشخاص الهامة ترفض الضرائب قسراً على المواطنين ودائماً اعتبار المدى وموافقهم على دفعها، إذ يلتزم المكلف بدفع الضريبة بأدائها سواء قبل ذلك أو لم يقبل⁽⁶⁾.

○ **الضريبة تفرض وفق القدرة المكلفين بها:** تفرض على الشخص تبعاً لمقدرته المالية، فالضريبة هي الطريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد⁽⁷⁾.

(1) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(2) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص: 66-67.

(3) علاء محمد عبد المحسن الشلة، محددات الإيرادات العامة في فلسطين: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)،

تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 12.

(4) حسين خريوش، حسين إليمي، المالية العامة، الشركة العربية للتسويق والتوزيعات، القاهرة، 2013، ص 46.

(5) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

(6) يونس البطريقي، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 50.

(7) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره ص 65.

- الضريبة تدفع بصفة نهائية: الدولة غير ملزمة برد قيمة الضريبة للمكلف بها، فنجد ان الفرد ينتفع بالخدمات التي تصفها الدولة لصالح فئات المجتمع عن طريق مرافقها العامة المختلفة⁽¹⁾.
 - الضريبة تدفع بغير مقابل خاص: المكلف يدفع الضريبة يقوم بأدائها بصفة عضو في جماعة تستفيد من مجموع الخدمات العامة التي تقدمها الدولة⁽²⁾.
 - ب الرسم: يعرف الرسم على انه مبلغ من النقود تحصله الدولة أو من يمثلها من الأفراد مقابل خدمة خاصة تعود بالنفع الخاص إضافة على النفع العام⁽³⁾، و للرسم خصائص مميزة عن أنواع الإيرادات الأخرى وتتمثل في:⁽⁴⁾
 - ✓ الصفة النقدية للرسم: كان الرسم قديما يعمل في صورة عينية، وفق للأوضاع الاقتصادية العامة القائمة في ذلك الوقت، ومع تطور مالية، وبعد أن أصبحت النقود هي وسيلة التفاعل الرئيسية إن لم تكن الوحيدة، أصبح من المنطقي ان يتم دفع الرسوم في صورة نقدية، فالدولة تقوم بنفقاتها العامة في صورة نقدية.
 - ✓ صفة الإلزام للرسم: يدفع الرسم عن جانب الأفراد الذين يتقدمون بطلب الخدمة وقد آثار عنصر الجبر أو الإكراه بالنسبة للرسم جدلا واسعا بين الكتاب، على أساس أن هذا العنصر لا يظهر إلا عند طلب الحرية في طلب الخدمة من عدمه.
 - ✓ صفة المقابل للرسم: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة وقد تكون هذه الخدمة عملا يتولاه أحد المرافق العامة لصالح الأفراد.
 - ✓ صفة النفع: هذه الصفة تميز الرسم عن الضرائب، فطالب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر.
 - ت الإتاوة: تعرف الإتاوة على أنها مبلغ من المال تحده الدولة ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به مصلحة عامة تعود عليهم، علاوة على ذلك لمنفعة خاصة تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم⁽⁵⁾.
- ثالثا: الإيرادات الائتمانية: في حالة عجز الدولة عن تغطية نفقاتها تلجأ إلى مصدر مهم من مصادر الإيرادات العامة وذلك من اجل تسيير أمورها المالية وتتمثل هذه المصادر فيما يلي:

(1) محمد عباس محرز، اقتصاديات الجباية والضرائب، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 17.

(2) حسين خريوش، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(3) عناية غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

(4) سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

(5) حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكره، ص 95.

أ - القروض العامة: يعرف القرض العام بأنه دين مالي تستدينه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الجمهور أو المصارف المحلية أو الدولية مع الالتزام برد قيمته ودفع فوائد عنه طيلة فترة القرض⁽¹⁾، ويتميز القرض العام بالعديد من الخصائص أهمها:⁽²⁾

- ✓ مبلغ من المال.
- ✓ يدفع بصورة إجبارية.
- ✓ يدفع من قبل احد أشخاص القانون العام او الخاص.
- ✓ يدفع للدولة.
- ✓ يتم بموجب عقد.
- ✓ يستند على صك تشريعي.
- ✓ يتضمن مقابل الوفاء.

رابعاً- التمويل التضخمي او الإصدار النقدي: هو قيام الحكومة بإصدار نقدي جديد خلال فترة معينة نسبية تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة مع افتراض ثبات سرعة تداول النقود⁽³⁾.

قد تستخدم الحكومة التمويل التضخمي لتوفير موارد لتمويل برامجها، وفق لهذا الأسلوب تعمل الحكومة على تحقيق زيادة سنوية في الأسعار عن طريق زيادة معدل التوسع في العرض النقدي ومن خلال ذلك يمكنها تحقيق موارد تستخدمها في تمويل برامجها⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: أساسيات حول النفقات العامة

تمثل النفقات العامة القسم الأكبر من مكونات الميزانية العامة، وقد تطور مفهوم النفقات العامة واتسع تبعاً لتطور واتساع دور الدولة، ومع هذا التطور زادت وتنوعت أنواعها وسنتناول في هذا المطلب مفهوم النفقة العامة وعناصرها وأهم تقسيماتها.

(1) أعاد حمود قسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، 2000، ص71.

(2) أحمد شامية، خالد الخطيب، اسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، الاردن، 2007، ص223.

(3) لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة تونس-الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص95.

(4) عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص465.

الفرع الأول/ مفهوم النفقات العامة: رغم تعدد تعريفات النفقة العامة الا انها لا تخرج عن كونها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام وهذا قصد إشباع حاجة عامة⁽¹⁾، من خلال التعريف السابق للنفقة العامة نستخلص أنها تقوم على العناصر التالية:

أولاً- النفقة العامة مبلغ نقدي: يرى الكثير أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقدي، كان مرتبط بمرحلة زمنية ثم تجاوزها مع التطور في الفكر الاجتماعي والإنساني⁽²⁾، وهذا يعني أن الشكل النقدي للنفقة العامة أصبح هو الشكل المقبول، وتحتاج الدولة أو أحد تنظيماتها الإدارية بالمستويات المختلفة للإنفاق النقدي من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة⁽³⁾.

ثانياً- صرف النفقة بواسطة شخص عام: لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها كالهيئات العامة الوطنية، الإدارة المحلية (الولايات والبلديات) والأشخاص المعنوية الأخرى⁽⁴⁾.

ولكن إن صدرت النفقة عن أفراد فهي ليست عامة حتى لو كان القصد منها النفع العام، مثل تبرع أحد الأشخاص بمدرسه وبالتالي تعتبر كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو أحد الهيئات العامة من أجل تنفيذ نشاطها العام بموجب سيادتها وسلطتها نفقة عامة⁽⁵⁾.

ثالثاً- تحقيق المنفعة العامة: يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل اتباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة⁽⁶⁾.

ولقد حاول المفكرون الاقتصاديون التوصل على معيار يمكن من خلاله قياس المنفعة العامة، إلا أن محاولاتهم لم تتوصل على معيار دقيق لقياس هذه المنفعة لذلك تركوا هذا الأمر إلى السلطات

(1) حسين مصطفى، المالية العامة، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978، ص11.

(2) عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره، ص100.

(3) محمد عباس محززي، مرجع سبق ذكره، ص66.

(4) محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص24.

(5) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص41.

(6) فرحات فوزي، المالية العامة والاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003، ص268.

السياسية أو السلطات التشريعية في الدول ذات النظم البرلمانية، والتي أصبحت لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن⁽¹⁾.

الفرع الثالث/ تقسيمات النفقات العامة: أدى توسع حجم الإنفاق العام إلى ظهور تقسيمات عملية ناجمة عن اجتهاد الاقتصاديين وأخرى وضعية منبثقة عن أجهزة الدولة وتوجهاتها وتتمثل فيما يلي:

أولاً- معيار الدورية (التكرار): استنادا على هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من النفقات العامة:

أ - نفقات عادية: هي تلك النفقات التي تتسق بشكل دوري ومنظم سنويا مثل مرتبات الموظفين ونفقات الصيانة ونفقات العدالة، وكل النفقات الإدارية اللازمة لتسيير الإدارة العامة، وتسمى أيضا بالنفقات الاعتيادية أو الجارية، لأنها تتكرر بصورة دورية، وتتفق سنويا بفترات منتظمة خلال الفترة السنوية للميزانية سواء كانت قيمتها أقل أو أكثر أو بنفس الحجم للفترات السابقة⁽²⁾.

ب نفقات غير عادية: هي تلك النفقات التي تتكرر بصفة دورية أي قد لا تبرز في كل سنة مالية في ميزانية الدولة، كما قد تظهر في أوقات غير منتظمة، مما يصعب التوقع بحجمها وتستوجب رصد أغلفة تكميلية لها كلما دعت الضرورة على ذلك⁽³⁾.

ثانيا- معيار من حيث غرض النفقة (التقسيم الوظيفي للنفقات العامة): تقسم النفقات العامة حسب الوظائف التي تؤديها الدولة إلى نفقات إدارية، نفقات اجتماعية ونفقات اقتصادية، فوفق هذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة إلى:⁽⁴⁾

✓ **النفقات الإدارية:** النفقات اللازمة لتسيير الشؤون الإدارية كأجور المستخدمين.

✓ **النفقات الاجتماعية:** الرامية أساسا لتحقيق التنمية والتكافل الاجتماعي.

✓ **النفقات الاقتصادية:** تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي.

ثالثاً- معيار النفقات حسب نطاق تسييرتها: تقسم النفقات وفق هذا المعيار إلى:

أ - النفقات المركزية (الوطنية): وهي نفقات ذات طابع وطني تقوم بها الحكومة المركزية⁽¹⁾، أو هي

النفقات التي من شأنها أن تخدم المرافق العامة التي يعم نفعها على جميع أفراد المجتمع بغض

(1) محمد علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين الشمس، 1982، ص12.

(2) حسين مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص37.

(3) حامد احمد العنابي، اقتصاديات المالية العامة واقتصاد السوق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1992، ص174.

(4) محمد زكري، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2014/2013، ص08.

النظر عن الموقع الجغرافي الذي يعيشون فيه في حدود الدولة المعنية مثل نفقات الدفاع وغير ذلك من النشاطات المركزية للدولة⁽²⁾.

ب **النفقات المحلية (الإقليمية):** هي النفقات التي تكون موجهة لصالح سكان إقليم معين او محافظة معينة داخل الدولة وتظهر ميزانية الإقليم بغض النظر عن المستفيد منها وعمن يتحمل عبئها مثل نفقات الكهرباء والهاتف والماء⁽³⁾.

رابعاً- **من حيث طبيعة النفقة:** وتقسم النفقات العامة وفق الطبيعة النفقة إلى:⁽⁴⁾

أ -**نفقات ضرورية:** وهي نفقات ضرورية لسير المرافق العامة كنفقات الإدارة العامة والمحلية والأمن والدفاع وتشمل على بند الأجور ونفقات شراء المهمات التي تحتاجها الإدارة الحكومية.

ب **نفقات تحويلية:** هي اعتمادات تنفقها الدولة دون ان يقابلها خدمة، حيث تقدم المساعدة للمحتاجين وللمناطق المنكوبة وغيرها.

(1) محمد عباس محرزى، اقتصاديات الجباية والضرائب، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(2) عادل احمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(3) أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(4) سيد الحجازي المرشي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية، الطبعة الاولى، الإسكندرية ، 2000، ص 90.

المبحث الثالث: مراحل إعداد دورة حياة الميزانية العامة

تتميز المراحل التي تمر بها الميزانية العامة للدولة بالتتابع، مما يؤدي إلى تشكيل دورة كاملة، ويراد باصطلاح الدورة شرح طبيعة الأنشطة والعمليات المكونة للميزانية العامة بالنظر لما تتصف به هذه العمليات بخاصية الدورية والاستمرار، فدورة الميزانية تتصف بوجود مراحل مميزة تتعاقب زمنيا وتكرر عام بعد عام.

المطلب الأول: إعداد مشروع الميزانية العامة

تختص السلطة التنفيذية في معظم الدول بإعداد مشروع الميزانية العامة للأسباب التالية⁽¹⁾ :

- ✓ الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ الميزانية العامة، فمن الطبيعي أن تتولى أيضا إعداد الميزانية العامة لأنها تحاول أن تعد ميزانية واقعية ودقيقة حتى يمكن تنفيذها دون معوقات، لكونها صاحبة المصلحة الأولى في ذلك.
- ✓ الميزانية تحتاج على التنسيق بين مواردها المختلفة وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تولت الحكومة إعدادها، أما المجالس النيابية فهي غير قادرة على التنسيق لكون هذه المجالس ليست حريصة على المصلحة العامة بقدر حرصها على إرضاء الناخبين.
- ✓ الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، فهي أقدر من السلطة التشريعية على تقدير النفقات التي تحتاجها المرافق العامة التي تشرف عليها والإيرادات التي يمكن الحصول عليها.
- ✓ الميزانية العامة هي برنامج الحكومة السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي سوف تلتزم به خلال السنة المقبلة، فمن الطبيعي أن تترك للحكومة الحرية في إعداد هذا البرنامج الذي سوف يتم محاسبتها عنه وعن مدى تنفيذها.

الفرع الأول/ إجراءات تحضير الميزانية العامة: تتمثل إجراءات تحضير الميزانية العامة فيما يلي⁽²⁾ :

أولاً- توجيهات الدولة العامة: يختص مجلس الوزراء عادة بوضع توجيهات عامة والتي هي عبارة عن اطر عامة تتلخص فيها:

- ✓ فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والأولويات الواجب الأخذ بها لتحقيق سياسات الدولة تلك.

(1) سالم محمد الشرابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2015، ص247.

(2) احمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص247.

✓ بلورة هذه التوجيهات بناء على الدراسات والاستشارات المتوفرة لمجلس الوزراء عن جميع الجوانب والإمكانيات وتوجه هذه التوجيهات عادة إلى الوزراء.
ثانياً- تعليمات وتوجيهات وزارة المالية: بناء على التوجيهات العامة المستلمة من مجلس الوزراء تصدر وزارة المالية تعليماتها إلى كافة الوزارات مستمرة شدة بتوجيهات مجلس الوزراء، ويحتوي على:

✓ المبادئ الأساسية الواجب الأخذ بها عند تقدير الإيرادات والنفقات.
✓ تحث في تعليماتها على ضرورة العمل بدقة وإخلاص ووضوح والابتعاد عن الارتجال والمبالغة وسوء التقدير، بحيث تكون التقديرات التي سيتم إرسالها إلى وزراء المالية في الوقت المحدد أقرب إلى الواقع لأن التقديرات الخاطئة لها انعكاساتها المستقبلية على التنفيذ.
ثالثاً- مرحلة تجميع البيانات: تشمل الخطوات التالية:

✓ بناء على التوجيهات التي تصل إلى جميع الدوائر والمؤسسات التابعة للدولة، يتم وضع التقديرات الخاصة بالإيرادات والإنفاق لكل من تلك الدوائر وبشكل دقيق وقريب إلى الواقع.
✓ ترسل التقديرات إلى الوزارات المختصة التي تقوم بتدقيقها وإجراء التعديلات اللازمة عليها.
✓ ترسل تقديرات جميع الوزارات إل وزارة المالية في الموعد المحدد.
✓ بعد أن تصل كافة تقديرات الوزارات المختلفة والهيئات التابعة للدولة إلى وزارة المالية، تقوم الأخيرة بمراجعة كافة التقديرات وتدقيقها بعد الاتصال بالوزارات المعنية، وبعد الإتمام من هذه العملية تضاف للمجموع تقديرات وزارة المالية، ويُدْرَجُ الجميع في مشروع ميزانية موحد حيث يرفع مع البيان المالي إلى السلطة التشريعية لفحصه واعتماده.
وبهذه المرحلة تكون إجراءات التحضيرية انتهت.

الفرع الثاني/ الأساليب المتبعة لتقدير النفقات والإيرادات: إن مهمة تقدير النفقات والإيرادات تعتبر من أهم الأعمال التي يتوقف عليها تحقيق توازن الميزانية وحسن تنفيذها، لذلك يجب أن يتبع لهذا الغرض أحدث الأساليب العملية لتحقيق نتائج أقرب ما تكون إلى الواقع، ومن الأسس المتبعة في التقدير نجد: (1)

أولاً- تقدير النفقات: لا توجد قواعد خاصة لتقدير النفقات، ويعود ضمن التقدير في قسم تسيير منه إلى نزاهة الموظفين ومواهبهم إلا انه يمكن أن تقسم النفقات العامة على قسمين: النفقات الثابتة والنفقات المتقلبة أو المتغيرة.

(1) حسن عواضة وعبد الرؤوف قطيش، المالية العامة، الموازنة الضرائب والرسوم، دار الخلود للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1995، ص ص: 112-115.

أ - **النفقات الثابتة:** هي النفقات التي لا تتغير من عام الآخر إلا قليلا، كرواتب الموظفين ومعاشات التقاعد وأقساط الدين العام..... إلخ، وهذه النفقات يمكن تحديدها سلفا بمقاديرها الصحيحة دون عناء أو جهد، إذ يكفي مراجعة جداول رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين، وسجلات الدين العام لمعرفة ما تحتاج إليه من اعتمادات في موازنة النفقات، ولذلك تمر هذه النفقات الثابتة في بعض البلدان كإنجلترا مثلا بمجلس النواب مروا شكليا، فلا يناقشها باعتبارها مقررة سلفا.

ب **النفقات المتغيرة:** منها نفقات التأمين والصيانة والترميم والتنوير والتدفئة ونفقات إلباس الجنود وإطعامهم وإعاشة المساجين، ونفقات السفر والتمثيل، والحفلات والمراسم..... إلخ، وتقدير هذه النفقات لا يستند إلى قاعدة عامة ثابتة، فهي مرتبطة بالتقلبات الاقتصادية وتقلبات الأسعار، وترتفع وتنخفض حسب حاجات الإدارة والبلاد في كل أمان ويتعذر تحديد مقاديرها مثل هذه النفقات على أساس قاعدة ثابتة، فإعاشة الجنود مثلا يمكن أن تقدر اعتماداتها بالقياس إلى نفقات السنين السابقة مع التعديل الذي يقتضي اختلاف أسعار الحاجيات وتبدل عدد الجنود وزيادة أو نقصان، أما نفقات الأبنية الحكومية أو إنشاء الطرقات وما إليها، فتحدد عادة بالاستناد إلى التقدير الذي يخفيه الفنيون والخبراء والموظفون والمختصون..... إلخ.

ثانيا- تقدير الإيرادات: إن تقدير الإيرادات أكثر صعوبة من تقدير النفقات نظرا للعوامل المتقلبة التي تتحكم بها، ويمكن أن تقسم أيضا من حيث أسس التقدير، إلى نوعين: الإيرادات الثابتة والإيرادات المتقلبة.

أ - **الإيرادات الثابتة:** يمكن تقديرها مسبقا بوجه دقيق أو قريب من الدقة، باعتبارها مستقرة بطبيعتها لا تخضع كثيرا للتقلبات، ومن هذه الإيرادات ريع أملاك الدولة، وفوائد ديونها، والرسوم والعائدات المفروضة على شركات الحصر أو الشركات نوات الامتياز... إلخ، ويحددها عادة مقدرا هذه الإيرادات بالقياس إلى السنين السابقة، مع مراعاة نسبة ما ينقص منها أو يزيد في كل سنة، لذا تبقى أرقامها معروفة تقريبا، وعلى العموم فهذه الإيرادات لا تشكل في أكثر الأحيان سوى قسم ضئيل من مجموع الإيرادات.

ب **الإيرادات المتغيرة:** الإيرادات التي تتبدل من عام لآخر، ولا يمكن التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل إلا بصورة تقريبية، وهذا النوع يشكل القسم الأكبر من إيرادات الدولة، الضرائب والرسوم بصورة عامة كإيرادات ضريبة الإنتاج الزراعي التي تتبع حالة الموسم الزراعي وتقلباته، وإيرادات ضريبة الدخل وضريبة الجمارك ورسوم الاستيراد والتصدير التي تتوقف على حالة البلاد السياسية والاجتماعية ودرجة استقرارها، وفي الواقع فإنه يتعذر تقدير أرقام هذه الإجراءات غير الثابتة، تقدير دقيقا وربما كان المطلوب تحري أقرب للأرقام إلى الحقيقة فإنه لا بد من أسس علمية

مدرسة للابتعاد عن الخطأ بقدر الإمكان ولذلك تطبق الدول في هذا الميدان أساليب متعددة أهمها ثلاثة:⁽¹⁾

أ - **طريقة التقدير القياسي:** يتم من خلالها تقدير الإيرادات العامة للدولة على أساس إيرادات سنة السابقة كأساس للتقديرات الحالية.

ب **طريقة التقدير النسبي:** نحسب المعدل الوسطي لإيرادات عدد من السنين السابقة ونعتبره هو الرقم التخمين للسنة القادمة، فإذا أردنا تقدير إيرادات سنة 2011 علينا حساب المتوسط الحسابي للسنوات 2005 وحتى 2010 ونعد النتيجة لتقدير سنة 2011.

ت **طريقة التقدير المباشر:** يتم التقدير من قبل المختصين في القرارات المعنية بالإسناد إلى جملة الدراسات والتحليلات العلمية، والتي تعتمد على الطرق الرياضية والإحصائية وتتسم هذه الدراسات بكونها:

✓ معمقة وتشمل الواقع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي، كما تشمل على تنبؤات مستقبلية للجوانب التي أشرنا إليها.

✓ تحتوي على قدر كبير من الدقة والموضوعية مما يجعلها أكثر قرب من الواقع.

المطلب الثاني: اعتماد الميزانية العامة

سبقت الإشارة إلى أن اعتماد الميزانية العامة حق تنفرد به السلطة التشريعية التي تتولى مراجعة الحكومة مراجعة الحكومة في جمع أعمالها وبمراعاتها الميزانية داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة وقانونها المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية.

الفرع الأول/ إجراءات اعتماد الميزانية العامة: إن دساتير الدول تنص عادة على الإجراءات الواجب القيام بها لاعتماد الميزانية في البرلمان، لذا فإن هذه العملية تعتبر عملية روتين متعددة، وفي هذه المرحلة يودع رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية (حسب ما ينص عليه دستور مشروع الميزانية العامة" مشروع القانون المالي" لدى السلطة التشريعية البرلمان) بعدها تمر إجراءات التصديق بثلاث مراحل داخل المجلس التشريعي هي:⁽²⁾

أولاً- مرحلة المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الميزانية العامة للمناقشة في البرلمان وهذه المناقشة تنص غالباً على مجمل الميزانية وعلى ارتباطها بالأهداف القومية كما يريد أعضاء البرلمان؛

(1)-أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص272.

(2) نفس المرجع، ص ص: 275، 274.

ثانيا- مرحلة المناقشة التفصيلية: يحيل البرلمان مشروع الميزانية إلى لجنة فنية متخصصة وتسمى عادة (اللجنة المالية أو لجنة الميزانية الخاصة.... وغيرها من التسميات) وهي لجنة منبثقة من أعضاء البرلمان وتتكون من عدد من الأعضاء وتتحدد مهمة هذه اللجنة في:

✓ دراسة ومناقشة مشروع الميزانية؛

✓ بحث الوثائق والمستندة المتعلقة بالمشروع؛

يحق لهذه اللجنة أن تطلب من الجهات المختصة بجمع ما تراه ضروريا من بيانات ومعلومات ووثائق، وأن تستدعي المسؤولين الذين ساهمة في تحضير وإعداد مشروع الميزانية العامة لمناقشتهم، ولها أن تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج المجلس.

ثالثا- مرحلة المناقشة النهائية: يناقش جميع أعضاء البرلمان التقرير المقدم من قبل اللجنة المتخصصة، وبعد الانتهاء من المناقشة يتم التصويت على مشروع الميزانية ويعتمده بأبوابه وفروعه لستور البلد المعمول به، وعندما يتحول مشروع الميزانية العامة (مشروع القانون المالي) إلى ما نسميه بقانون الميزانية العامة او القانون المالي للدولة.

يحدد هذا القانون الرقم الإجمالي لكل من الإيرادات والنفقات، ويرفق به جدولان يتضمن احدهما تفصيل الإيرادات العامة ويشمل الآخر على تفصيل النفقات العامة.

يعتبر هذا القانون قانونا من الناحية الشكلية، ولكن لا يعتبر قانونا من الناحية الموضوعية، لأنه لا يتضمن قواعد مجردة كالقوانين الأخرى، بل يقتصر على تحديد إيرادات ونفقات الدولة خلال عام مالي قادم.

الفرع الثاني/ حق السلطة التشريعية في تقدير الميزانية: لا شك انه من حق السلطة التشريعية إبداء الملاحظات على الميزانية العامة والمطالبة بإجراء التعديلات اللازمة لكافة بنود مشروع الميزانية العامة، ولكن على الرغم من ذلك فإن معظم دساتير العالم تنص على ضرورة موافقة الحكومة على ما تقترحه السلطة التشريعية من تعديلات لأسباب المالية:⁽¹⁾

(1) سالم محمد الشوابكة، المالية العامة والتشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2015، ص ص:

- ✓ إن أعضاء السلطة التشريعية يطالبون دائما بزيادة النفقات العامة ليس يهدف المصلحة العامة ولكن لتحقيق مصالح حزبية وانتخابية؛
 - ✓ إن تعديل أرقام الإيرادات العامة أو النفقات العامة يؤثر على التوازن الاقتصادي العام؛
 - ✓ إن الميزانية العامة، ترتبط بالخطة العامة والميزانية النقدية، لذلك وعند تعديل أرقام الميزانية العامة لا بد من إعادة النظر في الخطة العامة والميزانية النقدية؛
 - ✓ إن تعديل أرقام الميزانية العامة قد يؤثر على مدى إمكانية تنفيذ برنامج الحكومة الذي تكون قد التزمت به أمام السلطة التشريعية.
- الفرع الثالث/ قانون ربط الميزانية العامة:** بعد اعتماد مشروع قانون الميزانية العامة من السلطة التشريعية، يصدر قانون ربط الميزانية العامة محددًا للأرقام الإجمالية لكل النفقات العامة والإيرادات العامة، وتتفق معظم شرائع المالية العامة على قانون ربط الميزانية العامة انه لا يعتبر قانونا إلا من الناحية الشكلية فقط على اعتبار أن الميزانية العامة من حيث المضمون عمل إداري، نظرا لوجود الاختلاف بين قانون الميزانية العامة وبين القوانين الأخرى⁽¹⁾.

- ✓ من المعروف أن أي قانون ينطوي على قواعد عامة دائما تنظم الحقوق والواجبات والعلاقات والمعاملات، أما قانون ربط الميزانية العامة فهو قانون وقتي لمدة سنة فقط، كما انه يصدر لإجازة تصرفات معينة تنفيذا لقوانين سارية؛
- ✓ قانون الميزانية العامة لا ينشأ بذاته ضرائب جديدة أو برفع من فئات الضرائب القائمة، فإن تضمن جانب الإيرادات حصيله ضريبة جديدة أو زيادة في حصيله ضريبة قائمة نتيجة زيادة معدلاتها فلا بد أن تصدر بذلك قوانين مستقلة؛
- ✓ إذ تأخر صدور قانون الميزانية العامة، فإن ذلك لا يعني توقف إنفاق الأموال العامة لتسيير المرافق وأداء الخدمات، ولا توقف جباية الأموال المفروضة بقوانين؛
- ✓ قانون ربط الميزانية العامة لا يستحدث إنشاء أجهزة أو مصالح عامة، ولذلك إذا تضمن جانب النفقات العامة اعتمادات أجهزة أو مصالح عامة جديدة، فإن هذه الاعتمادات لا تكون قابلة للصرف إلا بعد صدور القرارات اللازمة فيما يتعلق بإنشاء الأجهزة والمصالح العامة.

المطلب الثالث: تنفيذ الميزانية العامة

تنفيذ الميزانية تتضمن تحويل التقديرات الخاصة بالإيرادات والنفقات إلى إيرادات تتحقق فعلا، بما يقود إلى تحقيق ما يترتب عليها من آثار، نتائج تحقق عن طريقها الأهداف الاقتصادية-الاجتماعية التي

(1) عادل احمد الحشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006، ص ص: 204 207.

تسعى الدولة إلى تحقيقها، وينفذ هذا التحويل من طرف السلطة التنفيذية التي تمثلها الجهات والدوائر الحكومية والهيئات العامة⁽¹⁾.

الفرع الأول/ تحصيل الإيرادات العامة: هذه الإيرادات هي إيرادات تقديرية وبالتالي من الممكن أن يكون تحصيلها بقدر يزيد أو يقل عن ما تم تقديره وحسب طبيعة الظروف والأوضاع والعوامل التي تؤثر في ذلك⁽²⁾، ويراع هنا حالتين هما:⁽³⁾

- ✓ يمكن تحصيل الإيرادات لأعلى قدر من الجدية ولكن دون التعسف في استخدام السلطة؛
- ✓ وجوب عدم التراخي أو التقاعس أو التقصير في عملية تحصيل الإيرادات التقديرية، ومن يفعل ذلك فسيكون عرضة للمسائل القانونية، ويتطلب تحصيل كل إيراد تنفيذ عمليتين هما:
 - **عملية إدارية:** عملية التحقيق من قيام الحق لمصلحة الدولة، ومعرفة مقدراه، وتتولاه موظفون إداريون.
 - **عمليات حسابية:** جباية وتحصيل المبلغ المتحققة أي تسلم مبالغ الإيرادات، وتقوم بها عادة المحاسبون.

الفرع الثاني/ صرف النفقات العامة: إن إجازة البرلمان لاعتماد النفقات لا يعني التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ هذه الاعتمادات، ولكنه يعني الترخيص لها بأن تنفق في حدود هذه المبالغ على الوجوه المعتمدة من أجلها وعدم تجاوز هذه الحدود قبل موافقة البرلمان، ولضمان عدم إساءة استعمال أموال الدولة، والتأكد من إنفاقها على نحو ملائم، فقد تنظم القانون عمليات صرف الأموال على الشكل التالي:

أولاً- الارتباط بالنفقة: وينشأ الارتباط بالنفقة العامة نتيجة لقيام السلطة التنفيذية بمختلف وحداتها الإدارية باتخاذ أي قرار للقيام بأي عمل يترتب عليه التزاما أو دينا على الدولة⁽⁴⁾.

ثانياً- تحديد النفقة: خلال هذه المرحلة يتم إصدار مجموعة من القرارات داخل مختلف الوحدات الحكومية، يتم بمقتضاها تحديد المبالغ المستحقة للدائنين والتي سبق إتمام عملية إجراءات ربط النفقة عليها.

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص: 305-306.

(2) أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص 277.

(3) المرجع نفسه، ص 277.

(4) سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 177.

ثالثاً- الأمر بالصرف: وهو الأمر الموجه إلى أمين الصندوق في الدوائر والهيئات الحكومية بدفع مبلغ من المال لشخص طبيعي أو اعتباري بعينه، ويصدر أمر الصرف هذا من جهة رسمية مفوضة بذلك (الوزير أو من ينوب عليه قانوناً)⁽¹⁾.

رابعاً- عملية صرف النفقة: ويقصد بها عملية الدفع الفعلي للمبالغ الصادر بها أمر دفع أو أدونات صرف أو حوالات صرف وذلك إلى دائني الحكومة بمختلف وحداتها، ويكون الدفع إما في صورة حوالة أو شيك مسحوب على المصرف المركزي، ويتولى عملية الدفع الفعلي موظفون تابعون لوزارة المالية، موجودون في إدارة الحسابات بمختلف المصالح والوحدات الحكومية⁽²⁾.

(1) أحمد الجبير، مرجع سبق ذكره، ص280.

(2) سعيد عبد العزيز علمان، مرجع سبق ذكره، ص177.

خلاصة الفصل:

تعد عملية إعداد الميزانية حوصلة لعمليات الحكومة خلال فترة نسبة بحيث تبرز قيمة ونوع النفقات التي ستنفقها في مختلف الهيئات والفئات، كما تبرز الإيرادات التي يتم تحصيلها خلال هذه الفترة. إن للميزانية قواعد يجب احترامها من أجل ان تكون واضحة وتحمل بيانات ضرورية فيها، تتمثل هذه القواعد في كون الفترة إلزامية محددة بنسبة، تشترط ان تكون موحدة ولا يشترط فيها ان تكون في وثيقة واحدة بل يمكن ان تكون في عدة وثائق مع ذلك موحدة، أي لا تضم عدة ميزانيات، إضافة إلى ذلك يجب أن تكون الميزانية شاملة تعتمد على عدم تخصيص الإيرادات وتخصيص النفقات، متوازنة حسب المفوضين التقليدي والحديث.

باحترام هذه القواعد لا بد من المرور على إجراءات عملية التحضير وذلك بإتباع طرق معينة في تقدير كل من الإيرادات والنفقات لتصل مرحلة الاعتماد بعد مناقشتها مناقشة تفصيلية متخصصة وذلك من طرف الهيئة التشريعية.

يصبح مشروع الميزانية بعد المصادقة عليه قانونا يجب تنفيذه وذلك بتنفيذ النفقات وتحصيل الإيرادات معاً، لتصل مرحلة الرقابة على التنفيذ من قبل الهيئات المفوضة لهذه العملية.

الفصل الثالث :

تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل

تدديبات أسعار النفط

تمهيد:

لقد عزز اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل رئيسي على الموارد المتأتية من تصدير النفط، من أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعطي سياسة الميزانية العامة مكانة متميزة في الاقتصاد الوطني، من خلال تأثير متغيرات سياسة الميزانية وخاصة سياسة الإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

لقد تعرضت السوق النفطية إلى صدمات وهزات متتالية منذ سنة 1973 نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكس في نهاية المطاف على أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا، الأمر الذي أفضى إلى حالة من عدم الاستقرار في الميزانية العامة للدولة، حيث أن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التغير في الإيرادات، إذ أن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية يصعب إلغاؤها بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات المالية، ونتيجة لأن الإنفاق العام هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في الجزائر الأمر الذي يجعل اقتصادها عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط.

انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل للتطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: المكانة الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر.
- المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية في ظل تدبذبات أسعار النفط.
- المبحث الثالث: توازن الميزانية للجزائر في ظل تدبذبات أسعار النفط.

المبحث الأول: المكانة الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر

يعتبر القطاع النفطي العمود الفقري لاقتصاد الجزائر، حيث ساهمت عائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية كثيرة ابتداء من عشرية السبعينات الماضية، إذ يستخدم البترول كمصدر للطاقة ومادة أولية في الاستهلاك وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة وتوفير النقد الأجنبي، ويتضح ذلك من إنفاق الدخل المتولد عنه على سلسلة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تطور القطاع النفطي في الجزائر

استخدم النفط في الجزائر في عهد الفينيقيين إلا انه لم يكن ظاهرا تماما مثلما هو عليه الآن، وبعد وقوع الجزائر تحت سيطرة الاستعمار تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم فيها، واستغلال ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها النفط ، لذلك وضعت جل اهتمامها للسيطرة على النفط الجزائري لتتمكن من توفير احتياجاتها النفطية⁽¹⁾.

أما أول بدايات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر ترجع إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، من قبل الحكومة الفرنسية، حيث شرعت بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي والكشف والتدقيق، ومن ثم الحفر في المناطق التي كانت تركيبها تشير إلى وجود مكامن نفطية⁽²⁾. فتم إنشاء مكتب الأبحاث البترولية « BRP »، كما تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث واستغلال نفط الجزائر « SN.RPAL » وذلك سنة 1946⁽³⁾، التي ركزت على المناطق الشمالية، فقامت باستخراج كميات قليلة من النفط، وهذا يعود لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بدلت للعثور على النفط، كما انها لم تكن مدعومة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل هذه الجهود.

بالرغم من ذلك اكتشفت حقول نفط صغيرة، ففي عام 1895 اكتشفت حقل عين الزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925، ثم تلا ذلك اكتشاف حقل تليوننت الواقع في شمال غرب الجزائر الذي بدأ بالانتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن.

كما شهدت المدة ما بعد الحرب العالمية الاولى محاولات بذلتها شركة النفط "تليوننت" التي حصلت عام 1932 على الموافقات اللازمة للتنقيب عن النفط، غير ان تلك المحاولات لم تتجح في العثور على كميات من النفط تسمح باستخدامها تجاريا.

⁽¹⁾ زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيراد النفطية" على الاقتصاد الكلي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018، ص127.

⁽²⁾ بن رمضان أنيسة وبلمقدم مصطفى، الموارد الطبيعية النامية وأثرها على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 03، 2012، ص15.

⁽³⁾ زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص427.

أما عام 1956 فقد اكتشفت شركة « SN.REPAL » منطقة مهمة في تاريخ النفط الجزائري وهي حقل حاسي مسعود الذي يقع في الصحراء الجزائر الوسطى، وأكدت أن منطقة حاسي مسعود التي تبلغ مساحتها حوالي 1500 كم² هي من اكبر المكامن النفطية في الجزائر⁽¹⁾.

أجبرت الجزائر بعد الحصول على استقلالها عام 1962 على مواجهة اقتصاد هش مرتبط بدولة واحدة هي فرنسا، وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل السيطرة على ما هو ملك لها، إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات « SONATRAC » وذلك بتاريخ 31 ديسمبر 1963، وفي عام 1969 انضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك « OPEC » وهي منظمة عالمية للنفط تهدف إلى توحيد السياسة النفطية بين الدول الأعضاء، وقامت الجزائر بتأميم محروقاتها بعد ما طالبت بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، حيث تم اعتبار النفط الليبي كمرجع لتحديد سعر النفط الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للنفط الجزائري بـ 85.2 دولار للبرميل⁽²⁾.

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

أولاً- تطور احتياجات النفط في الجزائر: يعد قطاع الطاقة والنفط في الجزائر المصدر الرئيسي لتطور الاقتصاد الوطني، حيث يلعب دورا هاما كونه الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، لأن الجزائر تتمتع بثروات طبيعية هامة تؤهلها إذا ما استغلت بطريقة ناجحة لترقى لمصاف الدول المتقدمة.

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السابعة عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها سنة 2012، إذ تساهم بما يقارب 1% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط و 12.17% من إجمالي الاحتياطي العربي، والجدول التالي يبين تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

(1) مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العدد 03، 2014، ص ص: 229-233.

(2) زمال وهيبية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 15-16.

جدول رقم (1-3)

تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	
الاحتياطي	11314	11314	11314	11314	11800	11350	11270	11200	12200	
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: بالاعتماد على: التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبتروال الأوبك عن الموقع الالكتروني:
<http://www.oapeoor.org/ar/home>

من خلال الجدول (1-3) نلاحظ أن حجم احتياطات الجزائر من النفط بقيت شبه ثابتة خلال الفترة (2000-2005)، حيث ظلت في حدود 11314 مليون برميل، ثم استقر حجم الاحتياطي عند مستوى 12200 مليون برميل في السنوات الموالية لأن الجزائر لا تلجأ للاحتياطي في عملية الإنتاج.

جدول (2-3)

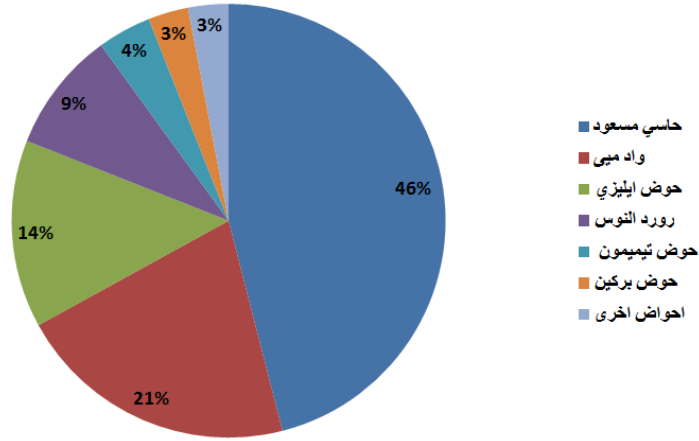
الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاكتشافات	8	3	3	3	3	5	12	5	2	4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الاكتشافات	14	10	8	12	18	10	17	20	15	

أما جغرافيا فإن معظم احتياطي المحروقات يتركز في الجزء الشرقي والشمالي الشرقي من الصحراء، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل (1-3)

التوزيع الجغرافي لاحتياطيات النفط



المصدر: موقع شركة سوناطراك متاح على الموقع www.sonatrach.com

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تركز احتياطي النفط بحاسي مسعود بأعلى نسبة 46%، ويجدر الإشارة إلى أن كل من حوض "رورد النوس"، "أهاننت تيميمون"، "واد ميب" و "بركين" هي أحواض يغلب عليها الطابع الغازي بينما الطابع النفطي يغلب على حاسي مسعود واليزي. ثانيا- إنتاج النفط في الجزائر: مع مطلع الألفية الجديدة انتعش قطاع النفط بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، ويمكن أن نبين ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول (3-3)

تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنتاج	796	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1426	1398	1356	1221	1190
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
الإنتاج	1162	1203	1703	1193	1157	1020.3	993.30	970.00			

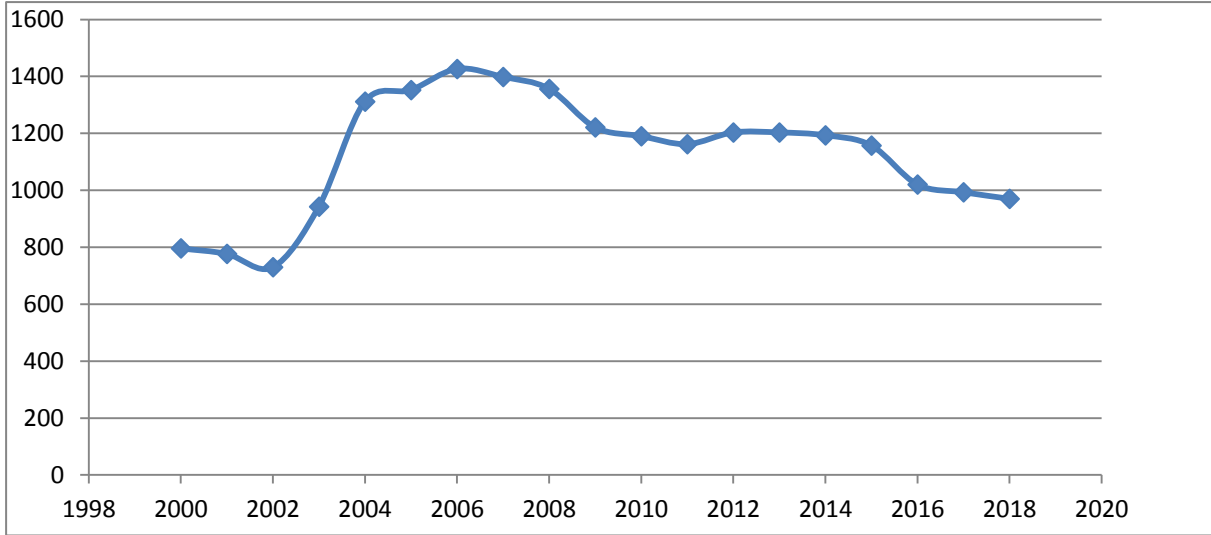
المصدر: بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.oapecorj.org/ar/hone>

والمنحنى التالي يبين بوضوح تطور إنتاج النفط بالجزائر خلال الفترة (2000-2018).

شكل (3-2)

تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3-3).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تدبذبات في حجم النفط المنتج في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، فقد انخفض إنتاج النفط من 796 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 776.7 سنة 2001، وذلك راجع لأحداث 11 سبتمبر 2001 التي انعكس سلبا على السوق النفطية باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط، وخلال الفترة (2002-2006) عرف الإنتاج تطورا كبيرا حيث وصل إلى 1462 ألف برميل بعدما كان يقدر بـ 729.6 ألف برميل، ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، فضلا عن زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط الذي فتح المجال أمام الشريك الأجنبي للاستثمار في مراحل الصناعة النفطية.

بداية من سنة 2007 اخذ إنتاج النفط يتراجع تدريجيا إلى أن وصل إلى 1058.7 ألف برميل سنة 2018، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الطلب العالمي الناتج عن زيادة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية بالإضافة إلى قرار منظمة الأوبك بشأن تخفيض الإنتاج من أجل الحد من انخفاض الأسعار.

المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن الأهمية الاقتصادية للنفط في كونه مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

ويمكن حصر أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري في الأوجه التالية⁽¹⁾:

(1) سمية راقي، البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار اسعار النفط، الملتقى الوطني حول " انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)", جامعة المدية، ص: 9-10 .

أولاً- أهمية النفط في التجارة الدولية: تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 96% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الاحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثره بأسعار النفط.

ثانياً- أهمية النفط في القطاع الصناعي: يعد النفط مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية وبعض الصناعات الغذائية أيضا، كما يستعمل كمادة وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير النفط الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى⁽¹⁾.

ثالثاً- أهمية النفط في تخفيض المديونية: نتيجة لارتفاع المستمر في أسعار النفط استطاعت الجزائر تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية، وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من الاحتياطيات في السداد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23.2 مليار دولار، منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن ولقد استطاعت السلطات العمومية ان تسدد مسبقا مليار دولار، وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي تنتقل من 3.4% في نهاية 2003 إلى 4.5% في نهاية 2006.

وانخفض بذلك معدل الدين إلى مستوى 4.16% من الصادرات لسنة 2006 وصولا إلى انخفاض إجمالي الدين إلى أقل من 4.4 مليار دولار سنة 2011⁽²⁾.

رابعاً- أهمية النفط في تحقيق البرامج التنموية الاقتصادية: في مجال التنمية الاقتصادية كان الاهتمام بالنفط منصبا على سياسة التصنيع، والتي تتمثل في إقامة صناعة ثقيلة كقاعدة ضرورية للتطور، ولقد حظي النفط بأهمية خاصة حيث استأثر بأكثر من ثلث الاستثمارات الصناعية، لذلك فقد عملت الجزائر على تطويره ليكون أداة للتصنيع ومحركا للتنمية وعاملا لتحقيق التقدم والرخاء، فمكانة النفط وتأثيره في الاقتصاد الجزائري له اثر كبير بالنسبة للموارد الاستثمارية وباحتلاله المكانة الأولى في الصادرات الجزائرية وفي زيادة القيمة المضافة.

خامساً- اكتساب مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي: للجزائر مكانة هامة على المستوى الدولي في مجال إنتاج الطاقة والغاز، و قد صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات النفطية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيرو استراتيجي"، وذلك بالنظر إلى أهمية الإمكانيات

(1) حكيمة حلبي، اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة إحصائية لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريحي إلى الاقتصاد الإنتاجي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص31.

(2) مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص130.

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبدبات اسعار النفط

النفطية والغازية المحققة، ونجاح الكثير من عمليات التقيب، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب وتغطيتها لـ 12% من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الأوروبية، ونسبة تغطية السوق الإسبانية والايطالية تصل إلى 30%، وتعد شركة سونطراك" من اكبر الشركات النفطية في العالم، وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى من بين الشركات الإفريقية والثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية والثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي⁽¹⁾.

سادسا- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية: توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية، حيث ظهرت هذه البورصات لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وهي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو مشتقاته، وتوجد ثلاث بورصات كبرى منظمة في العالم هي سوق نيويورك للتبادل (NYME)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX)⁽²⁾. إن معظم المتعاملين فيها هم من المضاربيين الذين يهدفون إلى تحقيق الأرباح والاستفادة من تقلبات الأسعار من خلال عمليات المضاربة، التحوط والموازنة⁽³⁾.

سابعا- الأهمية الاجتماعية للنفط: يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

أ- **النفط وقطاع المواصلات:** يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فجميع وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها.

ب **دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية:** تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها من غير الممكن الاستغناء عنها.

ت- **دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة:** على الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفى مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات.

(1) حليلة حكيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34، 35.

(2) حمادي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-59.

(3) قويدري قويدري بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير تخصص نقود ومالية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009/2008، ص ص: 56-57.

ث دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

ثامنا- الأهمية السياسية والعسكرية للنفط:

أ -**النفط والاستقرار السياسي:** يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم⁽¹⁾، لن توزيع النفط في العالم غير متكافئ، وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي اتجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية من حرب 1973 وصولا إلى حرب العراق 2003، والتي كان النفط السبب المباشر لكل منها، كما يعتبر الحصول على النفط دافعا لعقد التحالفات الإستراتيجية، وإنشاء القواعد العسكرية، من أجل تأمين تدفقه وحماية طرق إمداداته لدول العالم الصناعي.

ب **الأهمية العسكرية للنفط:** الطلب العالمي على النفط ذو الطبيعة العسكرية يعادل حوالي 5% من الاستهلاك العالمي وتزداد هذه السنة في حالة الحروب⁽²⁾، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنباً لنفاذ الوقود وانقطاع امتداداته، كما أن من أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

(1) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، ط1، لبنان للنشر والتوزيع، بيروت، ص53.

(2) مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2005، ص33.

المبحث الثاني: تطور عناصر الميزانية العامة في ظل تدبذبات أسعار النفط

إن أسعار النفط تتحدد خارجيا في الأسواق النفطية، وبالتالي تبقى الجزائر رهينة تلك التذبذبات التي تطرأ على هذه الأسعار فان استقرار و توازن الميزانية العامة للدولة يكون حساسا بالصددمات الخارجية سواء كانت سلبية بالانخفاض اسعار المحروقات أو ايجابية بالارتفاع أسعارها.

المطلب الأول: تطور النفقات العامة للجزائر في ظل تدبذبات أسعار النفط

إن الشائع جدا هو أن تطور النفقات العامة يتطور بتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي و الذي كان ناتجا عن تطور الفكر المالي و الإقتصادي .

الفرع الأول/ تحليل العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط: تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الأخيرة بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام و هذا ما يبينه الجدول (3-4).

جدول(3-4)

تطور العلاقة بين النفقات العامة وأسعار النفط في الجزائر
خلال الفترة (2000-2018)

السنة	متوسط سعر النفط (دولار للبرميل)	إجمالي النفقات (مليار دينار)	نفقات التسيير (مليار دينار)	نفقات التجهيز (مليار دينار)	نسبة نفقات التسيير لإجمالي النفقات العامة	نسبة نفقات التجهيز لإجمالي النفقات العامة
2000	27.60	1178.1	856.2	321.9	72.67	27.92
2001	23.12	1321.0	963.6	357.4	72.94	27.05
2002	24.36	1580.6	1097.6	452.9	69.44	28.65
2003	28.10	1690.2	1122.8	567.4	66.43	33.56
2004	36.05	1891.8	1251.1	640.7	66.13	33.86
2005	50.64	2032	1245.1	806.7	60.67	39.32
2006	61.08	2453	1437.9	1051.1	58.61	41.38
2007	69.08	3092.7	1672.6	1020.1	54.08	45.91
2008	94.95	4175.7	2227.3	1948.4	53.33	46.67
2009	61.06	4246.3	2300	1946.3	54.16	45.84
2010	77.45	4466.9	2659	1807.9	59.52	40.48
2011	99.45	5853.6	3879.2	1974.4	66.27	33.73
2012	109.45	7058.1	4782.6	2275.5	67.76	32.24
2013	105.87	6024.1	4131.5	1892.6	68.58	31.42
2014	96.20	6980.2	4486.3	2493.9	64.27	35.73
2015	49.50	8858.1	4972.3	3885.8	56.13	43.87
2016	40.70	7984.2	4707.3	3176.8	58.95	41.05
2017	54.12	7389.3	4757.8	2631.5	64.38	35.61
2018	71.44	6800.0	4500.0	2300.0	66.17	33.82

المصدر بالاعتماد على:

-التقارير السنوية التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2017.

--الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر عرفت منذ بداية الألفية الثالثة تحسن الوضعية المالية نتيجة للانفراج المالي الحاصل بفضل ارتفاع أسعار النفط، مما دفع في تحول توجهات السياسة المالية نحو توسيع الإنفاق العام بغية تنشيط الاقتصاد ودفع عجلة التنمية للخروج من التبعات السلبية لأزمة شح الموارد

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبذبات اسعار النفط

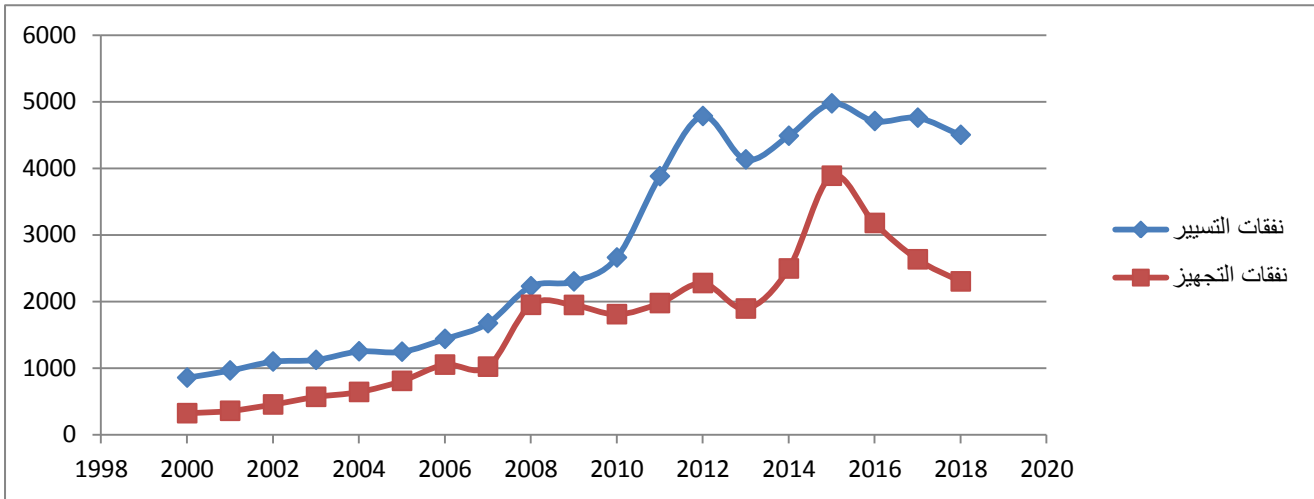
المالية التي مرت بها الجزائر منذ بداية النصف الثاني من فترة الثمانينات وإلى غاية نهاية عقد التسعينات، والتي تجسدت على وجه الخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

ولذلك شهدت النفقات العامة تطورات هامة ميزها نمو النفقات العامة بوتيرة سريعة عكستها معدلات النمو المتزايدة، إضافة إلى تسجيلها لمتوسط معدل نمو سنوي قدره 13.20% خلال الفترة (2000-2018)، على الرغم من تسجيل انخفاض أسعار النفط خلال الأزمة المالية لسنة 2008.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن سياسة الإنفاق في الجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بالوضعية المالية التي تمر بها والتي تحددتها مستويات أسعار النفط في السوق النفطية، حيث أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق توسعية منذ بداية الألفية الثالثة، وحتى الآن والتي تزامنت مع الوفرة المالية الكبيرة التي ولدها المستويات المرتفعة لأسعار النفط.

الفرع الثاني: تطور هيكل النفقات العامة في ظل تدبذبات أسعار النفط: مع التحسن المستمر الذي شهدته أسعار النفط بداية من سنة 2000 نجد أن النفقات العامة في الجزائر أخذت اتجاها تصاعديا خلال الفترة (2000-2018) وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال الفترة (2000-2018)



المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول (3-3).

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة نفقات التسيير في تزايد مستمر خلال الفترة الممتدة من (2000-2008) وهذا كان تزامنا مع الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط ويمكن القول أن نفقات التسيير بقيت دائما تلعب الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة خلال هذه الفترة حيث قدرت بـ 1245.1 سنة 2005 أي بنسبة 60.67% لتستمر في سلك منحني تصاعدي طول الفترة الممتدة من (2009-2012) حيث قدرت سنة 2009 بـ 2300 مليار دينار لتصبح 4782.6 مليار سنة 2012 أي بنسبة 67.76% ويرجع

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبذبات اسعار النفط

ذلك إلى اتساع وتزايد مهام الدولة خاصة المتعلقة بالتعليم، الصحة، الدفاع، زيادة أجور موظفي الإدارات و التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ مجموعة من الاتفاقيات بينها وبين الهيئات الدولية، كما عرفت تراجعاً سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 من 4782.6 مليار دينار إلى 4131.5 مليار دينار، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاع التحويلات الجارية خاصة بند دعم الأسعار و الجماعات المحلية بالإضافة إلى الإرتفاعات المعتبرة للأجور في الوظيف العمومي²، وسجلت نفقات التسيير إنخفاضاً من 2015 إلى 2018 بسبب ترشيد النفقات في ظل تدهور أسعار النفط.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً من سنة إلى أخرى، حيث قدرت بـ 321.9 مليار دينار سنة 2000 بنسبة 27.92% من إجمالي النفقات العامة، لتصبح 640.7 مليار دينار سنة 2004 أي بنسبة 33.86% من إجمالي النفقات العامة ويرجع ذلك إلى قيام الدولة بتنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية إضافة إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 والمخطط الوطني للتنمية الريفية، أما الفترة (2005-2014) سجلت معدل نمو أسرع من نفقات التسيير، لتعرف بعدها انخفاض سنة 2018 حيث قدرت بـ 3176.8 مليار دينار.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة للجزائر في ظل تدبذبات أسعار النفط

إن المتتبع لمسيرة وأوضاع الاقتصاد الجزائري يجد أن استقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازي كان دائماً مرهوناً إلى حد كبير بالإيرادات العامة والتي تعتبر الوجه الأخر للنفقات العامة، حيث أن نمو الإنفاق العام يواجه بالحاجة إلى توليد إيرادات مماثلة. وفقاً لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تأثير تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة.

² - التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012، متاح على الموقع: www.bank.algeria.dz

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدببات اسعار النفط

الفرع الأول: تطور هيكل الإيرادات العامة في ظل تذبذب أسعار النفط

الجدول (3-5)

تطور الجباية النفطية تبعا لأسعار النفط في الجزائر

خلال الفترة (2000-2018)

السنة	سعر النفط(دولار للبرميل)	إجمالي الإيرادات العامة بمليار دينار	إيرادات الجباية البترولية بمليار دينار	نسبة إيرادات الجباية البترولية	نسبة الإيرادات خارج المحروقات الى إجمالي الإيرادات
2000	27.60	1578.16	1173.237	74.34	25.66
2001	23.12	1505.53	964.464	64.06	36.88
2002	24.36	1603.19	942.904	58.81	37.14
2003	28.10	1974.4	1284.974	65.08	31.63
2004	36.05	2229.7	1485.699	66.63	29.56
2005	50.64	3012.6	2267.836	75.27	21.91
2006	61.08	3693.8	2714.00	73.47	24.33
2007	69.08	3687.8	2711.84	73.53	24.17
2008	94.95	5190.5	4003.599	77.13	21.23
2009	61.06	3676	2327.675	63.32	34.37
2010	77.45	4379.6	2820.010	64.38	33.67
2011	99.45	5790.1	3829.720	66.14	31.27
2012	109.45	6339.3	4054.349	63.95	34
2013	105.87	5940.9	3678.131	61.91	38.09
2014	96.20	5719	3388.050	59.24	40.76
2015	49.50	4684.6	2275.132	48.56	65.11
2016	40.70	4747.4	1781.100	37.51	64.56
2017	54.12	5635.514	2250.120	39.04	60.95
2018	71.44	6714.265	2776.218	41.34	58.65

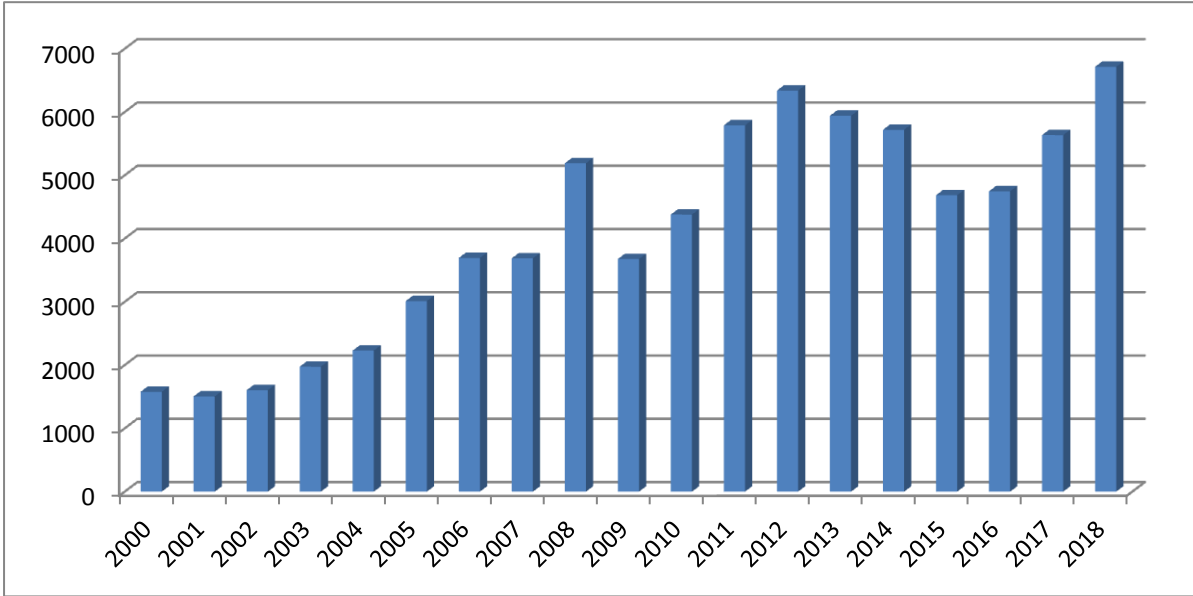
-التقارير السنوية للتطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، بنك الجزائر، 2002، 2005، 2010، 2017.

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016، المتعلق بقوانين المالية

، الجريدة الرسمية، العدد 77، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016.

الشكل (3-4)

تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2000-2018)



المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (3-5).

من خلال معطيات الجدول السابق لكن ملاحظة الإيرادات الكلية سجلت خلال سنة 2001 انخفاض معتبرا بـ 1505.53 مليار دينار جزائري مقارنة بسنة 2000 بـ 1578.16 مليار دينار جزائري، أما الفترة الممتدة من 2003-2008 أخذت الإيرادات الكلية منحى تصاعدي ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية وانتعاش السوق النفطية، حيث تطورت العوائد النفطية بشكل ملحوظ، أين وصلت الإيرادات النفطية سنة 2008 إلى 4003.599 مليار دينار بنسبة 77.13% من الإيرادات الكلية.

وفي سنة 2009 سرعان ما عرفت الإيرادات الكلية انخفاض حيث قدرت بـ 3676 مليار دينار ويرجع هذا الانخفاض إلى الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي كان لها أثرا واضحا على سوق النفط، أما سنتي 2010 و 2011 شهدت ارتفاعا طفيفا سجلت على التوالي بـ 4379.6 مليار دينار، 5790.1 مليار دينار حيث قدرت مساهمة إيرادات الجباية النفطية على التوالي بنسبة 64.38%، 66.14% مليار دينار مقابل 6339.3 مليار دينار سنة 2012.

في حين شهدت سنوات (2013-2016) انخفاضا ملحوظا بالنسبة لمجموع الإيرادات الكمية.

لتعاود نحاها التصاعدي سنتي 2017 و 2018 على التوالي لتبلغ 5635.514 مليار دينار و 6714.265 مليار دينار.

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبدبات اسعار النفط

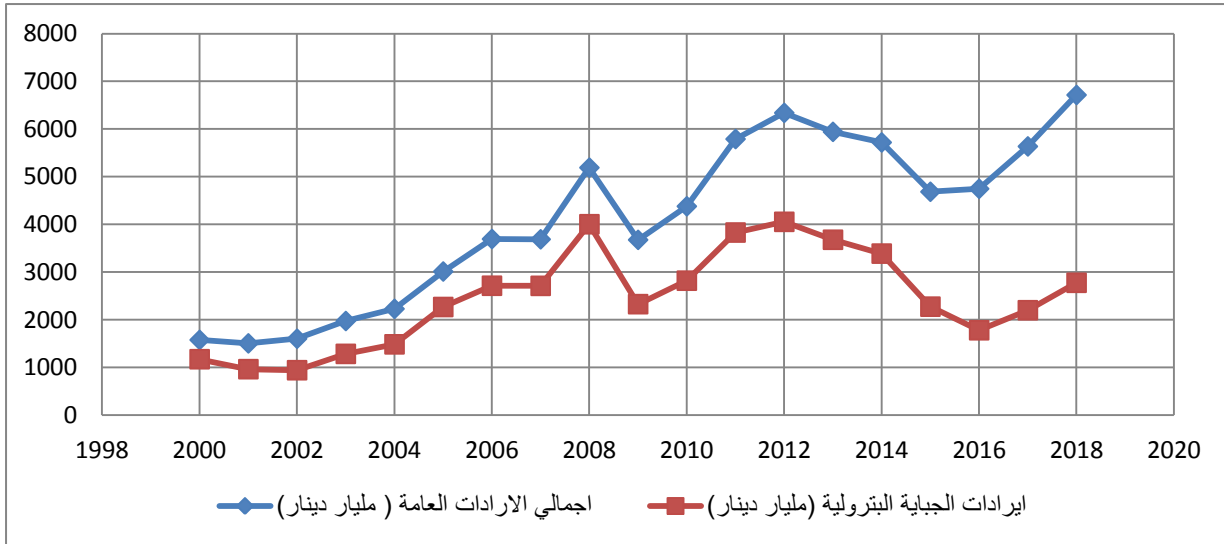
نستنتج مما سبق أن مساهمة إيرادات الجباية النفطية في إجمالي إيرادات الدولة يشكل نسبة عالية وهو ما يبرز مدى أهمية الجباية البترولية النفطية في هيكل ميزانية الدولة، وان هذا الدور الذي تمثله الجباية البترولية يرتبط ارتباطا شديدا بمتطلبات أسعار النفط أما بينما يفرض الجباية خارج المحروقات فإنه وبالرغم من أنها ظلت تشكل مصدرا هاما لميزانية الدولة غير أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية، وعلى الرغم من الإصلاحات التي سعت الجزائر لتبنيها لتتنوع مصادر إيرادات الميزانية غير أنه يبقى قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري يفرض قيودا صارمة أمام هذه المساعي.

ثانيا- انعكاس تقلبات النفط على تطور الإيرادات العامة:

تأكيدا لما توصلنا إليه حول أهمية الجباية البترولية ضمن هيكل الإيرادات العامة والمرتبطة بشكل أساسي بتقلبات أسعار النفط، فإن الشكل (3-3) يبين التلازم الشديد بين تطور كل من الإيرادات الكلية وإيرادات الجباية البترولية، وهو ما يعكس أهمية هذه الأخيرة في تطور الإيرادات العامة، وبذلك فإن انعكاسات تقلبات أسعار البترول وتذبذب مستويات إنتاجه تظهر بشكل واضح على إيرادات الجباية البترولية ومن ثم على الإيرادات الكلية للميزانية العامة للجزائر.

الشكل (3-5)

الإيرادات العامة والجبائية البترولية في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)



نلاحظ من الشكل ان إيرادات الجباية البترولية عرفت ارتفاعا وقد سجلت أكبر نسبة سنة 2008، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستمر في قيمة الإيرادات الكلية والتي انتقلت من مستوى 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى مستوى 5190.5 مليار دينار سنة 2008. ومع انخفاض أسعار النفط المتأثرة بتداعيات الأزمة العالمية انخفضت قيمة الجباية البترولية والإيرادات الكلية لتعاود الارتفاع بعد

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبذبات اسعار النفط

ذلك نتيجة لتحسن مستويات أسعار النفط خلال (2010-2013) لتزايد في الانخفاض من جديد تدريجيا حتى أزمة الأسعار منتصف سنة 2014 لتصل الجباية البترولية لأدنى مستوى لها منذ سنة 2005 عند 2267.836 مليار دينار مقابل إجمالي الإيرادات 3012.6 مليار دينار.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الإيرادات الإجمالية للجزائر تعتبر متغيرات تابعا لإيرادات الجباية البترولية طيلة الفترة (2000-2018) كما أن تطور الجباية البترولية تميز بعدم الاستقرار التام نتيجة تقلب أسعار النفط ومستويات إنتاجه، وهو ما يكرس واقع مفاده أن مالية الدولة مازالت تابعة بشكل كبير لمتغيرات خارجية ظرفية غير مستقرة.

المبحث الثالث: توازن الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبذبات أسعار النفط

ترتبط النفقات العامة بشكل كبير بالإيرادات العامة كون هذه الأخيرة تشكل مصدر تغطية وتمويل الإنفاق العمومي، وما دام الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر يتأتى من حاصل الجباية البترولية المرهون بمتغيرات خارجية مرتبطة بسوق النفط العالمية لاسيما أسعار النفط منها، فإن هذا ما يجعل رصيد الميزانية العامة في الجزائر مرهون هو الآخر بحركة أسعار النفط، فمن ارتفاع مستمر للنفقات العمومية في الميزانية من جهة، يقابله تذبذب في الإيرادات العامة بالجهة الأخرى، كان الفائض الميزاني يتحقق لسنة أو بضع سنوات، لكن سرعان ما يتغير الوضع إلى عجز ميزاني بمجرد اتجاه أسعار النفط نحو الهبوط، وهو ما أثبتته أزمات انخفاض أسعار النفط، وآخرها أزمة أواخر سنة 2014 وما جاءت به سنتي 2015 و 2018 من معطيات مهددة لاستقرار وتوازن الميزانية العامة في الجزائر.

المطلب الأول: وضع رصيد الميزانية العامة في ظل تدبذبات أسعار النفط

إن لتغيرات أسعار النفط أثرا واضحا على مداخل الميزانية العامة، فكلما ارتفعت هذه الأسعار في الأسواق الدولية إلا وصاحبها ارتفاع موازي في حصيلة الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي حدوث فائض في الميزانية، حيث أن رصيد الميزانية هو نقطة أساسية تقف عليها الدولة خاصة، وإن كانت هذه الأخيرة تعتمد على مورد واحد كالنفط، والجدول التالي يوضح تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2000-2018).

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدببات اسعار النفط

الجدول (3-6)

تطور الوضعية المالية للميزانية العامة في الجزائر
خلال الفترة (2000-2018)

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الميزانية العامة	الوضعية	سعر النفط
2000	1578.16	1178.1	400	فائض	27.60
2001	1505.53	1321.0	184.5	فائض	23.12
2002	1603.19	1580.6	22.5	فائض	24.36
2003	1974.4	1690.2	284.2	فائض	28.10
2004	2229.7	1891.8	337.9	فائض	36.05
2005	3012.6	2052	960.6	فائض	50.64
2006	3693.8	2453	1240.8	فائض	61.08
2007	3687.8	3092.7	595.1	فائض	69.08
2008	5190.5	4175.7	1014.8	فائض	94.95
2009	3676	4246.3	570.3	عجز	61.06
2010	4379.6	4466.9	87.3	عجز	77.45
2011	5790.1	5853.6	63.5	عجز	99.45
2012	6339.3	7058.1	718.8	عجز	109.45
2013	5940.9	6024.1	83.2	عجز	105.87
2014	5719	6980.2	1261.2	عجز	96.20
2015	4684.6	8858.1	4173.5	عجز	49.50
2016	4747.4	7984.2	3236.8	عجز	40.70
2017	5635.514	7389.3	1753.8	عجز	54.12
2018	6714.265	6800	85.5	عجز	71.44

نلاحظ من خلال الجدول أن الإيرادات العامة تنعكس إيجاباً على رصيد الميزانية العامة للدولة، حيث دخلت ميزانية الجزائر بداية من العقد الأول من القرن الحالي وحتى عام 2008 مرحلة جديدة، تميزت بتحقيق فوائض في أرصدها ووصولها لأعلى فائض على الإطلاق والمسجل خلال سنة 2006 بـ 1240.8 مليار دينار جزائري حيث تزامنت، حالات الفائض مع مستويات العالية لإيرادات الجباية النفطية، أما سنة 2009 هي بمثابة نقطة تحول في رصيد الميزانية العامة، أين خيمت حالة العجز على رصيدها وذلك راجع لتأثير الصدمة الخارجية الكبيرة الناجمة عن الانخفاض الظرفي الحاد في أسعار

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدببات اسعار النفط

النفط، مما أثر على الإيرادات العامة بالانخفاض أين قدرت بـ 3676 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة.

ونلاحظ خلال الفترة (2010-2014) ارتفاع كبير في أسعار النفط، ولهذا كان العجز في الميزانية العامة طفيف حيث قدر سنة 2010 بـ 87.3 مليار ثم ارتفع ليصل إلى 1261.2 مليار دينار سنة 2014.

أما العجز الملاحظ من 2015 إلى 2018 فهو راجع إلى تأثير الإيرادات العامة بالأزمة النفطية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 45 دولار أمريكي للبرميل، مما أدى إلى انخفاض إيرادات المحروقات، وكذلك الارتفاع المستمر في النفقات العامة حيث قدرت سنة 2018 بـ 6800 مليار دينار، لما تتميز به النفقات العامة من عدم المرونة، حيث عجزت الحكومة عن التنازل على الدور الاجتماعي الكبير لها، وهذا على الرغم من سياسة ترشيد النفقات التي تبنته خلال هذه الفترة.

ومن هنا نستنتج أن النفقات العامة لم تتأثر بشكل كبير بانخفاض أسعار النفط فرغم هبوطها خلال السنوات 2015 حتى 2018 إلا أن النفقات العامة بقيت تقريبا في نفس المستوى هو تذبذب طفيف، وهذا راجع إلى أسباب أخرى أهمها تطبيق الجزائر للبرنامج التنموي (2015-2019).
المطلب الثاني: تطور صندوق ضبط الإيرادات في ظل تذبذب أسعار النفط

قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل تقليل الاعتماد المفرط على إيرادات النفط في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

أولاً- مفهوم صندوق ضبط الإيرادات: لقد أصبح صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه أداة رئيسية تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها، وقد تم إنشائه عام 2000، وهو يصنف ضمن الصناديق الخاصة، وينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وتم إنشاء الصندوق بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي 2000 بناء على القانون رقم 02-2000، المؤرخ في 27 جوان 2000 المتعلق بقانون المالية التكميلي 2000، وينص القانون على أنه: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد ويفيد في هذا الحساب⁽¹⁾:"

أ - في باب الإيرادات:

✓ فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى الأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

✓ كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب في باب النفقات:

(1) الجريدة الرسمية رقم 37، الصادرة في 28 جوان 2000، ص 09.

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبدبات اسعار النفط

✓ ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.

✓ تخفيض الدين العمومي.

وينص القانون على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب وعلى تحديد كفيات تطبيق أحكام المادة عن طريق تنظيم. وقد تم اعتماد نصوص تطبيقية وتعديلات في الأطر الخاصة بتسيير الصندوق بداية بالمرسوم التنفيذي رقم 02-67 الصادر في 06 جوان 2002 والذي يحدد كفيات سير حساب التخصيص الخاص رقم 63-302 الذي عنوانه صندوق ضبط الإيرادات.

ثانيا- العلاقة بين أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات: يعتبر صندوق ضبط الإيرادات كآلية مستحدثة تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وعلى الحفاظ على الميزانية العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ سياستها الاقتصادية، ومن ثم التخفيض من الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري نتيجة تقلبات أسعار النفط، والجدول التالي يوضح تطور صندوق ضبط الإيرادات في ظل تغير أسعار للنفط (2000-2018).

إن الملاحظ من الجدول أدناه أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات قد عرف منذ إنشائه سنة 2000 تطورا هاما تراوح ما بين 27.978 مليار دج سنة 2002 و 5663.511 مليار دج سنة 2012، ففي سنة 2000 بلغ ناتج الجباية البترولية الموجه لتمويل الصندوق 453.237 مليار دج، وذلك عند مستوى 28.77 دولار لبرميل النفط وبعتماد 19 دولار للبرميل كسعر مرجعي في إعداد الميزانية العامة، لكن انخفاض أسعار النفط سنتي 2001 و 2002 ساهم في انخفاض ناتج الجباية البترولية الإجمالي، ومن تم انخفاض فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات خاصة وأن سنة 2002 عرفت مراجعة في السعر المرجعي للبرميل النفط (أصبح 22 دولار للبرميل بعدما كان 19 دولار)، لكن عودة أسعار النفط للارتفاع ابتداء من سنة 2003 وإلى غاية 2008 دفعت إجمالي الجباية البترولية للارتفاع ومن ثم ارتفاع فائض الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات، حيث ارتفع بنسبة 409.71% ما بين سنة 2003 و 2008 (باننتقاله من 448.91 مليار دج سنة 2003 إلى 2288.15 مليار دج سنة 2008) وقد كان لتراجع أسعار النفط سنة 2009 من جهة، وارتفاع ناتج الجباية البترولية الموجه إلى ميزانية الدولة من جهة أخرى تأثيرا على ناتج الجباية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات، حيث تراجع بنسبة 82.48% مقارنة بالنسبة التي سبقتها (انخفض من 2288.15 مليار دينار جزائري سنة 2008 إلى 400.67 مليار دينار جزائري سنة 2009) وخلال الفترة (2010-2012) عرف صندوق ضبط الإيرادات تراكمات مالية كبيرة جراء ارتفاع ناتج الجباية البترولية الموجه إليه، حيث ارتفع هذا الأخير من

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبدبات اسعار النفط

1318.31 مليار دج سنة 2010 إلى 2300.32 مليار دج سنة 2011، إلى 2535.30 مليار دج سنة 2012، أي سنة نمو بلغت 92.31% خلال الفترة (2010-2013)، لكن سرعان ما اتجهت الحصيلة المالية للجباية البترولية في الانخفاض ابتداء من سنة 2013 ما تسبب في تراجع ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الإيرادات حيث تراجع نسبة 18.65% مقارنة بنسبة 2012 (باننتقاله من 2535.30 مليار دج سنة 2012 إلى 2062.23 مليار دج سنة 2013، واستمر في التراجع حيث بلغ سنة 2014 ما قيمته 1812.69 مليار دج وما قيمته 266 مليار دج سنة 2015 و 98.6 سنة 2016، وهو انخفاض شديد يشير إلى أن الأمر يدر بأخطار وخيمة على التوازنات الاقتصادية الكلية والميزانية العامة للدولة بالخصوص كون هذا الصندوق كما أشرنا سابقا يعتبر آلية لضبط توازن الميزانية العامة (تغطية العجز).

الجدول(3- 7)

تطور صندوق ضبط الإيرادات في ظل تغير أسعار النفط
خلال الفترة (2000-2018)

السنة	أسعار النفط	الجباية البترولية المحصلة	الجباية حسب قانون المالية	فائض الجباية الموجه للصندوق	التسديد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة	الرصيد النهائي
2000	27.60	1173.237	720	453.237	221.100	0	232.137
2001	23.12	964.464	840.6	123.864	184.467	0	171.534
2002	24.36	942.904	916.4	26.504	170.060	0	27.978
2003	28.10	1284.974	836.06	448.914	156.00	0	320.892
2004	36.05	1485.699	862.2	623.499	222.703	0	721.688
2005	50.64	2267.836	899	1368.836	247.838	0	1842.686
2006	61.08	2714.00	916	1798.0	618.111	91.530	2931.045
2007	69.08	2711.84	973	1738.848	314.455	531.952	3215.530
2008	94.95	4003.599	1751.4	2288.159	465.437	758.180	4280.073
2009	61.06	2327.675	192.7	400.675	0	364.282	43167465
2010	77.45	2820.010	1501.7	1318.310	0	791.938	4842837
2011	99.45	3829.720	1529.4	2300.320	0	1761.455	5381.702
2012	109.45	4054.349	1519.04	2535.309	0	2283.260	5663.511
2013	105.87	3678.131	1615.9	2062.231	0	2132.471	5563.511
2014	96.20	3388.050	1577.73	1816.320	0	2965.672	4408.159

الفصل الثالث : تحليل وضعية الميزانية العامة للجزائر في ظل تدبذبات اسعار النفط

2073.846	2886.505	0	552.192	1722.94	2275.132	49.50	2015
784.458	1387.938	0	98.550	1682.55	1781.100	40.70	2016
					2200.120	54.12	2017
					2776.218	71.44	2018

خلاصة الفصل:

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك نتيجة أن الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في أن جزء كبيرا منها يتأتى عن طريق إيرادات الجباية البترولية، التي ترتبط بشكل مباشر بأسعار النفط، فالتغيرات في أسعار النفط تؤثر حتما على حصيلة الجباية البترولية.

إن انخفاض أسعار النفط يمثل تحدي للاستقرار في الجزائر، إذ يتفاقم العجز الميزاني وتآكلت موارد صندوق ضبط الإيرادات، كما أن استمرار انخفاض الأسعار جراء الصدمات النفطية سيشكل تحديا آخر لاستمرارية الإنفاق الحكومي على النحو المعتاد، مما يحتم على الحكومة إعادة النظر في السياسة التوسعية المنتجة وإلى اتخاذ التدابير المختلفة لتوسيع مصادر الدخل، ومواجهة الانعكاسات السلبية على وضعية الميزانية العامة للدولة أساسا.

الخاتمة

الخاتمة

إن اعتماد الجزائر بشكل أساسي على القطاع النفطي قد جعل الميزانية العامة للجزائر مرتبطة ارتباطا شديدا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك نتاج ان الإيرادات العامة في الجزائر تتميز بميزة خاصة تتمثل في ان جزء كبيرا منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى ترتبط النفقات العامة بالإيرادات العامة التي تمثل الوجه الآخر لها، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تحقيق الاستقرار في موازنتها العامة، من خلال تبني العديد من التدابير والإجراءات، ومنها إصلاح النظام الجبائي بغية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وكذا إنشاءها لصندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر كأداة لامتنصاص فائض الإيرادات الجباية البترولية من جهة ومساهمة بصفة مباشرة او غير مباشرة في تمويل عجز الميزانية من جهة أخرى، ومحاولة تنويع اقتضاءها من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الغير نفطية التي تعتبر المصدر الأساسي لتطوير إيرادات الجباية العادية إلى غاية تبني نموذج جديد للنمو إلا أن العجز الموازي مازال مرهون بتقلبات أسعار النفط.

-اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة: أمام تعدد موارد الميزانية هل تميزت الميزانية العامة في الجزائر بالمرونة الكافية لإستيعاب نتائج الصدمات النفطية وما تخلفه على أسعار النفط؟، وكما محاولة للإجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها في المقدمة العامة، وفي ختام هذه الدراسة تم التوصل للنتائج متعلقة كما تم افتراضه مسبقا:

الخاتمة

الفرضية الأولى: يعتبر العرض والطلب أهم العوامل الأساسية المحددة لأسعار النفط، حين ان زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط في حين ان زيادة العرض تؤدي على انخفاض أسعار النفط، غير ان ذلك لا يفي أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية ولها دور رئيسي في تحديد أسعار النفط مثل: العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية والأزمات النفطية.

الفرضية الثانية: أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وإيرادات الميزانية العامة في الجزائر، حيث انه كلما زاد سعر النفط زادت سعة الإيرادات العامة.

الفرضية الثالثة: تتأثر النفقات العامة بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، وذلك من خلال انعكاس هذه التغيرات على الجباية البترولية ومن تم على الإيرادات العامة للميزانية، مما يؤدي بالدولة إلى اعتماد سياسة توسعية في النفقات العامة.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ الدول النفطية هي أكثر الدول عرضة للتقلبات الشديدة الناتجة عن تقلبات أسعار النفط؛
- ✓ إن السوق النفطية كغيرها من الأسواق تتميز بعدم الاستقرار نتيجة لتضارب مصالح مختلف الأطراف الفاعلة فيها، إضافة لكونها تعرف العديد من العوامل المتحكمة فيها والتي تعدت الجانب الاقتصادي لتشمل عوامل أخرى، وهذا نتج عنه تغير في أسعار النفط من ارتفاع او انخفاض هذا الأخير.
- ✓ ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار النفط يجعله يتأثر بالأحداث التي تحدث على مستواه؛
- ✓ تمثل الميزانية العامة أسلوبا منظما من الإجراءات لوضع مقترحات بتقديم النفقات والإيرادات العامة لفترة زمنية مقبلة تقوم بإعدادها السلطة التنفيذية، حيث تتمتع بالعديد من الخصائص جعلتها تكتسب أهمية كبيرة في جميع المجالات.

الخاتمة

- ✓ ارتفاع أسعار النفط في الآونة الأخيرة أدى على زيادة اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي، وهذا يشكل تحديا للهدف الاستراتيجي الرامي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري؛
 - ✓ تتطلب النفقات العامة إلى إيرادات عامة لتغطيتها حتى تتمكن الدولة من القيام بوظيفتها في إشباع الحاجات العامة؛
 - ✓ للجباية النفطية دورا هاما وبارزا في تمويل الميزانية العامة؛
 - ✓ هناك تأثير مباشر لتغيرات أسعار النفط على الميزانية العامة ورصيداها؛
 - ✓ محاولة الجزائر الاستعادة من ارتفاع أسعار النفط وتجنب خطر انخفاضها وذلك عن طريق إنشاء صندوق الإيرادات العامة.
- اقتراحات: في ضوء النتائج المستخلصة من دراسة الموضوع تم صياغة بعض الاقتراحات، نوجزها في ما يلي:

- ✓ عدم الاعتماد الكلي على القطاع النفطي وضرورة تنويع الاقتصاد لتفادي الانعكاسات السلبية لتدهور أسعار النفط؛
- ✓ التوجه على استغلال الطاقات المتجددة؛
- ✓ ضرورة تفعيل النظام الضريبي لإحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية التي تخضع لتقلبات أسعار النفط؛
- ✓ ضرورة ضبط الميزانية العامة وترشيد النفقات العامة والبحث في كيفية استثمارها في سياق اعتماد الجزائر البرامج الإنعاش الاقتصادي والتنمية؛
- ✓ العمل على التسيير الشفاف لصندوق ضبط الإيرادات، وذلك من خلال إدخال إصلاحات تشمل الإطار القانوني ومجال عمل الصندوق وفك ارتباطه بالميزانية العامة، مع التوجه نحو الاستغلال أمثل لموارد في قطاعات ذات مردودية وإنتاجية؛
- ✓ العمل على مرافقة المشاريع للصغيرة والمتوسطة في إطار تشجيع الفكر المقاولاتي باعتبار ان هذه المشاريع لها دور كبير في تطوير العديد من القطاعات كالسياحة والصناعة التقليدية والحرفية المدرة لإيرادات مهمة بالنسبة للخزينة العمومية؛
- ✓ اتباع سياسة رشيدة في الانفاق العمومي مبنية على إدراج سياسة الأوليات في الأجندة الحكومية، وكذا اتباع مناهج حديثة في صرف الأموال العمومية ترمي إلى

الخاتمة

اعتماد الكفاءة في الإنفاق ورسم أهداف محددة بدقة لذلك وقياس نجاعة النفقات العمومية بتقدير النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المسطرة؛
✓ واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة التوجيه على تحسين الجانب المالي، من خلال تنشيط الأسواق المالية والنقدية.

الخاتمة

آفاق الدراسة: تتمثل آفاق هذا الموضوع في:

- ✓ تحديات الخيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط.
- ✓ استراتيجية الحد من تصدير النفط على حالته الطبيعية في الجزائر؛
- ✓ استراتيجيات تنويع هيكل إيرادات الميزانية العامة في ظل تذبذبات أسعار النفط.
- ✓ دور الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة.
- ✓ سياسات التنويع الاقتصادي ودورها من الحد من آثار التذبذب في أسعار النفط.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-القرآن الكريم

2-الكتب:

- 1 -إبراهيم علي عبد الله، أنورعجارمة، مبادئ المالية العامة، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن
- 2 -أحمد الجبير، المالية العامة والتشريع المالي، الآفاق المشرقة ناشرون، الطبعة الأولى الإمارات العربية المتحدة، 2011.
- 3 -أحمد شاهين، خالد الخطيب، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 4 -أعاد حمود قسي، المالية العامة و التشريع الضريبي، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الكاتبة، عمان، 2006.
- 5 -جمال لعامرة، أساسيات، الموازنة للدولة، المفاهيم و القواعد و الراحل، الاتجاهات الحديثة، دار الفجر للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2004.
- 6 -جميل جريسان، موازنة الأداء بين النظرية و التطبيق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995.
- 7 -حامد أحمد الغبالي، اقتصاديات المالية العامة و اقتصاد التسوق، الدار المصرية، اللبنانية، القاهرة، 1992.
- 8 -حامد عبد المجيد درازن مبادئ المالية العامة، مركز الاسكندرية للتاب، مصر، 2000.
- 9 -حسان عواضة، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1978.
- 10 - حسين القاضي و سمير الرياش، محاسبة البترول، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 11 - حسين خريوش، حسين إليمي، المالية العامة، الشركة العربية للتسويق و التوزيعات، القاهرة، 2013.
- 12 - حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2006.
- 13 - حسين عواضة و عبد الرؤوف قبطيش، المالية العامة، الموازنة للضرائب و الرسوم، دار الخلود للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.
- 14 - حسين مصطفى، المالية العامة، دار النهضة العربية، الجزائر، 1978.
- 15 - خالد شحادة خطيب و احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 16 - زين العابدين ناصر، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- 17 - زينب حسين عوض، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للنشر، القاهرة، 2003.
- 18 - سارة حسين منيمة، جغرافيا الموارد والإنتاج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

قائمة المراجع

- 19 - سالم محمد الشوايكة، المالية العامة و التشريعات الضريبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.
- 20 - سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، بيروت، 2008.
- 21 - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة اقتصاد العالم، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الاسكندرية.
- 22 - سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2008.
- 23 - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- 24 - سيد أحمد فتحي الخولي، اقتصاد النفط، الطبعة الأولى، 1997.
- 25 - سيد الحجازي المرشي، مبادئ الاقتصاد العام، دار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، 2000.
- 26 - ضياء محمد الموسوي، ثروة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الأولى 2005.
- 27 - عادل أحمد الحشيش، أساسيات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
- 28 - عاطف وليم إنراوس، الاقتصاد العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.
- 29 - عبد الغفور إبراهيم، مبادئ الاقتصاد و المالية العامة، دار الزهران للنشر و التوزيع، الطبعة 14، 2003.
- 30 - عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.
- 31 - عبد المقتدر عبد العزيز، البترول و طرق اكتشافه، دار الفكر، الأردن، 2008.
- 32 - عصام يشور، المالية العامة و النشر الضريبي، مكتبة المعرفة، 1985.
- 33 - عناية غازي، المالية العامة و التشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998.
- 34 - فاطمة سويسي، المالية العامة، موازنة الضرائب، المؤسسة الحديثة للتأب، لبنان، 2005.
- 35 - فرحات فوزي، المالية العامة و الاقتصاد المالي، منشورات الحلبي، بيروت، 2003.
- 36 - فريد النجار إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة قراءة استراتيجية، دار الجامعية ، الاسكندرية، مصر، 2006.
- 37 - فليح حسن الخلف، المالية العامة، عالم التبع الحديث للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 38 - قاسم ابراهيم الحسني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة، عمان، 1999.
- 39 - قصي عبد الكريم ابراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 2010.
- 40 - كامل بكري و آخرون، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1989.
- 41 - كامل بكري، الموارد و اقتصاديتها، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
- 42 - مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر الاسكندرية، 1999.

قائمة المراجع

- 43 - مجدي محمود شهاب الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- 44 - محمد الصغير بعلي وأبو الولايسري، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 45 - محمد ختاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها على العلاقات الدولية، دار سلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2010.
- 46 - محمد خناوي، النفط و تأثيره في العلاقات الدولية، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 2010.
- 47 - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان.
- 48 - محمد طاقة، مأزق العولمة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 49 - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة - النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 50 - محمد عباس محزري، اقتصاديات الجباية و الضرائب، دار الهوم للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
- 51 - محمد علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين الشمس، 1982.
- 52 - مديحة حسين الدغيري، اقتصاديات الطاقة في العالم و موقف البترول العربي منها، دار الجبل، الطبعة الأولى، 1992.
- 53 - مصلح الطراونة و ليلى العبيدي ماضي، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدوال المصدرة للنفط أوبك، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2013.
- 54 - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- 55 - يونس البطريقي، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
- 2-المذكرات و أطروحات الدكتور:**
- 1 -إدريس أميرة، تقلبات أسعار البترول و أثرها على السياسة المالية، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980-2014) أطروحة دكتور، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، 2015.
- 2 -أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة استغلال النفط الصادرات، أطروحة مقدمة نيل شهادة الدكتور، غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، دراسة تطبيقية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.
- 3 -بيطان ريمة، أسعار النفط و إنعكاسها على الميزانية، العامة للدولة، مذكرة لنيل شهادة ماستر للعلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، الجزائر، جامعة بسكرة، 2014-2015.
- 4 -حكيمة حليمي، اقتصاد مابعد النفط في الجزائر في الجزائر دراسة احصائية بامكانيات التحول من الاقتصاد الريحي إلى الاقتصاد الكتابي، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه للعلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نفود مالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.

قائمة المراجع

- 5 - زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد كلي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، 2017-2018.
- 6 - سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، 2015.
- 7 - عبد القادر حساني، تطور العقود البترولية و أثرها على النشاطات الصناعية النفطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي صباح، ورقلة، 2013.
- 8 - علاء محمد عبد المحسن، الشلّة، محددات إيرادات العامة في فلسطين: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، تخصص المنازعات الضريبية، جامعة النجاح للوطنية، فلسطين، 2005.
- 9 - العمري علي، دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد، الجزائر، جامعة الجزائر، 2008/2007.
- 10 - فاطمة مفتاح، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشور)، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 11 - قويدري قوئش بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف 2009/2008.
- 12 - لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة تونس- الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- 13 - لطفي فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية، في تسيير و ترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي - مذكرة مقدمة الاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكايمي في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص اقتصاد عمومي و تسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر، 2015 /2014.
- 14 - محمد زكريا، دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2012)، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص اقتصادي، جامعة محمد بوكرة، بومرداس، 2014/2013.
- 15 - نو محمد لمين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، دفعة 2012/2011.

قائمة المراجع

16 - هند وهيبية، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الغربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير تخصص نفود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005/2004.

3-النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 84-17، المؤرخ في 07 يوليو 1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المؤرخ في 10 يوليو 1984، المادة 08.

2 -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-14 المؤرخ في 28 ديسمبر سنة 2016، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية العدد 77، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016

4-التقارير:

1 -أسواق النفط العالمية، تقرير المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 51، 2005.

2 -التقارير السنوية التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر ،2017،2010،2005،2002

3 -تقرير الأمين العام السوري السابع والعشرون لمنظمة الأوبك لسنة 2000.

4 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 28، سنة 2001.

5 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 29، سنة 2002.

6 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 32، سنة 2005.

7 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 33، سنة 2006.

8 -تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك، العدد 36، سنة 2008.

9 -تقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2012.

10 - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1987.

5-المجلات:

1 -بن رمضان أنيسة و بلمقدم مصطفى الموارد الطبيعية النامية و أثرها على النمو الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسيات الاقتصادية، العدد 03، 2012.

2 -حسن عبد الكريم ومحمد خالد المهامي، الموازنة العامة للدولة بين الأعداد و التنفيذ والرقابة، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 64، 2007.

3 -حيدر حسين آل طعمة، " هبوط أسعار النفط والتعاشيش مع الصدمة دراسة في نمط السريع النفطي،" مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 08، العدد 15، 2016.

4 -سعيد الله دود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على التقرير الأسعار 2000-2008، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر 3، 2011.

قائمة المراجع

- 5 - عماد الدين محمد عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على أسعار النفط. مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 15، العدد 01، 2013
 - 6 - محمد بن بوزيان، وعبد الحميد الخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، (2012).
 - 7 - مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومجالات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، العدد 03، 2014.
 - 8 - نصر الدين عيساوي، تقلبات أسعار المحروقات وآثارها على الاقتصاديات العربية - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري- مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جامعة العربي بن مهيدي.
- 6- الملتيقات:

- 1 -خلاق عبد الجابر خلاف، العوامل المؤثرة على القوة التفاوضية النفطية العربية، الملتيقي الدولي حول آثار عوائد النفط على التنمية الاقتصادية العربية، معهد التخطيط القومية، مصر، 11-13 يناير 1987.
 - 2 -سمية راقي، البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط، الملتيقي الوطني حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدية.
 - 3 -مهراوي هند وآخرون، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أسعار النفط، حالة الجزائر (مداخلة مقدمة في الملتيقي الوطني بسطيف تحت عنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية)، 20-21 أكتوبر 2009.
- 7-المطبوعات البيداغوجية:

- 1 -أمينة مخلفي، محاضرات في الاقتصاد البترولي، الجزء الأول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 2013.
 - 2 -محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
- 8- المراجع باللغة الفرنسية

- 1- benoit thevard, op, cit, p95, p5.
- 2- Chemse Eddine, la politique le Nourelordovepetralier,Ededahlep, 1995, p171.
- 3- Institut francaise du pertrole, recherche et production du petrole et du gazre serves, couts,coutrats, paris, Edition technip, 2002, p95.
- 4- institut francaise du petrole, of, cit, p95.
- 5- Mavrice durouset, lemarche du petrol, Edition Ellips 1999, p47.

9-المواقع الإلكترونية:

1-http : [WWW.oapecorj](http://WWW.oapecorj.com). Onlan/ home.

2-http:// [WWW.bank](http://WWW.bank.dz). Algeria. Dz.

3-www. Sonatrache.com.

.

المخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل انعكاس تطورات أسعار النفط الخام في السوق العالمية للنفط على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، حيث عرفت أسعار النفط منذ مطلع الألفية الحالية تقلبات حادة أثرت بشكل واضح على الميزانية العامة في الجزائر التي تعتمد على الجباية النفطية في تغطية نفقاتها العامة، وتوصلت الدراسة إلى أن الميزانية العامة عرفت عجزا ملحوظا خلال معظم سنوات الدراسة بالرغم من الارتفاع المسجل لأسعار النفط خلال الفترة، ويرجع ذلك إلى السياسة الإنفاقية التوسعية التي انتهجتها الجزائر وإلى الجباية النفطية المقدرّة على أساس السعر المرجعي للنفط.

الكلمات المفتاحية: الجباية النفطية، أسعار النفط، النفقات العامة، الميزانية العامة

Abstract:

The study seeks to analyze the impact of the crude oil prices on the public budget in Algeria during the period 2000-2018. In this sense, the oil prices witnessed from the beginning of the millennium hard fluctuations, the fact that exercises its evident influences on the public budget in Algeria. What heightened the situation is that Algeria depends exclusively on the oil revenues to cover its expenditures. This study concluded that the public budget in Algeria recorded a remarkable deficit during the period of investigation even with the augmentation of the oil prices. This situation is due to expansionary expenditure policy adopted by Algeria based on the oil price reference.

Keywords: Oil Fiscal Policy, Oil Prices, Public Expenditure, Public Budg.

